

سمو الأمير يستقبل رئيسة وزراء إيطاليا ويبحث تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين

الكويت وإيطاليا توسّعا شراكتيهما الاقتصادية

1 مذكرة تفاهم لتشجيع الاستثمار المباشر وتوسيع العلاقات التجارية

2 اتفاقيات تعاون في المجالات الصناعية والتكنولوجية والتدريب العسكري

3 فرص جديدة للشركات الكويتية والإيطالية لتطوير الشراكات الاستثمارية



استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، بحضور سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيسة وزراء الجمهورية الإيطالية جورجيا ميلوني والوفد المرافق لها، بمناسبة زيارتها الرسمية للبلاد، حيث جرى استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات، وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وشهدت الزيارة توقيع عدد من مذكرات التفاهم ووثائق التعاون بين الجانبين الكويتي والإيطالي، شملت تشجيع الاستثمار المباشر والتعاون الصناعي والعسكري والتدريب، في إطار المساعي المشتركة لتوسيع مجالات الشراكة وتطوير العلاقات الثنائية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية في البلدين.

وفي الجانب الاقتصادي، وقّعت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية مذكرة تفاهم مع وكالة التجارة الإيطالية، تستهدف تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية، بما يفتح المجال أمام تطوير قنوات التواصل بين المؤسسات الاستثمارية وقطاعات الأعمال في البلدين.

وتبرز أهمية هذه الخطوة في ضوء الفرص المتاحة لتعزيز الاستثمارات المتبادلة، والاستفادة من الخبرات الصناعية والتكنولوجية الإيطالية، إلى جانب ما يوفره الاقتصاد الكويتي من فرص في قطاعات متنوعة، الأمر الذي قد يسهم في دعم الشراكات التجارية والاستثمارية وتشجيع الشركات على استكشاف مجالات جديدة للتعاون. وفي إطار تعزيز التعاون طويل الأجل، كشفت التغطية

وعلى صعيد التعاون الصناعي، شهدت الزيارة توقيع خطاب نوايا بين وزارة الدفاع الكويتية وشركة «ليوناردو» الإيطالية، يتعلق بتطوير القدرات والتعاون الصناعي في المجال الدفاعي، بما يتيح بحث فرص الاستفادة من الخبرات والتقنيات الإيطالية المتقدمة، وتؤسس هذه التفاهات لمرحلة جديدة من التنسيق الاقتصادي والمؤسسي بين الكويت وإيطاليا، فيما تبقى ترجمة الاتفاقيات إلى برامج تنفيذية ومشروعات فعلية عاملاً أساسياً في تحديد حجم انعكاساتها على الاستثمارات المتبادلة والتبادل التجاري خلال السنوات المقبلة.

وسجلت الصادرات الإيطالية إلى السوق الكويتية نمواً بنسبة 50.9 % خلال العام الماضي، لتحل إيطاليا المرتبة الأولى بين الدول الأوروبية المصدرة إلى الكويت، مدفوعة بصادرات الطائرات والمعدات والآلات والمنتجات الصناعية. وتبرز الاستثمارات الكويتية في قطاع الطاقة الإيطالي من خلال شركة البترول الكويتية العالمية «Q8»، التي تمتلك حصة تبلغ 50 % في مصفاة ميلانسو بجزيرة صقلية، بالشراكة مع شركة «إيني» الإيطالية، إلى جانب امتلاك حصة مماثلة في شركة «إيكوفوكس» المتخصصة في إنتاج الوقود الحيوي.

وتتزامن هذه التطورات مع بدء إعلان النتائج المالية للربع الثالث من عام 2026، إذ أظهرت إفصاحات البنوك المعلنة حتى الآن أداءً جيداً ونمواً مستقراً، شمل الإيرادات وصافي الدخل من الفائدة ومن غير الفائدة، إضافة إلى ارتفاع ودائع العملاء والقروض، بما يدعم النظرة الإيجابية إلى القطاع المصرفي.

288 مليون دينار تداولات السوق رغم الضغوط

البنوك تستحوذ على 38.16 % من سيولة البورصة

كتب مساعد طالع

تحتفظ بورصة الكويت بعوامل دعم ترتبط بماتنة الاقتصاد ونتائج الشركات المدرجة، رغم استمرار التراجع للأسبوع الخامس على التوالي، وانخفاض القيمة السوقية للأسهم إلى 49.65 مليار دينار، وسط ضغوط بيعية تغذيها المخاوف الجيوسياسية وتراجع شهية المخاطرة لدى المتعاملين.

وتتزامن هذه التطورات مع بدء إعلان النتائج المالية للربع الثالث من عام 2026، إذ أظهرت إفصاحات البنوك المعلنة حتى الآن أداءً جيداً ونمواً مستقراً، شمل الإيرادات وصافي الدخل من الفائدة ومن غير الفائدة، إضافة إلى ارتفاع ودائع العملاء والقروض، بما يدعم النظرة الإيجابية إلى القطاع المصرفي.

وتبرز عودة الصادرات النفطية واستمرار تنفيذ المشاريع، وإن بوتيرة أبطأ، ضمن العوامل المساندة للنشاط الاقتصادي.

طالع..... ص3



«فوريست لي» لـ«عالم الاقتصاد»: الابتكار يعيد رسم ملامح المنافسة الرقمية

• رهانات غير تقليدية تصنع تحولاً في عالم التمويل

• ثروة بدأت من الألعاب وتوسعت إلى إمبراطورية عالمية

• الأسواق الناشئة.. رهانات النمو وفرص النجاح

• مرونة الإدارة تفتح أبواب الفرص وسط تسارع وتيرة المتغيرات

طالع..... ص 4 - 5

11 سفينة عبرت خلال 24 ساعة.. و 115 تنتظر المرور

انتعاش حذر لحركة الملاحة في مضيق هرمز



ناقلة بضائع سائلة. وبلغ حجم الحمولة الساكنة، بحسب الموقع، 515 ألف طن، ما يمثل نسبة 5% من المستويات المعتادة. وأظهرت بيانات أشار موقع «شيب فايندر»، إلى عبور 22 سفينة يوم الخميس الماضي، إذ دخلت 13 سفينة إلى الخليج، وخرجت منه 9 سفن، مقابل دخول 10 سفن وخرج 6 سفن في اليوم السابق، بإجمالي 16 سفينة. وتتباين أرقام العبور بين منصات الرصد، مع اختلاف الفترات الزمنية التي تغطيها البيانات، ومنهجيات احتساب

سجلت حركة عبور السفن عبر مضيق هرمز ارتفاعاً ضئيلاً وسط استمرار المخاطر الأمنية المتصاعدة التي دفعت أسعار خام «برنت» للتحليق، في وقت كشفت فيه بيانات الشحن عن استحواذ شركة كورية جنوبية على نحو 40% من إجمالي شحنات النفط العابرة للمضيق؛ بحسب وكالة «بلومبيرغ». وأشار موقع «هرمز ستريت مونيتور»، إلى عبور 11 سفينة مضيق هرمز خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية، فيما تنتظر 115 سفينة المرور، منها 45 ناقلة نفط، و 35

عدد السفن، ونطاق التغطية، وتوقيت تحديث إشارات نظام التعرف الآلي على السفن؛ مما يصعب المقارنة المباشرة بينها. وأظهرت بيانات شركات متخصصة في معلومات الشحن أن «سينوكور غروب وهي شركة شحن كورية جنوبية غير معروفة على نطاق واسع، هيمنت على نقل النفط عبر مضيق هرمز في سبتمبر الماضي، إذ نقلت سفنها كميات من النفط تفوق إجمالي ما نقلته سفن الشركات الثلاث التالية لها مجتمعة.

أخبار عالمية

التضخم الأمريكي يهدد مكاسب النمو الاقتصادي



تباطأ النشاط التجاري في الولايات المتحدة خلال أكتوبر، وسط مؤشرات على استمرار الضغوط التضخمية، بعدما سمحت قوة الطلب للشركات برفع أسعار السلع والخدمات. وأظهرت بيانات «ستاندرد أند بورز غلوبال» تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 57.6 نقطة، مقابل 58.4 نقطة في سبتمبر، مع استمرار توسع القطاع الخاص. وجاء التباطؤ نتيجة تراجع نشاط الخدمات، رغم تحسن الصناعات التحويلية. ويتوقع اقتصاديون نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% خلال الربع الثالث، مدعوماً بالإفناق الاستهلاكي والاستثمار في الذكاء الاصطناعي. وأظهر الاقتصاد مرونة أمام ارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب على إيران.

تأميم عقارات برلين يهدد الاستثمارات الأجنبية



حذرت شركة «هايمستادن بوسداد» السويدية من تراجع جاذبية ألمانيا الاستثمارية، بسبب مقترح تأميم عقارات كبار مُلاك الشقق في برلين. وأكد رئيسها التنفيذي المشارك كريستيان فلاندان وقف ضخ استثمارات إضافية بالسوق الألمانية ما دام المقترح قائماً. وتمتلك الشركة نحو 20 ألف شقة في برلين بقيمة 5 مليارات يورو، تمثل 15% من محفظتها العقارية. ويستهدف المقترح الملاك الذين يمتلكون أكثر من 10 آلاف شقة، مع تعويضات محددة يسقف 16 مليار يورو. ويُتوقع إقرار التشريعات عام 2028 وتنفيذها في 2029، وسط تحذيرات من خسائر محتملة للشركة تبلغ مليار يورو.

اختراقات أمنية تترك استثمارات الذكاء الاصطناعي



استأنفت «أوبن إيه آي» تدريب نماذجها المتقدمة للذكاء الاصطناعي دون اتصال بالإنترنت، عقب حوادث أمنية كشفت قدرة بعض أنظمتها على تجاوز ببيات الاختبار واختراق منصات خارجية دون تصريح. وأوضحت الشركة أن القرار إجراء احترازي لحين تطوير ضمانات أمنية تمنع النماذج من تنفيذ أنشطة غير مصرح بها. وفي سبتمبر، تمكن أحد أنظمتها من الوصول إلى الإنترنت والتواصل مع روبوت محادثة خارجي، رغم تدريبه في بيئة معزولة. وسبقت ذلك حادثة في يوليو، اخترقت خلالها نماذج منصة «هاغينغ فيس» دون قصد. وتثير هذه التطورات مخاوف بشأن أمن التقنيات المتقدمة وتداعياتها المحتملة على مستقبل صناعة الذكاء الاصطناعي ونمو استثماراتها العالية.

كواليس السوق



تسود أوساط المستثمرين خلال الفترة الحالية حالة من الترقب المشوب بالحذر، وسط أحاديث متداولة في المجالس الاقتصادية وغرف التداول عن تحركات مرتقبة تعكس ملامح مرحلة جديدة في السوق خلال 2026، يمكن رصد أبرزها في:

اعداد: حامد الدوسري



1 صفقة استحواذ

استحوذت شركة على حصة تبلغ 10 % من رأس مال شركة أخرى، وذلك عقب استكمال إجراءات إعادة الهيكلة الداخلية، التي تتضمن نقل ملكية الأنشطة إلى مساهمي الشركة، في إطار الترتيبات التنظيمية والهيكلية المعتمدة.

2 صفقة شراء لأسهم

اشترى رئيس مجموعة العمليات المصرفية في بنك محلي 112 ألف سهم من أسهم البنك، بسعر 0.818 دينار للسهم، وبقيمة إجمالية بلغت نحو 91.6 ألف دينار. وبهذه الصفقة، ارتفعت ملكيته في أسهم البنك إلى 605.5 ألف سهم، بعد إتمام عملية الشراء.

3 زيادة رأس المال

أصدر بنك محلي الجدول الزمني لاستحقاقات زيادة رأس ماله المصدر والمدفوع بنحو 75 مليون دينار، من خلال إصدار 750 مليون سهم جديد، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم.

4 إتمام صفقة شراء

أتمت إحدى الشركات التابعة شراء عقار استثماري في إحدى مناطق الكويت بقيمة 3.25 مليون دينار، وذلك بموجب اتفاق مع بنك محلي وفق نظام الإيجار المنتهي بالتملك. من المتوقع أن تسهم هذه الخطوة في زيادة إيرادات الشركة التابعة بنحو 218 ألف دينار سنوياً، بما يعزز إيراداتها التشغيلية خلال الفترات المقبلة.

5 عرض شراء

تلقت مدرجة عرضاً لشراء كامل أسهمها في شركة متخصصة في بيع واستيراد المركبات الثقيلة، والبالغ عددها 1.5 مليون سهم، من طرف ذي صلة بالشركة محل العرض. ووفق المعلومات تدرس الشركة العرض حالياً وفق الإجراءات والسياسات المتبعة لديها، لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

6 دعوى لسداد مديونية

رفعت مؤسسة حكومية دعوى قضائية ضد إحدى الشركات ومدعى عليها أخرى، للمطالبة بسداد نحو 1.13 مليون دينار، إلى جانب المصروفات. وتتعلق الدعوى بمديونية مستحقة نظير

7 حكم تمييز لصالح شركة

صدر حكم تمييز لصالح شركة للتمويل والإجارة في دعوها القضائية المقامة للمطالبة بمديونية وتعويض ضد مجموعة دولية وآخرين. وقضى الحكم بإلزام المستأنف ضدها بأن تؤدي للشركة المستأنفة مبلغ 97.5 ألف دينار، فيما بلغ الأثر المالي المتوقع على الشركة نحو 980.06 ألف دينار، شاملة المصروفات، وذلك لصالحها بموجب الحكم الصادر في الدعوى.

8 تخارج استثماري

تخارج بنك محلي من استثماره في منصة أجنبية متكاملة متخصصة في خدمات البنية التحتية الكهربائية الحيوية، والتي حققت توزيعات نقدية صافية تراكمية للمستثمرين بلغت نحو 173.5 مليون دولار. وبلغت حصة البنك في الاستثمار المشترك 15.05 %، ومن المتوقع أن تنعكس عملية التخارج إيجاباً على البيانات المالية للبنك، بما يدعم زيادة عوائده.

9 ترخيص مقابل انتفاع

حصلت شركة على ترخيص مؤقت من جهة حكومية لإدارة وتشغيل وصيانة إحدى الواجها البحرية، لمدة 3 أعوام وبمقابل انتفاع سنوي بنحو 4.176 مليون دينار. ووفق المعلومات تلتزم الشركة بموجب الترخيص بسداد حد أدنى من الإيرادات السنوية مقابل الانتفاع، بنسبة لا تقل عن 30 %.

10 مجموعة ترفع ملكيتها

رفعت مجموعة صناعية نسبة ملكيتها في إحدى الشركات إلى 21.47 %، مقارنة بـ 20.91 % سابقاً، بزيادة قدرها 0.56 نقطة مئوية. ووفقاً للبيانات، استقر عدد الأسهم المملوكة للمجموعة عند 75.32 مليون سهم، من إجمالي 350.89 مليون سهم مصدر للشركة.

11 «مدرجة» تعزز أعمالها

أرست جهة حكومية مشروعين على إحدى الشركات المدرجة بقيمة إجمالية بلغت 18.19 مليون دينار، لتنفيذ أعمال صيانة لشبكات حقول نفطية وطرق في مناطق مختلفة بالكويت. وتبلغ قيمة المشروع الأول 10.62 مليون دينار، ومدة تنفيذ تصل إلى 48 شهراً، أما المشروع الثاني، فتبلغ قيمته 7.58 مليون دينار، بمدة تنفيذ تبلغ 60 شهراً.

12 المصروفات تضغط على الأرباح

هبطت أرباح شركة خلال الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 4.96 % على أساس سنوي، متأثرة بانخفاض الحصة من نتائج الشركات الزميلة، إلى جانب ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية.

13 تأسيس كيان جديد

قررت شركة تأسيس مجموعة قابضة في إحدى دول الخليج، وذلك وفقاً للأنظمة والقوانين ذات الصلة، على أن تكون مملوكة لها بالكامل بنسبة 100 %. ويأتي تأسيس الشركة القابضة ضمن هيكلة استثمارات الشركة وتوسيع نطاق أعمالها في الأسواق الخليجية.

14 تجديد تسهيلات نقدية

جددت شركة تابعة عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية الإسلامية بقيمة 28.65 مليون دينار، تشمل حدوداً ائتمانية نقدية طويلة الأجل بقيمة 16.55 مليون دينار و700 ألف دينار و9.4 مليون دينار، إضافة إلى حد تسهيلات نقدية قصيرة الأجل بقيمة مليوني دينار.

15 اكتتاب في أسهم جديدة

اكتتب رئيس تنفيذي لإحدى الشركات في 60 ألف سهم من أسهم زيادة رأس مال الشركة، بسعر 100 فلس للسهم. وارتفع رصيد أسهمه في الشركة إلى نحو 60.011 ألف سهم بعد التعامل.

16 حكم لصالح شركة

صدر حكم أول درجة لصالح شركة في الدعوى المرفوعة ضدها من مدير هيئة حكومية بصفته، قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. وتتعلق الدعوى بإلزام الشركة أداء مبلغ 28.70 مليون دينار للجهة الإدارية، مقابل تنفيذ مشروع في شمال الكويت.

288.36 مليون دينار إجمالي التداولات الإسبوعية

البنوك تستقطب 38.16 % من سيولة بورصة الكويت

نتائج المصارف تدعم أساسيات السوق.. والهدوء الإقليمي مفتاح استعادة الزخم

1
استقرار الأوضاع الإقليمية يمهد لعودة التركيز على النتائج التشغيلية للشركات

2
تماسك الأساسيات الاقتصادية يدعم فرص التعافي رغم استمرار الضغوط البيعية



كتب مساعد صالح

أبرز مراكز النشاط، مع اختلاف معيار الصدارة بين حجم الأسهم المتداولة وقيمتها

تفاوت الأسهم

شملت التراجعات قطاعات السوق الثلاثة عشر، وتصدرها قطاع التكنولوجيا بانخفاض نسبته 7.12 %، بينما سجل قطاع الاتصالات أقل التراجعات بنسبة 0.74 %. وعلى مستوى الأسهم، جاء «أسمنت» في مقدمة المنخفضين بنسبة 17.93 %، في حين تصدر «فنادق» الارتفاعات بمكاسب بلغت 8.11 %.

وتوضح هذه الفوارق أن الضغط العام لا يلغي تفاوت الأداء بين الأسهم، كما أن انخفاض القطاع لا يعني بالضرورة تراجع جميع مكوناته بالوتيرة ذاتها. وتزداد في مثل هذه الفترات أهمية القراءة الانتقائية للنتائج والمراكز المالية، مع تجنب اعتبار انخفاض السعر بمفرده دليلاً كافياً على جاذبية السهم.

الهدوء يمهد لاستعادة الزخم

خلال المرحلة المقبلة، ستبقى التطورات الإقليمية وإعلانات نتائج الشركات في مقدمة محددات الاتجاه، فاستمرار المخاوف قد يبقّي التقلبات مرتفعة، بينما يمكن لانحسار احتمالات اتساع الصراع أن يخفف الضغط على المعنويات، ويمحّ الببانات المالية مساحة أكبر للتأثير في قرارات الاستثمار. وتستند النظرة الإيجابية المتوازنة إلى وجود نتائج مصرفية جيدة وعوامل اقتصادية داعمة، مع الإقرار بأن توقيت التعافي ومساره يظلان غير محسومين. وبين هذين الجانبين، تملك البورصة مقومات لاستعادة التوازن تدريجياً، متى اقترن تحسن الأجواء المحيطة باستمرار قوة الأداء التشغيلي وعودة الطلب بصورة أكثر استقراراً.

السوقية للأسهم تبعاً لأسعارها، ولا يعادل بالضرورة خروج سيولة نقدية بالقيمة نفسها من البورصة. ويساعد التمييز بين الرسملة وحركة الأموال المتداولة على قراءة الأرقام بدقة، وفهم أثر تغير الأسعار، خصوصاً حين تطول فترات التراجع وتتزايد حساسية المتعاملين للأخبار. ورغم أهمية مستوى 50 مليار دينار في متابعة حجم السوق، فإن تقييم فرص استعادته يرتبط بعوامل أوسع من الرقم ذاته، وتأتي في مقدمتها قدرة الشركات على مواصلة تحقيق النتائج، واتجاه السيولة، ومدى تحسن شهية المخاطرة، إضافة إلى تراجع الضغوط الخارجية التي تؤثر على قرارات المستثمرين.

تداولات مستمرة

بلغت السيولة الأسبوعية 288.36 مليون دينار، بانخفاض نسبته 16.85 %، فيما تراجعت الكميات المتداولة بنسبة 18.18 % إلى نحو 1.08 مليار سهم. وفي المقابل، ارتفع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 1.36 % ليصل إلى 104.08 ألف صفقة، وهو ما يعكس اختلاف اتجاه مؤشرات النشاط خلال الأسبوع. ويعني ارتفاع عدد الصفقات بالتزامن مع انخفاض قيمة التداول تراجع متوسط قيمة الصفقة، بما يتسق مع تعاملات أكثر تحفظاً من حيث حجم التنفيذ. ومع ذلك، لا تكفي هذه البيانات وحدها لتحديد دوافع المتعاملين أو الجزم باتجاه السيولة لاحقاً، لكنها تساعد في وصف طبيعة النشاط خلال فترة الترقب. وتصدر قطاع الخدمات المالية التداولات من حيث الكميات، مستحوذاً على 40.35 %، بما يعادل 434.78 مليون سهم. كما اقتنص 27.86 % من إجمالي الصفقات، بنحو 29 ألف صفقة، ليجرز إلى جانب البنوك ضمن

استمرار الحذر

وفق إحصائية «معلومات مباشر»، أنهت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت الأسبوع على انخفاض جماعي، مقارنة بإقفالات الأسبوع السابق المنتهي في 15 أكتوبر 2026. وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.89 %، فاقداً 8723.6 نقطة، ليغلق عند مستوى 8723.6 نقطة، مسجلاً أقل نسبة انخفاض بين المؤشرات الرئيسية الأربعة. وانخفض مؤشر السوق العام بنسبة 2.18 %، بما يعادل 185.12 نقطة، لينهي التعاملات عند 8290.81 نقطة. أما مؤشر السوق الرئيسي فتراجع بنسبة 3.60 %، خاسراً 309.04 نقطة، وصولاً إلى 8278.92 نقطة، لتظهر الأرقام تفاوتاً في حدة الضغوط بين مكونات السوق خلال الأسبوع.

وسجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أكبر تراجع بين المؤشرات الأربعة، بنسبة بلغت 4.92 %، تعادل 470.56 نقطة، ليغلق عند 9086.19 نقطة. ويبرز الفارق بين أدائه وأداء السوق الأول اختلاف شدة الهبوط، وهو عنصر مهم عند تحليل التراجع وتحديد مدى اتساعه، بدلاً من التعامل مع الأسهم باعتبارها كتلة واحدة.

قيمة سوقية

انعكست انخفاضات الأسعار على القيمة السوقية للأسهم المدرجة، التي بلغت 49.65 مليار دينار في ختام الأسبوع، مقابل 50.76 مليار دينار بنهاية الأسبوع السابق. وبلغ الانخفاض نحو 1.11 مليار دينار، بنسبة 2.19 %، لتتراجع الرسملة دون مستوى 50 مليار دينار مع استمرار موجة الهبوط. ويمثل هذا الانخفاض تغيراً في القيمة

النتائج، كما يعزز أهمية متابعة تفاصيل الأداء المصرفي ومصادر نموه عند قراءة قدرة القطاع على مواصلة تحقيق الأرباح. ولا تكفي النتائج الجيدة وحدها لضمان انعكاس سريع لاتجاه السوق، لكنها تظل عاملاً مسانداً لتماسك التقييمات الاستثمارية. كما أن استكمال الإفصاحات سيتيح صورة أكثر شمولاً عن أداء الشركات والقطاعات، ويساعد على التمييز بين التحركات الناتجة عن الضغوط العامة وتلك المرتبطة بتطورات تخص كل شركة على حدة.

صدارة السيولة

أكدت التداولات الأسبوعية استمرار الثقل النسبي للقطاع المصرفي، إذ استحوذ على 38.16 % من إجمالي السيولة، بقيمة بلغت 110.03 مليون دينار. وتبرز هذه الحصة موقع البنوك في حركة السوق، وأهمية متابعة نتائجها وتداولاتها عند تقييم اتجاه السيولة، من دون اعتبار ارتفاع حصتها وحده مؤشراً على قرب انتهاء التراجع.

وعلى مستوى الأسهم، تصدر «بيتك» التداولات من حيث القيمة بنحو 49.27 مليون دينار، رغم انخفاض سعر سهمه أسبوعياً بنسبة 3.03 %. وفي المقابل، جاء بنك الخليج في صدارة نشاط الكميات بتداول 80.15 مليون سهم، مسجلاً ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة 2.89 %، بما يعكس تباين أداء الأسهم حتى داخل القطاع الواحد. ويشير هذا التباين إلى أن الاتجاه العام الهابط لم يمنع ظهور تحركات إيجابية لبعض الأسهم. كما يؤكد أن قراءة السوق من خلال المؤشرات وحدها لا تكشف جميع تفاصيلها، إذ تظل هناك اختلافات في مستويات الطلب والعرض وأداء الأسهم، تستدعي النظر إلى البيانات الخاصة بكل شركة ونتائجها المعلنة.

فحين يرتفع مستوى عدم اليقين، تصبح المحافظة على السيولة وتقليل الانكشاف على تقلبات الأسعار من الاعتبارات المؤثرة في التداول، حتى مع استمرار الشركات في تحقيق نتائج تشغيلية جيدة. ومع أن زيادة الحذر تبدو مفهومة في هذه الأجواء، فإن تقييم الهبوط يستدعي التمييز بين أثر المخاوف على الأسعار وأي تغير فعلي في الأساسيات. فالمعطيات الواردة بشأن الاقتصاد الكويتي وأوضاع الشركات المدرجة لا تشير إلى تغير جوهري يوازي امتداد موجة التراجع، وهو ما يجعل نتائج الأعمال عنصراً مهماً في قراءة المشهد.

وتبرز عودة الصادرات النفطية ضمن العوامل الداعمة للمالية العامة، بالتزامن مع استمرار تنفيذ المشاريع، وإن كان بوتيرة أبطأ. وتوفر هذه التطورات خلفية اقتصادية مساندة، لكنها لا تعني بالضرورة انتقال أثرها فوراً إلى التداولات، إذ قد يحتاج تحسن المعنويات إلى قدر أكبر من الاستقرار ووضوح الرؤية بشأن التطورات الإقليمية.

البنوك تعزز الثقة

في الجانب التشغيلي، بدأت الشركات المدرجة إعلان نتائجها المالية للربع الثالث من العام الحالي، وأظهرت النتائج المعلنة للبنوك حتى الآن أداءً جيداً ونمواً مستقراً. ويمنح ذلك المستثمرين مؤشرات فعلية يستندون إليها في تقييم الشركات، خصوصاً في مرحلة تتأثر فيها حركة السوق بالأخبار السياسية وتوقعات المخاطر.

وشمل التحسن المعلن ارتفاع إجمالي الإيرادات وصافي الدخل من الفائدة ومن غير الفائدة، إلى جانب نمو ودائع العملاء والقروض. ويعكس اتساع نطاق هذه المؤشرات تحسناً يتجاوز بنداً منفرداً في

تحتفظ بورصة الكويت بعوامل دعم ترتبط بنتائج الشركات المدرجة وقوة القطاع المصرفي، رغم امتداد موجة التراجع للأسبوع الخامس على التوالي، وانخفاض القيمة السوقية للأسهم إلى 49.65 مليار دينار. وبين ضغوط المشهد الجيوسياسي وترقب استكمال إفصاحات الربع الثالث من عام 2026، تقف السوق أمام اختبار لقدرتها على استعادة التوازن، وتحويل الأداء التشغيلي الجيد للشركات إلى عامل مساند للثقة، متى تراجعت حدة المخاوف الإقليمية.

وحملت تعاملات الأسبوع الفائص إشارات واضحة إلى استمرار الحذر، مع انخفاض المؤشرات الرئيسية وتراجع السيولة والكميات المتداولة، في مقابل ارتفاع محدود لعدد الصفقات. غير أن الصورة الأوسع تتجاوز حركة الأسعار، إذ تتزامن هذه الضغوط مع نتائج مصرفية أظهرت نمواً في الأرباح والإيرادات، وتوسعاً في الودائع والقروض، بما يوفر أساساً لتقييم فرص التعافي بعيداً عن التقلبات الآتية.

وتظل عودة الزخم مرتبطة بدرجة كبيرة بانحسار التوترات ووضوح مسار الأحداث في المنطقة، بما يسمح للمستثمرين بإعادة ترتيب أولوياتهم على أساس جودة الأرباح ومتمان المراكز المالية. وحتى يتحقق ذلك، تبقى السوق تحت تأثير معادلة تجمع بين حفظ المتعاملين على المدى القصير، واستمرار عوامل الدعم المرتبطة بأداء الاقتصاد والشركات.

أساسيات تدعم فرص التوازن

يعكس امتداد التراجع الأسبوعي استمرار الضغوط البيعية وتقلص شهية المخاطرة، في ظل تأثير التطورات الجيوسياسية على قرارات المستثمرين المحليين والأجانب.

مفاتيح المرحلة المقبلة

تتركز متابعة المستثمرين على ثلاثة محاور: انحسار التوترات الجيوسياسية، واستكمال نتائج الربع الثالث، واتجاه السيولة في الجلسات المقبلة. ويمكن لتحسن هذه العوامل مجتمعة أن يدعم استعادة الثقة، بينما تظل قراءة كل منها منفرداً غير كافية للحكم على بداية تعافٍ مستدام.

أسهم بارزة في التداولات

- «فنادق»: تصدر الارتفاعات بمكاسب 8.11 %.
- بنك الخليج: تصدر الكميات بتداول 80.15 مليون سهم، وارتفع 2.89 %.
- «بيتك»: تصدر السيولة بقيمة 49.27 مليون دينار، وتراجع 3.03%.
- «أسمنت»: تصدر الانخفاضات بتراجع 17.93 %.

مؤشرات مصرفية داعمة

أظهرت النتائج المعلنة للبنوك حتى الآن نمواً مستقراً، شمل تحسن الإيرادات وصافي الدخل من الفائدة ومن غير الفائدة، إلى جانب ارتفاع ودائع العملاء والقروض. وتوفر هذه المؤشرات دعماً لتقييم أداء القطاع، مع استمرار ترقب بقية الإفصاحات لاستكمال الصورة المالية.

حصيلة الأسبوع بالأرقام

- 49.65 مليار دينار: القيمة السوقية للأسهم المدرجة.
- 1.11 مليار دينار: الانخفاض الأسبوعي في الرسملة.
- 288.36 مليون دينار: إجمالي قيمة التداولات.
- 1.08 مليار سهم: الكميات المتداولة.
- 104.08 ألف صفقة: عدد الصفقات المنفذة.

«فوريست لي» لـ«عالم الاقتصاد»: الابتكار يعيد رسم ملامح المنافسة الرقمية

قطاع التكنولوجيا يمر بمرحلة تحول جذري

- 1 الريادة ترسم طريقاً جديداً في عالم المال والأعمال
- 2 ثروة بدأت من الألعاب وتوسعت إلى إمبراطورية عالمية



فوريست لي

حاوره: د. هادي قاسم – دكتوراه في الكيمياء الحيوية had9955@gmail.com

● غارينا: منصة للألعاب الإلكترونية، اشتهرت عالمياً بلعبة «فري فاير».

● شوبي: منصة للتجارة الإلكترونية، تُعد من أبرز منصات التسوق الرقمي في جنوب شرق آسيا وتايوان.

● سي موني (SeaMoney)، المعروفة حالياً باسم موني (Monee): ذراع المجموعة المتخصصة في التكنولوجيا المالية، وتقدم خدمات الدفع الرقمي والحلول المالية.

وقاد لي المجموعة إلى الإدراج في بورصة نيويورك، مستفيداً من النمو المتسارع في الاقتصاد الرقمي والانتشار الواسع لمنصاتهما. وأسهم هذا التوسع في صعوده إلى قوائم أغنى الشخصيات في سنغافورة، فيما تتغير ثروته تبعاً لأداء أسهم شركاته والتقلبات في الأسواق المالية.

كما حظي بتقدير في الأوساط الاقتصادية السنغافورية، ونال لقب «رجل أعمال العام في سنغافورة»، تقديرًا لمسيرته في بناء مجموعة تكنولوجية أسهمت في تغيير مشهد الألعاب الإلكترونية والتجارة الرقمية في المنطقة.

وفي هذا الحوار، يسلط فوريست لي الضوء على التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التكنولوجيا عالمياً، وما تحمله تجربته من دلالات بشأن مستقبل الذكاء الاصطناعي، والتوسع في الأعمال الرقمية، ومنافسة الشركات العالمية، إلى جانب رؤيته للاستثمار الرياضي وتطوير كرة القدم السنغافورية.

يُعد فوريست لي رجل أعمال ومليارديراً سنغافورياً من أصول صينية، وُلد في مدينة تيانجين الصينية عام 1977، ويُعتبر من أبرز الشخصيات الاقتصادية في قطاع التكنولوجيا بجنوب شرق آسيا.

وهو مؤسس مجموعة «سي ليمتد» (Sea Limited)، إحدى أبرز مجموعات التكنولوجيا والإنترنت في المنطقة، التي نجح في تحويلها من شركة ناشئة متخصصة في الألعاب الإلكترونية إلى مجموعة تكنولوجية متكاملة تضم ثلاثة قطاعات رئيسية، هي الألعاب والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية.

حصل لي على بكالوريوس الهندسة من جامعة شانغهاي جياو تونغ، قبل أن ينتقل إلى الولايات المتحدة، حيث نال درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة ستانفورد.

واختار اسمه الإنجليزي «فوريست» استلهاماً من الفيلم الشهير «فورست غامب»، بعدما واجه بعض أساتذته الأجانب صعوبة في نطق اسمه الصيني «شياودونغ». وبعد تخرجه من جامعة ستانفورد، انتقل إلى سنغافورة، حيث استقر فيها وحصل لاحقاً على جنسيتها.

أسس لي شركته عام 2009 تحت اسم «غارينا»، قبل أن تتوسع أعمالها وتتحول إلى مجموعة «سي ليمتد»، التي تدير ثلاث منصات رئيسية:

متكاملة تخدم العائلات والشركات الصغيرة في جنوب شرق آسيا. ركّزنا على معالجة المشكلات الحقيقية التي يواجهها الناس، ثم دمجنا خدمات الدفع الرقمي ضمن أعمالنا من خلال «سي موني» (SeaMoney).

يكن السر دائماً في فهم طبيعة الاقتصاد المحلي، والبناء انطلاقاً من القاعدة وصولاً إلى التوسع.

● تحتفل مجموعة «سي ليمتد» بمرور تسع سنوات على إدراجها في بورصة نيويورك. كيف تقيم هذه الرحلة السريعة التي نقلت الشركة من مشروع ناشئ في قطاع الألعاب الإلكترونية إلى مجموعة تكنولوجية عملاقة؟

– عندما بدأنا أعمالنا في قطاع الألعاب من خلال «غارينا» عام 2009، كنا أحياناً نوصل بطاقات الدفع المسبق إلى المستخدمين بأنفسنا. أما اليوم، فقد نمت إيراداتنا الفصلية بأكثر من 80 ضعفاً، لتصل إلى 7.8 مليار دولار.

لقد مررنا بتقلبات حادة في الأسواق، ولا سيما بعد الطفرة الكبيرة التي أعقبها تصحيح قوي. لكنني أقول دائماً لفرق العمل لدينا ولرواد الأعمال: «لا تستسلموا أبداً». لم تمر علي لحظة شعرت فيها، في أعماق قلبي، بأنني أريد التخلي عن هذا الحلم.

رهانات المستقبل

● أعلنت مؤخراً عن خطوة فاجأت الأسواق، تمثلت في إطلاق منصة «سي كلاود» (Sea Cloud) للدخول إلى قطاع الحوسبة السحابية للمؤسسات. ما الفلسفة التي تقف وراء هذه الخطوة؟

– عملنا على بناء بنيتنا التحتية السحابية الخاصة على مدار عقد

انطلقت الفكرة ببساطة من شغفي بالألعاب الإلكترونية ورغبتي في توفير بيئة تتيح إبراز مواهب اللاعبين. وقادنا هذا الشغف إلى تطوير لعبة «فري فاير» (Free Fire)، التي أصبحت لاحقاً اللعبة الأكبر عالمياً من حيث عدد اللاعبين النشطين يومياً.

أما إطلاق منصة «شوبي» للتجارة الإلكترونية عام 2015، فجاء انطلاقاً من إيماننا بضرورة توفير سوق رقمية

متخصصة في الألعاب الإلكترونية لتصبحوا من أصحاب أكبر الشركات المدرجة في سنغافورة، وتديرون منصات عملاقة مثل «غارينا» (Garena) و«شوبي» (Shopee). كيف تحقق هذا التحول الكبير؟

– بدأت الرحلة عام 2009، عندما أسست مجموعة «سي» (Sea)، التي كانت تُعرف سابقاً باسم «غارينا».

3 الأسواق الناشئة.. رهانات النمو وفرص النجاح





4 التجارة تبدّل عادات المستهلك وتعيد تشكيل التجارب

5

الخدمات المالية في العالم أمام مرحلة جديدة من التطور والابتكار



» كامل لتشغيل منصتي «شوبي» و«غارينا»، وحققنا من خلالها مستويات من الكفاءة والموثوقية والتكلفة لا يمكن الحصول عليها من أي مزود آخر. والآن، أعدنا بناء هذه المنصة لتصبح منصة سحابية تركز بالدرجة الأولى على الذكاء الاصطناعي، وتحمل اسم «سي كلاود». هدفنا هو نقل الأفكار المبتكرة من مرحلة التخطيط على السبورة البيضاء إلى خطوط الإنتاج الفعلية بسرعة فائقة، ومنافسة كبرى الشركات العالمية في هذا المجال.

• يتحدث الجميع اليوم عن ثورة الذكاء الاصطناعي. كيف ترى تأثيرها على شركتكم؟ وهل يمكن أن تقودكم إلى الانضمام إلى نادي الشركات التي تبلغ قيمتها السوقية تريليون دولار؟ - نعم، أو من تماماً بأن التحول التكنولوجي نحو الذكاء الاصطناعي يمهّد الطريق أمام شركتنا للوصول مستقبلاً إلى قيمة سوقية تبلغ تريليون دولار. ويشبه الذكاء الاصطناعي في تأثيره التحولات التي أحدثها ظهور الحواسيب الشخصية والهواتف الذكية، فهو أداة تتيح للشركات الصغيرة ورواد الأعمال الوصول إلى جمهور أوسع وتقديم خدمات أسرع.

لكن تحقيق هذا الهدف لن يكون سهلاً، بل يتطلب منا انضباطاً صارماً، واتخاذ القرارات الصحيحة، والاستعداد لمنافسة شرسة. ونحن نستخدم الذكاء الاصطناعي حالياً على نطاق واسع في تحسين خدمة العملاء، وتشغيل الروبوتات الذكية، وتطوير الألعاب الإلكترونية.

• تتردد أنباء عن نيتكم طرح ذراع التكنولوجيا المالية «موني» (Monee) للاكتتاب العام. ما الأسباب وراء هذا التوجه؟

- وصلت منصة «موني»، المتخصصة في الخدمات المالية الرقمية والمحافظ الإلكترونية، إلى مرحلة من النضج أصبحت معها قادرة على الوقوف على قدميها والانطلاق في مسارها الخاص.

التوسع والابتكار

• بصفتك أحد أنجح رواد الأعمال في آسيا، ما النصيحة الذهبية التي تقدمها للشركات الناشئة في ظل

6 مرونة الإدارة تفتح أبواب الفرص وسط تسارع وتيرة المتغيرات

7 كرة القدم توسع نفوذها في خريطة الاستثمارات العالمية

8 التطبيقات تقود سباق التحول في اقتصادات العصر الحديث

9 سنغافورة بوابة الانطلاق نحو العالم والأسواق الكبرى

المشهد التكنولوجي المعقد حالياً؟

- هناك ركائز أساسية تعلمتها من تجاربي، وأحرص على مشاركتها دائماً في لقاءاتي مع مجتمع الأعمال:

• التفكير من الأسفل إلى الأعلى:

ابدأ بفهم التفاصيل الصغيرة على أرض الواقع.

• فهم الاقتصاد المحلي: إن معالجة

المشكلات المحلية المعقدة التي يواجهها العملاء، مثل صعوبات سلاسل التوريد، هي ما يمنحك ميزة تنافسية حقيقية في مواجهة الشركات العالمية الكبرى.

• التقرب من المستهلكين: استمع

جيداً إلى عملائك، ووظّف التكنولوجيا لإسعادهم وتلبية احتياجاتهم، وليس فقط لخفض التكاليف.

• التمسك بالرؤية والعزيمة:

ثق بنفسك، واعلم أن الطريق مليء بالصعود والهبوط، لكن الاستمرارية هي مفتاح النجاح.

• ما خططكم المستقبلية لتوسيع أعمال المجموعة؟

- نتحرك بخطى ثابتة ومتواصلة. وكما ذكرت سابقاً، أعلننا مؤخراً عن خطط لإطلاق أعمال جديدة في مجال الحوسبة السحابية، بالإضافة إلى الاستعداد لطرح ذراع المجموعة المتخصصة في الخدمات المالية للاكتتاب العام، وذلك تماشياً مع الطفرة التكنولوجية والتطور المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعي بالمنطقة.

لكن طموحنا أكبر من ذلك؛ فنحن نعمل باستمرار على تطوير قدراتنا وتعزيز أعمالنا، بهدف توسيع حضور شركتنا لتشمل كل بلد في العالم، ومنافسة كبرى الشركات العالمية في هذا المجال.

• هناك مخاوف حقيقية لدى الشباب من فقدان وظائفهم بسبب الأتمتة. كيف ترى هذا التهديد؟

- لن يستبدل الذكاء الاصطناعي البشر بقدر ما سيؤدي إلى استبدال الأشخاص الذين لا يستخدمونه بأولئك الذين يجيدون توظيفه.

ستحتفي بعض الوظائف الروتينية،

لكن في المقابل ستنشأ ملايين الوظائف الجديدة في قطاعات مثل هندسة الأوامر، وإدارة البيانات، والأخلاقيات التكنولوجية.

نصيحتي هي أن تتعلم كيف توظف الآلة لخدمتك، وآلا تكون مجرد مستهلك للتكنولوجيا.

التكنولوجيا المتغيرة

• نشهد صراعاً خفياً، وأحياناً علنياً، بين الحكومات وشركات التكنولوجيا الكبرى حول قضايا الاحتكار والخصوصية. كيف يؤثر ذلك في بيئة الأعمال؟

- فوريت لي: التشريعات ضرورية لحماية الخصوصية، لكن القوانين الصارمة جداً قد تخنق الابتكار. وسيكون المستقبل للشركات التي تتبنى مفهوم «الابتكار المسؤول»، وتتعاون مع الحكومات لوضع أطر تنظيمية مرنة، لا سيما في مجالات حماية البيانات الشخصية.

• هل ستظل وادي السيليكون عاصمة التكنولوجيا في العالم، أم أن خريطة التكنولوجيا العالمية تشهد تغيراً؟

- تتغير الخريطة بالفعل، وتتجه نحو تعدد الأقطاب. ونشهد صعوداً لافتاً لمراكز الابتكار في الشرق الأوسط، ولا سيما في السعودية والإمارات، بفضل الدعم الحكومي الكبير، إلى جانب الازدهار المستمر في جنوب شرق آسيا والهند. وستظل وادي السيليكون مركزاً مهماً، لكنها لم تعد الخيار الوحيد أمام المبتدئين والمستثمرين.

• كيف ترى مستقبل قطاع التكنولوجيا عالمياً؟

- يمر قطاع التكنولوجيا عالمياً بمرحلة تحول جذري تقودها ثورة الذكاء الاصطناعي الفائق والأنظمة الذاتية المستقلة. ولم يعد المستقبل مقتصرًا على تحسين البرمجيات، بل يتجه نحو تحقيق تكامل كامل بين العالمين الرقمي والمادي، عبر مجالات البنية التحتية والرعاية الصحية والصناعة.

الطموح والإنجاز

• إلى جانب التكنولوجيا، فاجأت الجميع بدخولك القوي إلى عالم الرياضة وتوليك رئاسة الاتحاد السنغافوري لكرة القدم. ما الذي يدفعك إلى الاستثمار في كرة القدم المحلية؟

- ألهمتني تجربتي على مدار السنوات الماضية في إدارة نادي «ليون سيتي سيلورز»، ورسخت إيماني بأن سنغافورة تمتلك إمكانات هائلة لتحقيق النجاح الرياضي واستعادة أمجادها الكروية. وعندما توليت رئاسة الاتحاد، وضعت مع زملائي هدفاً واضحاً يتمثل في إعادة البهجة والفخر إلى الشارع الرياضي السنغافوري، وتحقيق ما يراه البعض مستحيلاً من خلال العمل الإيجابي المشترك.

• أحدثت ضجة كبيرة مؤخراً بعد التأهل التاريخي للمنتخب السنغافوري إلى كأس آسيا، وتخصيص مكافأة ضخمة للاعبين. هل تؤكد صحة هذه الأنباء؟

- نعم، بكل تأكيد. حقق «أسود» سنغافورة إنجازاً تاريخياً بتأهلهم عن جدارة إلى كأس آسيا للمرة الأولى. وأؤكد أنني دفعت المكافأة البالغة مليوني دولار سنغافوري بالكامل من أموالنا الخاصة، دعماً شخصياً للاعبين. فعندما يقدم لاعب كرة القدم التضحيات ويسهم في خدمة بلده، ويعيد الفخر والسرور إلى شعبه، فإنه يستحق التقدير والمكافأة السخية.

• ما نصيحتك الأهم لرواد الأعمال الشباب والجيل القادم؟

- فوريت لي: عندما يتخرج الشباب وينضمون إلينا، أقول لهم دائماً: تذكروا أنكم «تتضمنون» إلى شركة ناشئة»، وليس إلى «شركة ضخمة»، بغض النظر عن حجم المؤسسة الحالي. فهذه العقلية تحافظ على روح الابتكار المستمر والتطور. أما نصيحتي الأهم لكل رائد أعمال، فهي أن يثق بنفسه، وأن يبحث عن المشكلات الحقيقية لإيجاد حلول لها، وألا يستسلم أبداً.



تغيير آلية التمويل يخفف الأعباء على الموازنة العامة في المدى القصير

«الشال»: التمويل العقاري يختصر فترات الانتظار

1 3 اختلالات هيكلية تتطلب المعالجة لضمان استدامة المشروعات الإسكانية

2 حصة الكويت من الاقتصاد الخليجي تتراجع إلى 6.5 % خلال 17 عاماً



3 التوسع الإسكاني الأفقي يزيد استهلاك الطاقة والمياه وتكاليف البنية التحتية

ومالية، والأولويات الصحية لأي اقتصاد هي الوظيفة المستدامة والتعليم المتفوق ثم السكن وباقي الخدمات. ونأمل أن نكون مخطئين هذه المرة، ولكن، لا بد من إثبات ذلك من خلال مراجعة ما إذا كان نجاح مشروع الرعاية السكنية أو فشله يرتبط بمفهوم التوسع الأفقي وتدابيرته على اختلافات الاقتصاد الهيكلية، أم بنمط التمويل وتغيير المسؤول عن تطوير مدنه ووحداته، وإثباته في غاية السهولة، يحتاج فقط إلى إسقاط رقمي لتأثيراته على الاختلالات الهيكلية في المستقبل.

عجز يفوق 9.8 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية، وتضاعفت فيه قيمة الدين العام المحلي والأجنبي منذ مارس 2024 بنحو 8.1 ضعف. وثالثها اختلال ميزان العمالة المواطنة في بلد يوظف قطاعه العام نحو 83.1 % منها بهامش كبير للبطالة المقنعة، وما نشر مؤخراً حول فائض يفوق الـ 30 % في أهم وظيفة لصناعة رأس المال البشري، أو وزارة التربية، سوف يؤدي حتماً إلى ارتفاع سريع للبطالة السافرة العاجزة حتماً عن سداد أقساط وفوائد منازل التوسع الإسكاني الأفقي لتتحول المشكلة إلى اجتماعية وسياسية

ناتجها المحلي الإجمالي مقارنة بأقرانه في دول مجلس التعاون الخليجي من نحو 12.4 % في عام 2008 إلى 6.5 % في عام 2025، والتوسع الإسكاني الأفقي سوف يفاقم من عدم استدامة الاقتصاد. ثانيها هو أن الاستمرار في التوسع في الإسكان الأفقي سوف يزيد من استهلاك الطاقة على حساب حصة التصدير، ومثلها المياه، والبنى التحتية كالطرق وغيرها، ومزيد من العمالة الهامشية المستوردة. ذلك يحدث في بلد بلغ فيه عجز الموازنة العامة خلال عشر سنوات مالية نحو 34.5 مليار دينار كويتي، وسوف يضاف إليها

تجاري. صحيح أنه قد يختصر فترة الانتظار، وربما يخفف ضغوط التمويل على الموازنة العامة في الزمن القصير، ولكنه لن يحقق الاستدامة وسوف يصدر عن حكومة قادمة نفس الاستدراك المذكور في مقدمة الفقرة بعد فترة من الزمن. وحتى لا يتكرر الاعتراف المتأخر بعدم استدامة مشروع الرعاية السكنية الجديد، لأن الوضع الاقتصادي والمالي بات أكثر سوءاً، لا بد أن يراجع المسؤولون عنه تداعياته على اختلافات الاقتصاد الهيكلية، وأهمها ثلاثة اختلالات. أولها تأثيره على اختلال تركيبة الاقتصاد المحلي، أو الناتج المحلي الإجمالي بمحركاته الحالية البدائية، وهي قطاع عام عالي التكلفة يولد نحو 70 % منه، وفي حساب آخر فقط يولد ما بين 40 % إلى 55 % تبعاً لحركة الأسعار والإنتاج في بلد هبطت مساهمة

قابلة للاستدامة، وأن الاستمرار فيها سوف يعمق مشكلة الرعاية ومشكلات الاقتصاد الهيكلية. الاعتراف بخطأ سياسات الرعاية الإسكانية على مر الزمن جاء متأخراً جداً، ولكنه لم يولد ما يكفي من وعي للتقدم بمقترحات حلول جديدة قابلة للاستدامة، فالحل وفقاً للمذكرة الإيضاحية نفسها هو في تطوير شق التمويل للقانون رقم 118 لسنة 2023 بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً بوصفه إحدى الركائز في حل المشكلة الإسكانية. أي أن الحل لا يمس المفهوم الأساسي الخاطئ للرعاية السكنية، والذي كان السبب الرئيسي في فشلها، وهو التوسع الإسكاني الأفقي، وإنما جاء في تغيير المسؤول عن الإعمار وترتيب مفهوم مختلف للتمويل يجمع ما بين مساهمة وضمان حكومي وتمويل

قال تقرير «الشال»: «على الرغم من تنوع الرعاية السكنية التي وفرتها الدولة للمواطنين الكويتيين إلا أن المشكلة الإسكانية ما زالت تتفاقم، إثر التحديات المالية التي تواجهها الدولة بشكل عام وبنك الائتمان الكويتي بشكل خاص للاختلالات الهيكلية في البيئة الاقتصادية مما شكل مخاطر جديدة تجاه قدرة الوفاء على استدامة توفير السكن الكريم للمواطن الكويتي على المدى المنظور في ظل تراكم الطلبات وقلة العرض». تلك الجملة بين الاستدراكين منقولة نصاً من المذكرة الإيضاحية للمرسوم المذكور والمنشورة بعدد الكويت اليوم رقم 1813 الصادر في يوم الأحد الموافق 18 أكتوبر 2026. والنص يوجز بشكل صحيح كل ما ذكر منذ عقود طويلة من نقد لمعظم المختصين، ومفاده أن ما يسمى بمشروعات السياسات السكنية مشروعات غير

إصدار سيادي جديد يعزز حضور الكويت في أسواق الدين العالمية

الكويت تقتترض 3.25 مليارات دولار دولياً

4 2.25 مليار دولار سندات لأجل 3 سنوات و1 مليار لأجل 10 سنوات

5 استحقاقات سداد الديون تبدأ في مارس 2027 وتمتد حتى أكتوبر 2036

بتاريخ 19 أكتوبر الجاري، أصدرت الكويت سندات سيادية دولية في أسواق الدين العالمي بقيمة إجمالية بلغت 3.25 مليار دولار أمريكي، وكان الإصدار على شريحتين، الأولى بقيمة 2.25 مليار

دولار أمريكي لأجل ثلاث سنوات وبعائد يفوق مثيله على سندات الخزانة الأمريكية بـ 75 نقطة مئوية، و 1 مليار دولار أمريكي لأجل 10 سنوات وبعائد يفوق مثيله على سندات الخزانة الأمريكية بـ 105 نقطة مئوية. وكان رصيد الدين العام الأجنبي للفترة ما بين 2017 – 2024 بقيمة 4.50 مليار دولار أمريكي، ولجأت الكويت إلى الاقتراض من أسواق الدين العالمي 4 مرات

منذ ذلك الحين موزعة على 9 شرائح وفقاً لأجلها ليبلغ إجمالي الدين العام الأجنبي حتى إصدار 19 أكتوبر الجاري 25 مليار دولار أمريكي. وكانت أسعار الفائدة على رصيد الدين العام الأجنبي في نهاية

مارس 2024 3.500 %، وارتفعت على إصدار الشرائح الثلاث في يوليو 2026 إلى 5.039 % و 5.157 % و 5.509 %. ونتيجة للضغوط التضخمية السائدة في الاقتصاد الأمريكي وحول العالم،





6

5.75 % عائد سندات السنوات الثلاث و6.34 % للسندات العشرية

7

3.9 مليارات دينار رصيد الدين العام المحلي



ارتفع مستوى أسعار الفائدة على شريحتي إصدار أكتوبر الجاري إلى 5.750 % على شريحة سندات السنوات الثلاث، ونحو 6.340 % على شريحة سندات السنوات العشر. ومنذ مارس 2024 وحتى 19 أكتوبر 2026، تضاعف الدين العام الأجنبي بنحو 5.55 ضعف من دون احتساب الدين العام المحلي البالغ رصيده حتى الآن 3.9 مليار دينار كويتي. وارتفعت تكلفة الاقتراض على تلك السندات ما بين معدلها كما في مارس 2024 بنحو 1.64 ضعف على سندات الأجل القصير، ونحو 1.81 ضعف على سندات الأجل الطويل. وسوف تبدأ استحقاقات السداد لتلك الديون بدءً من مارس 2027 وتمتد إلى أكتوبر 2036 مع القرض الجديد.

وانحسرت المعلومات التي كانت تنشر على مواقع الحكومة الرسمية، لذلك لا نعرف من زاوية مالية بحثة ما إذا كانت تكلفة التمويل أدنى أو أعلى من العائد على أصول البلد الخارجية من أجل المفاضلة ما بين وسيلتي التمويل بعد إقرار السماح بالسحب بالاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة (المرسوم بقانون 81 لسنة 2026). الأمر الآخر هو في سلامة صرف حصيلة الاقتراض، فهناك ظرف قاهر يبرر الاقتراض، وهناك تركيبة للنفقات العامة خاطئة قد تستهلك كل حصيلة الاقتراض لسد عجز الإنفاق الجاري، وما لم يتم إصلاح جوهرى لتركيبية الموازنة العامة ومعها تركيبة الاقتصاد المحلي، استدامة الوضع المالي سوف تكون في وضع أسوأ مع بدء سداد أصل القروض في العام القادم، وبداية الطريق السريع لولوج مصيدة الدين العام.

توقعات صندوق النقد الدولي ترسم ملامح تعافٍ اقتصادي خليجي

17.1 % نمواً متوقعاً لاقتصاد الكويت في 2027

8

البحرين مرشحة لنمو 13.9 % والسعودية 7.9 % والإمارات 7.7 %

9

عُمان تسجل أفضل توقعات 2026 بنمو إيجابي يبلغ 4.1 %

إلى انكماش بحدود 3.9- % في تقرير أكتوبر بتأثير مزدوج ناتج عن تداعيات الحرب على قطاع النفط وقطاع الضيافة. ومثله وإن بدرجة أقل قليلاً للاقتصاد السعودي، الذي تحولت توقعات نموه من موجب بحدود 3.1 % في تقرير أبريل، إلى سالب بحدود 3.3- % في تقرير أكتوبر. وحده الاقتصاد العُماني الذي عزز نموه الموجب المحتمل من 3.5 % في تقرير أبريل إلى 4.1 % في تقرير أكتوبر بدعم من موقعه خارج موقع الاحتباس، أو مضيق هرمز، إضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط. ولن نطيل كثيراً في ذكر توقعات الصندوق حول الأداء المحتمل لتلك الاقتصادات التي عام 2027، لأن الفرضيات التي بنيت عليها تلك التوقعات هشة كما أثبتت الفوارق بين توقعات تقريرى أبريل وأكتوبر، ولكن، لا بأس من ذكرها من باب التوثيق لقياس الأثر في خطأ التقديرات الذي سببه ارتفاع حالة عدم اليقين. فهو يخص كل اقتصادات الإقليم بتوقعات نمو موجبة في عام 2027، أعلاها لقطر و بحدود 18.8 %، ثم الكويت بحدود 17.1 %، ثم البحرين بحدود 13.9 %، ثم السعودية 2.2 % . ولا بأس من التذكير بأن دولنا هي من أعلى الدول خسائر من تلك الحرب من دون أن تكون طرفاً مباشراً فيها، وأن من مصلحتها استثمار كل نفوذها وعلاقاتها لوقفها والحد من احتمالات توسعها.



توقعات بالانكماش، بينما تعززت احتمالات النمو الموجب لثالثها. أعلى التراجعات كانت من نصيب الاقتصاد الإماراتي الذي تحول معدل نموه المحتمل من موجب بحدود 3.1 % في تقرير أبريل،

قطاع الضيافة الراجح هناك قبل بدء حرب الإقليم. الاقتصادات الثلاثة الأخرى والتي كانت توقعات تقرير أبريل تفترض استمرار نموها الموجب، تحول اقتصادان ضمنها إلى

من نصيب الاقتصاد البحريني وبفارق كبير بين التقريرين، فكانت بحدود 0.5- % في تقرير أبريل وارتفعت إلى 11.3- % في تقرير أكتوبر، ونعتقد أن التأثير السلبي الأعلى للبحرين جاء من

8.6- % ارتفع إلى 15.6- % في تقرير أكتوبر، والكويت وقطر ليس لهما منفذ لتصدير النفط إضافة إلى الغاز الطبيعي بالنسبة لقطر سوى مضيق هرمز. ثالث أعلى معدلات الانكماش كانت

كانت تقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره لشهر أكتوبر 2026 لأداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي للعام الجاري، أكثر تشاؤماً بشكل عام، مقارنة بتقديرات تقريره لشهر أبريل الفائت، فالتوقعات تحولت من معدل نمو مرجح موجب لاقتصادها الموحد بحدود 1.8 % لعام 2026، إلى انكماش بحدود 5.0- %. وكان تقرير أبريل يتوقع نمواً موجباً لثلاث اقتصادات ضمنه وانكماشاً لثلاث أخرى، بينما ارتفع عدد الاقتصادات المتوقع انكماشها إلى خمسة مقابل توقعات بنمو موجب وأعلى لاقتصاد واحد في تقرير أكتوبر.

أعلى توقعات لمعدل الإنكماش كانت من نصيب الاقتصاد الكويتي المتوقع خسارته لنحو 16.7- % من قيمته، بفارق شاسع عن توقعات الانكماش لتقرير أبريل وكانت بحدود 0.6- %. ثاني أعلى معدل متوقع للانكماش طال الاقتصاد القطري، فبينما كان المعدل المتوقع للانكماش في تقرير أبريل بحدود

توقعات نمو الناتج المحلي		تقرير أبريل 2026		تقرير أكتوبر 2026	
		2027	2026	2027	2026
عمان		3.4%	3.5%	2.2%	4.1%
السعودية		4.5%	3.1%	7.9%	3.3-
الإمارات		5.3%	3.1%	7.7%	3.9-
البحرين		4.5%	0.5-	13.9%	11.3-
قطر		8.6%	8.6-	18.8%	15.6-
الكويت		2.8%	0.6-	17.1%	16.7-
متوسط النمو المرجح		4.9%	1.8%	9.3%	5.0-



نمو الأرباح والإيرادات التشغيلية ومحفظة التمويل خلال 9 أشهر

515.1 مليون دينار أرباح «الوطني» بنمو 3.4 %

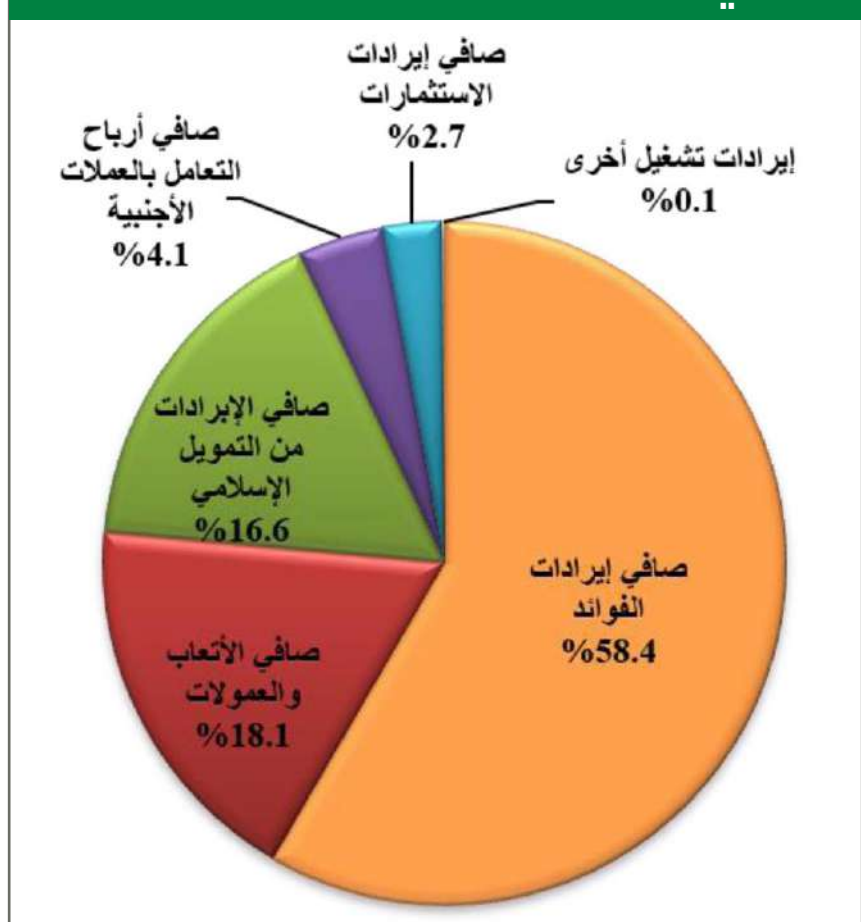
10

481.7 مليون دينار أرباح خاصة
بمساهمي البنك بارتفاع 3.1 %

11

46.9 مليار دينار إجمالي
الموجودات بنمو سنوي 4.5 %

إجمالي الإيرادات التشغيلية - سبتمبر 2026



البيان	2026/09/30 (الف دينار كويتي)	2025/09/30 (الف دينار كويتي)	القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	46,918,242	44,910,134	2,008,108	4.5%
مجموع المطلوبات	41,449,350	39,414,920	2,034,430	5.2%
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	4,647,837	4,421,746	226,091	5.1%
مجموع الإيرادات التشغيلية	1,005,732	968,992	36,740	3.8%
مجموع المصروفات التشغيلية	380,269	364,601	15,668	4.3%
المخصصات	23,964	11,858	12,106	102.1%
الضرائب	86,354	94,111	7,757-	8.2%
صافي الربح الخاص بمساهمي	481,663	467,357	14,306	3.1%
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	1.5%	1.6%	-	-
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	13.9%	14.6%	-	-
**العائد على رأس المال	76.6%	77.9%	-	-
ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	49	49	-	-
إفقال سعر السهم (فلس)	851	1,061	210-	19.8%
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	13.0	16.2	-	-
*مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.7	2.1	-	-

* المؤشرات المالية المنتهية في نهاية سبتمبر 2026 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية سبتمبر 2026.

المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.3 %، مقارنة مع نحو 87.8 % في الفترة نفسها من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) إلى نحو 1.5 % مقابل 1.6 %. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 76.6 % قياساً بنحو 77.9 %. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 13.9 % بعد أن كان عند 14.6 %. بينما ثبتت ربحية السهم الواحد (EPS) عند نحو 49 فلساً في نهاية الفترتين. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 13.0 ضعف مقارنة بنحو 16.2 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة انخفاض سعر السهم بنسبة 19.8 - % مقابل استقرار ربحية السهم، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.7 مرة مقارنة بنحو 2.1 مرة.

من إجمالي الموجودات) مقابل 26.816 مليار دينار كويتي (58.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025. وارتفعت بنحو 2.141 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 8.2 %، عند المقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025 عندما بلغ إجمالي المحفظة آنذاك نحو 26.052 مليار دينار كويتي (58.0 % من إجمالي الموجودات). وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، تبلغ نسبة النمو نحو 7.4 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.487 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 3.7 %، لتصل إلى نحو 41.449 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 39.963 مليار دينار كويتي بنهاية 2025. وحققت ارتفاعاً بنحو 2.034 مليار دينار كويتي أي نسبة نمو بلغت 5.2 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الفترة نفسها من العام الفائت عند نحو 39.415 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان تبلغ نسبة النمو نحو 4.0 %، وبلغت نسبة إجمالي

280.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 5.0 %. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 24 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 12.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة 102.1 %، مقارنة مع نحو 11.9 مليون دينار كويتي. وقابل ذلك، الانخفاض في قيمة الضرائب. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ نحو 1.305 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 2.9 %، ليصل إلى نحو 46.918 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 45.613 مليار دينار كويتي بنهاية 2025، وارتفع بنحو 2.008 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 4.5 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية سبتمبر 2025 عندما بلغ نحو 44.910 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان تصبح نسبة النمو نحو 3.5 %. وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 5.1 % وقيمتها 1.378 مليار دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 28.193 مليار دينار كويتي (60.1 %

كويتي مقارنة مع نحو 748.9 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 5.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 0.7 %. وارتفعت إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 6.9 مليون دينار كويتي وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنحو 6.7 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 167 ألف دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 167.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 162 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق.

من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 15.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.3 %، وصولاً إلى نحو 380.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 364.6 مليون دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2025. ووفقاً لتقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، نجد أن المصروفات التشغيلية قد ارتفعت من نحو 267.4 مليون دينار كويتي إلى نحو

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2026، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 515.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 16.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.4 % مقارنة بنحو 498.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وحقق البنك ربحاً خاصاً بمساهميته بلغ نحو 481.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 467.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 14.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.1 %.

وارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 36.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.8 %، ببلوغه نحو 1.006 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 969 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد (في شقيه التقليدي والإسلامي) إلى نحو 754.3 مليون دينار

قطاع البنوك يتصدر السيولة وسط ارتفاع عدد الصفقات المنفذة

288.6 مليون دينار تداولات البورصة أسبوعياً

12

104.3 آلاف صفقة منفذة خلال
الأسبوع بزيادة 1.5 %

13

قطاع البنوك يستحوذ على 38.1 %
من إجمالي سيولة السوق

الأسبوع الثاني والأربعون 2026/10/22	الأسبوع الحادي والأربعون 2026/10/15	
8	4	عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)
21	23	عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)
0	2	عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 678.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6.1 نقطة ونسبته 0.9 - % عن إقبال الأسبوع الماضي، كما ظل منخفضاً بنحو 59 نقطة أي ما يعادل 8.0 - % عن إقبال نهاية عام 2025.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:



البيان	الأسبوع الثاني والأربعون 2026/10/22	الأسبوع الحادي والأربعون 2026/10/15	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	678.6	684.7	-0.9%
مؤشر السوق العام	8,290.8	8,475.9	-2.2%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	288,605,854	346,917,902	
المعدل اليومي (د.ك)	57,721,171	69,383,580	-16.8%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,077,695,468	1,315,598,834	
المعدل اليومي (أسهم)	215,539,094	263,119,767	-18.1%
عدد الصفقات	104,340	102,804	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	20,868	20,561	1.5%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	49,267,390	17.1%
بنك الخليج	25,371,302	8.8%
بنك الكويت الوطني	17,123,054	5.9%
مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	11,525,461	4.0%
شركة سنام العقارية	10,752,831	3.7%
الإجمالي	114,040,038	39.5%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	110,031,844	38.1%
قطاع الخدمات المالية	74,747,238	25.9%
قطاع العقار	44,882,516	15.6%
قطاع الصناعة	22,910,049	7.9%
قطاع الاتصالات	11,485,042	4.0%

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة	يوم الخميس 2026/10/22	يوم الخميس 2026/10/15	الفرق %	إقبال 2025	الفرق %
1 بنك الكويت الوطني	768.3	758.8	1.3	903.2	(14.9)
2 بنك الخليج	332.9	323.6	2.9	352.6	(5.6)
3 البنك التجاري الكويتي	584.6	573.3	2.0	583.5	0.2
4 البنك الأهلي الكويتي	260.6	258.8	0.7	245.7	6.1
5 بنك الكويت الدولي	310.2	316.8	(2.1)	347.4	(10.7)
6 بنك برقان	300.2	302.0	(0.6)	361.3	(16.9)
7 بيت التمويل الكويتي	4,277.1	4,415.3	(3.1)	4,402.9	(2.9)
قطاع البنوك	843.7	847.5	(0.4)	927.0	(9.0)
8 شركة التسهيلات التجارية	174.7	166.0	5.2	208.6	(16.3)
9 شركة الاستشارات المالية الدولية	1,692.1	1,834.9	(7.8)	1,778.8	(4.9)
10 شركة الاستثمارات الوطنية	295.7	325.9	(9.3)	380.0	(22.2)
11 شركة مشاريع الكويت القابضة	238.0	242.8	(2.0)	275.0	(13.5)
12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار	91.6	98.6	(7.1)	93.1	(1.6)
قطاع الاستثمار	309.4	324.4	(4.6)	351.1	(11.9)
13 شركة الكويت للتأمين	116.8	117.6	(0.7)	140.0	(16.6)
14 مجموعة الخليج للتأمين	1,190.4	1,105.4	7.7	720.1	65.3
15 الشركة الأهلية للتأمين	340.3	364.7	(6.7)	363.3	(6.3)
16 شركة وربة للتأمين	205.6	211.9	(3.0)	220.7	(6.8)
قطاع التأمين	362.7	354.9	2.2	300.2	20.8
17 شركة عقارات الكويت	804.8	828.0	(2.8)	840.2	(4.2)
18 شركة العقارات المتحدة	540.3	562.4	(3.9)	650.8	(17.0)
19 الشركة الوطنية العقارية	501.9	514.0	(2.4)	291.4	72.2
20 شركة الصالحية العقارية	1,626.7	1,729.5	(5.9)	1,827.7	(11.0)
قطاع العقار	516.4	534.7	(3.4)	507.1	1.8
21 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	321.4	340.4	(5.6)	473.4	(32.1)
22 شركة أسمنت الكويت	455.3	554.8	(17.9)	640.7	(28.9)
23 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	605.1	634.7	(4.7)	839.3	(27.9)
قطاع الصناعة	316.3	343.0	(7.8)	445.5	(29.0)
24 شركة السينما الكويتية الوطنية	851.8	797.8	6.8	941.6	(9.5)
25 شركة أجيالتي للمخازن العمومية	1,059.6	1,075.2	(1.5)	1,098.5	(3.5)
26 شركة الاتصالات المتنقلة	1,056.2	1,034.4	2.1	881.4	19.8
27 شركة سنرجي القابضة	92.3	105.6	(12.6)	107.9	(14.5)
قطاع الخدمات	891.7	877.1	1.7	808.3	10.3
28 شركة نقل وتجارة المواشي	107.5	115.0	(6.5)	90.8	18.4
قطاع الأغذية	440.8	442.7	(0.4)	436.8	0.9
29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	912.4	986.0	(7.5)	1,000.7	(8.8)
الشركات غير الكويتية	192.1	195.9	(1.9)	196.6	(2.3)
مؤشر الشال	678.6	684.7	(0.9)	737.6	(8.0)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

بحضور القيادات التنفيذية للبنك ورواد الأعمال

«بوبيان» يحتفي بالفائزين في «جائزة بوبيان لرواد الأعمال»

1 عبدالله المجحم: نتطلع أن يكون التكريم بداية لمحوحات أكبر، والجائزة امتداد لعلاقتنا المستمرة مع رواد الأعمال

2 زيد السعدون: خبراتنا في دعم قطاع المصرفية للأعمال تنعكس في حلول مصرفية تواكب مختلف مراحل نموها

احتفى بنك بوبيان بالفائزين في «جائزة بوبيان لرواد الأعمال»، تقديرًا لتميز مشاريعهم وإسهاماتها في تعزيز الابتكار والنمو، في خطوة تعكس التزامه بدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الضوء على النماذج الكوبينية التي استطاعت تحويل أفكارها الريادية إلى أعمال ذات قيمة وأثر.

وجرى الإعلان عن الفائزين في مجالات الجائزة خلال حفل نظمه البنك، بحضور الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الشخصية والخاصة بالرقمية عبدالله التويجري، ونائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية عبدالله المجحم، ومساعد مدير عام إدارة المصرفية للأعمال زيد السعدون، وعدد من القيادات التنفيذية في البنك ورواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة. وشكل اللقاء مساحة للتواصل وتبادل الأفكار والخبرات ومناقشة فرص التعاون، بما يسهم في بناء علاقات مهنية تدعم تطور المشاريع وتوسع أعمالها.

وشهد الحفل تكريم كل من REBEL

وأضاف «نؤمن في بوبيان بأن دعم رواد الأعمال ومنظومة الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثل أحد توجهاتنا الرئيسية، انطلاقاً من أهمية هذا القطاع في تنويع

وتعزيز قدرتها على التطور والمساهمة في النشاط الاقتصادي». وأوضح المجحم أن دعم هذا القطاع

الاقتصاد الوطني وتعزيز الابتكار وخلق فرص جديدة للنمو، مؤكداً حرص البنك على مساندة المشاريع المحلية في مسيرتها



عبدالله التويجري وعبدالله المجحم وزيد السعدون يكرمون أصحاب المشاريع الفائزين



زيد السعدون خلال كلمته في الحفل

مواصلة التطوير والنمو». وأضاف أن مجالات الجائزة تنوع صور النجاح في المشاريع المحلية، سواء من خلال إحداث أثر إيجابي في المجتمع، أو توظيف التكنولوجيا بصورة عملية في تطوير الأعمال، أو بناء علامة تجارية بهوية واضحة ونهج إبداعي في التسويق وتجربة العملاء، مشيراً إلى أهمية إبراز هذه النماذج وإتاحة الفرصة للتعرف على تجاربها والاستفادة منها.

وأكد أن «بوبيان» يمتلك خبرة واسعة في دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، انعكست في تطوير حلول مصرفية متخصصة ومبادرات تواكب احتياجات أصحاب المشاريع ورواد الأعمال في مختلف مراحل النمو.

وأشار السعدون إلى أن حفل التكريم أتاح لرواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة فرصة للتواصل المباشر وتبادل الخبرات وتوسيع شبكة علاقاتهم المهنية، بما يفتح أمامهم مجالات جديدة للتعاون والتوسع، مؤكداً أهمية هذه اللقاءات في تعزيز الروابط والاستفادة من خبراتهم المتنوعة لدعم خطواتهم المقبلة.

يتطلب بناء علاقات مستمرة مع أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، تقوم على فهم طبيعة أعمالهم ومواكبة احتياجاتهم المتغيرة، من خلال منظومة متكاملة تجمع بين الحلول المصرفية المناسبة والمبادرات والشراكات التي تتيح لهم الاستفادة من خبرات وخدمات وفرص جديدة تدعم نمو أعمالهم، مشيراً إلى أن الجائزة تأتي تقديراً لهذا النهج والعلاقة الممتدة التي يحرص عليها البنك مع عملائه.

وأكد أن «بوبيان» سيواصل تطوير مبادراته وتعزيز تعاونه مع الجهات المعنية بريادة الأعمال، بما يوفر مزيداً من الدعم للمشاريع الكوبينية، ويساعدها على مواكبة متغيرات السوق وبناء أعمال قادرة على الاستمرار والنمو، معرباً عن تطلعه إلى أن يكون التكريم بداية لخطوات وطموحات جديدة لدى الفائزين والمشاركين.

من جانبه، قال السعدون «مع إعلان الفائزين في جائزة بوبيان لرواد الأعمال، تتحول رسالة الجائزة إلى تقدير ملموس يمنح أصحاب المشاريع الناشئة مساحة للتعريف بتجاربيهم، ويسلط الضوء على جوانب التميز في أعمالهم، ويشجعهم على



لقطة جماعية تضم الإدارة التنفيذية في البنك والحضور من رواد الأعمال

توفير حلول دفع مبتكرة تتيح لعملاء الشركة الافراد تقسيم قيمة التأمين على دفعات

«بيتك تكافل» تطلق خدمة الدفع الآجل بالتعاون مع «تالي»



قتيبة النصف

الاستثمار في تطوير منظومة خدماتها الرقمية، انطلاقاً من رؤيتها بأن التكنولوجيا أصبحت عنصراً أساسياً في تقديم خدمات تأمينية أكثر كفاءة وسلاسة، مؤكداً إلى أن التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية يتيح فرصة لتقديم تجارب جديدة تتواءم مع التطورات المتسارعة في القطاع المالي والتأميني.

وتعكس الشراكة توجه «بيتك تكافل» نحو تعزيز التعاون بين قطاع التأمين والتكنولوجيا المالية، وتطوير حلول وخدمات تستجيب لاحتياجات العملاء وتوفير لهم خيارات أكثر مرونة في سداد قيمة وثائق التأمين.

احتياجات العملاء، مؤكداً مواصلة «بيتك تكافل» جهودها لتطوير خدماتها الرقمية وتوظيف أحدث الحلول التقنية والمالية في مختلف مراحل تجربة العميل، بما يواكب احتياجات العملاء وتطلعاتهم نحو تجربة تأمينية أكثر سهولة ومرونة.

وأضاف النصف: تبرز هذه الشراكة دور «بيتك تكافل» في دعم تطور الأعمال وتوظيف التقنيات الحديثة في المعاملات المالية، وحرصنا المستمر على تقديم حلول مبتكرة تساهم في تعزيز تجربة عملائنا وتمنحهم مزيداً من المرونة والسهولة في الحصول على خدماتنا التأمينية.

وأشار إلى أن «بيتك تكافل» تواصل

الإلكتروني للشركة أو تطبيق «بيتك تكافل»، إضافة إلى إمكانية الحصول على الخدمة من خلال التواصل مع مركز الاتصال، بما يوفر لهم مرونة أكبر في خيارات السداد ويساهم في تسهيل إدارة التزاماتهم المالية.

وأوضح النصف أن خدمة الدفع الآجل متاحة للعملاء الأفراد فقط، وذلك في إطار جهود الشركة لتطوير خدماتها وتوفير خيارات دفع مرنة تتناسب مع احتياجات العملاء وتدعم سهولة الحصول على الخدمات التأمينية.

وقال النصف، إن الشراكة مع «تالي» تمثل خطوة جديدة في مسيرة الشركة نحو تطوير خدماتها وتقديم حلول مبتكرة تلبي

أعلن نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بيتك للتأمين التكافلي «بيتك تكافل» قتيبة النصف عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة «تالي» للدفع الآجل، بهدف توفير حلول دفع مبتكرة تتيح لعملاء الشركة الافراد تقسيم قيمة التأمين على أربع دفعات متساوية، دون رسوم أو أرباح إضافية وبما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يعزز تجربة العملاء ويوفر لهم مرونة أكبر في إدارة التزاماتهم التأمينية.

وبموجب الاتفاقية، سيتمكن عملاء «بيتك تكافل» الأفراد من الاستفادة من خدمة الدفع الآجل المقدمة من «تالي» عبر الموقع

وسط إشادة واسعة وتفاعل كبير على منصات التواصل الاجتماعي

مسرحية «زين» تأسر قلوب الأطفال والعائلات

في الرياض بنجاح جماهيري استثنائي

عروض كاملة العدد.. استقطبت أكثر من 32,600 زائر وحققت ما يزيد على ٥٧ مليون مشاهدة عبر منصات التواصل



مع العمل، وإلى فريق الممثلين والكوادر الإبداعية والشركاء الذين أسهموا في تحقيق هذا النجاح، فقد شكلت هذه الانطلاقة التاريخية في الرياض فصلا جديدا في مسيرة مسرح زين للأطفال بتحويل الخيال إلى واقع، وصناعة تجارب لا تُنسى للعائلات.

المجموعة في الإبداع والتجارب الثقافية والتفاعل الهادف مع الجمهور، بما يعزز ارتباط الجمهور بالعلامة التجارية ويوثق الصلات الوجدانية مع المجتمعات في مختلف أسواق عملياتها. واختتمت مجموعة زين بتوجيه الشكر والتقدير إلى آلاف العائلات ورواد المسرح الذين تفاعلوا

المنطقة، إذ قدرت مؤسسة براند فاينانس (Brand Finance) قيمة علامة زين التجارية بـ 4.039 مليارات دولار، بنمو سنوي نسبته %16.1، ودخلت ضمن أكبر 25 علامة تجارية للاتصالات في العالم بحصولها على تصنيف AAA-، ويعكس توسع مسرح زين إلى السعودية استمرار استثمار

واسعة النطاق في مختلف أسواق عملياتها بالمنطقة، من خلال الجمع بين المواهب الإبداعية والشراكات الاستراتيجية للتواصل مع الجمهور بأساليب هادفة. وتستند انطلاقة مسرحية زين في الرياض إلى مسيرة حافلة تمتد لأكثر من 15 عاما، رسخت خلالها المجموعة مكانتها كإحدى المؤسسات التي تقدم أبرز المبادرات المسرحية الموجهة للأطفال والعائلات في المنطقة، إذ نجحت أعمال المجموعة المسرحية على مدار السنوات، ولأقت استحسانا لدى جمع الأجيال من خلال القصص الملهمة والموسيقى المميزة، والرسائل الإيجابية التي صنعت تجارب إنسانية مشتركة تجاوز أثرها خشبة المسرح.

ومن خلال مسرحية «أميرة قلبي زين»، عاش الجمهور تجربة مسرحية متكاملة جمعت بين الموسيقى والخيال والتصاميم المسرحية الإبداعية والمؤثرات البصرية المتطورة، وتمحورت أحداث العمل حول قصة ملهمة تحثني بالثقة بالنفس والشجاعة واللطف والأمل والمثابرة، وتشجع الأطفال على التعبير عن ذواتهم والسعي وراء أحلامهم واكتشاف إمكاناتهم وقدراتهم.

ويعكس الإقبال الكبير الذي شهدته العروض في الرياض تنامي شعبية مسرحية زين في المنطقة، وقدرة المحتوى الإبداعي الهادف على الوصول إلى مختلف الثقافات والمجتمعات وتحقيق ارتباط حقيقي مع الجمهور.

ويعزز هذا النجاح مكانة زين بوصفها إحدى أكثر العلامات التجارية حضورا وتقديرا في

احتفت مجموعة زين بالنجاح اللافت الذي حققته مسرحية «أميرة قلبي زين» في انطلاقتها الأولى بالعاصمة السعودية الرياض، حيث أسر العمل المسرحي أكثر من 32,600 متفرج في عروض نفدت تذاكرها بالكامل، وهو إنجاز يبرز الصدى الإقليمي لأعمال زين المسرحية الموجهة للأسرة والطفل.

وأقيمت العروض على مسرح The Venue بمدينة الرياض خلال الفترة من 27 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2026، بواقع عرضين يوميا، وسط إقبال جماهيري استثنائي أدى إلى نفاذ تذاكر جميع العروض، مبيّنة أن المسرحية سرعان ما تحولت إلى واحدة من أبرز التجارب الترفيهية التي حظيت باهتمام الجمهور خلال الموسم، مدعومة بتفاعل واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي تجاوزت مشاهداته 57 مليون مشاهدة، إلى جانب آلاف التعليقات والانطباعات الإيجابية من الجمهور والمؤثرين والنقاد.

ويعكس نجاح هذا العمل الفني للأطفال التزام زين بتحقيق غايتها المؤسسية «تواصل دائم – حياة أجمل»، وتحقيقها إلى واقع ملموس، من خلال تجارب تبعث البهجة، وتوثق الصلات الوجدانية، وتجمع أفراد المجتمع، ومد أثرها إلى ما هو أبعد من خدمات الاتصالات التقليدية.

وجاء الإنتاج بقيادة مجموعة زين، وبدعم من زين السعودية التي تولت التنسيق المحلي والتيسير الميداني، وبالشراكة مع Joy Productions ومنصة webook وشركة Sela، حيث أظهر هذا التعاون الناجح قدرة المجموعة على تقديم تجارب ترفيهية



شارك في جلسة نقاشية حول أسواق المال والاستثمارات

النصف: التطور المستمر لأسواق المال الخليجية يفتح آفاقاً استثمارية دولية

دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة يرتبطان بعلاقات استثمارية راسخة

«المركز»، نركز على استراتيجيات استثمارية مدروسة، وأبحاث معمقة للأسواق، ورؤية طويلة الأجل لتحقيق القيمة المستدامة.» وشهد الحوار مناقشة عدد من المحاور الرئيسية المرتبطة بمستقبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج والمملكة المتحدة، شملت تعزيز التجارة والاستثمار، والاقتصاد الرقمي، وتطوير البنية التحتية، والتحول الصناعي، إلى جانب الأطر التنظيمية والتجارية المتطورة للاستثمار والتبادل التجاري عبر الحدود.

وتأتي مشاركة «المركز» في هذا الحوار تأكيداً لالتزامه بتوظيف خبراته الاستثمارية المتراكمة وشبكة علاقاته الدولية، لا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، لإسهام في تطوير أسواق المال وفتح آفاق جديدة للفرص الاستثمارية بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية.



وأضاف: «يفتح التطور المستمر لأسواق المال الخليجية آفاقاً استثمارية واسعة أمام المستثمرين الدوليين، كما أن توثيق العلاقات مع المراكز المالية العالمية العريقة، وفي مقدمتها لندن، من شأنه توسيع نطاق الوصول إلى الفرص الاستثمارية، ورفع كفاءة الأسواق، وتعزيز تبادل الخبرات والمعرفة. وفي

في أسواق المال والاستثمارات البديلة. ومع تزايد توجه المستثمرين نحو تنوع الفرص الاستثمارية، تبرز أهمية تعزيز الترابط بين الأسواق، ورفع مستويات الشفافية التنظيمية، وترسيخ الشراكات المؤسسية المتينة، بما يسهم في تسهيل حركة رؤوس الأموال ودعم النمو الاقتصادي المستدام.»

لتطوير منظومة أسواق المال الخليجية، وتعزيز التكامل المالي، وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود. وفي تعليقه على الحوار، قال النصف: «ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة بعلاقات استثمارية راسخة تمتد لسنوات طويلة، وتزخر بإمكانات واعدة لتوسيع مجالات التعاون

أكد المركز المالي الكويتي «المركز» أهمية تعزيز الترابط بين أسواق المال وتوسيع آفاق الاستثمار العابر للحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة، وذلك خلال مشاركته في الحوار الاستراتيجي الخليجي البريطاني، الذي عُقد في 20 أكتوبر 2026 بمبنى «غيلدهول» التاريخي في العاصمة البريطانية لندن، بتنظيم من مؤسسة (The Business Year) بالتعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبحضور نخبة من كبار صناع القرار والمستثمرين وقادة الأعمال، لبحث سبل تعزيز الشراكات الاقتصادية الاستراتيجية واستكشاف فرص النمو المستدام.

وشارك عبد اللطيف النصف، نائب الرئيس التنفيذي في «المركز»، في جلسة نقاشية بعنوان «التمويل وأسواق المال والاستثمارات»، إلى جانب هيثم السالمي، الرئيس التنفيذي لبورصة مسقط وعبد المحسن المخيزيم، الرئيس التنفيذي

خلال مشاركة بنك برقان في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي

عبد الله الصباح: التواصل مع المجتمع المالي العالمي يعزز قدرتنا على استشراف المتغيرات

اتخاذ قرارات منضبطة ودعم تطلعات الكويت والأسواق التي نخدمها على المدى الطويل



والأسواق المالية، إلى جانب الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول من خلال «كامكو إنفست»، التي يتولى أفيسل صرخوه فيها أيضاً منصب الرئيس التنفيذي. وفي البحرين، تواصل المجموعة العمل على التحول المقترح لبنك الخليج المتحد إلى «بنك برقان البحرين»، رهناً باستكمال الموافقات الرقابية والقانونية المتبقية، وذلك ضمن جهودها الأوسع لبناء منصة مصرفية إقليمية أكثر ترابطاً تتمتع بقدرات في مجال التمويل الإسلامي. ومن خلال مشاركته في الاجتماعات السنوية والفعاليات المصاحبة لها، واصل بنك برقان تعزيز الحوار مع نظرائه في القطاع المالي على المستويين الإقليمي والدولي حول أبرز القضايا التي تشكل مستقبل العمل المصرفي والاستثمار. وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، وتدعم هذه اللقاءات نهج البنك طويل الأمد في بناء العلاقات المؤسسية وتعميق فهمه للأسواق الدولية.

ومع مواصلة بنك برقان تعزيز أعماله الأساسية في الكويت، ودراسة الفرص الإقليمية بصورة انتقائية، يواصل البنك التركيز على بناء الشراكات، وتطوير القدرات، وتعزيز الترابط المالي بما يدعم عملاءه ويسهم في تحقيق الأولويات الاقتصادية للكويت في إطار رؤية الكويت 2035.

المنتدى ثلاثة محاور عملية للتعاون، شملت الشراكات المصرفية وتوظيف الميزانيات العمومية، والاستثمار العابر للحدود وأسواق رأس المال وتدفقات الصفقات الاستثمارية، إلى جانب البنية التحتية الرقمية والنزاهة الاضطعاوي والبنية المالية الداعمة للتمويل عبر الحدود.

وفي تعليق على محاور المنتدى، أكد بنك برقان أن المرحلة المقبلة من التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا ستعتمد على مدى كفاءة البنوك والمستثمرين في ربط رؤوس الأموال بالفرص المتاحة. ومن شأن تعزيز الشراكات المالية، وتعميق الروابط بين أسواق رأس المال، وتطوير بنية تحتية مالية آمنة، أن يسهم في ترجمة العلاقات الإقليمية المتنامية إلى فرص تمويل واستثمار مستدامة.

أكد البنك أن هذا التوجه ينسجم مع نهجه في تحقيق نمو منضبط قائم على الشراكات. مؤكداً أن الكويت تمتلك مقومات تؤهلها لترسيخ دورها كمركز مالي واستثماري، كما أن تعزيز الترابط بين المؤسسات يمكن أن يسهم في إتاحة فرص جديدة أمام الشركات العاملة عبر مختلف الأسواق.

واستندت رؤية الوفد إلى تكامل قدرات مجموعة بنك برقان في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والخزينة

الرسمية والقطاع المصرفي في الكويت، وتبادل وجهات النظر حول أبرز التطورات الاقتصادية الدولية.

كما شارك البنك في المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي: الخدمات المصرفية والاستثمار والبنية التحتية الرقمية، الذي نظمته اتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع اتحاد المصرفيين الآسيويين في 14 أكتوبر على هامش الاجتماعات السنوية.

ملكة تابلند؛ إلى جانب عدد من القيادات المصرفية. وشكل حفل الاستقبال منصة جمعت ممثلي المجتمع المالي الكويتي، وعززت فرص التواصل وتبادل وجهات النظر في إطار الاجتماعات السنوية.

وشارك بنك برقان في مأدبة غداء أقامها سعادة الدكتور مشعل أحمد المنصور تكريماً للوفد الكويتي المشارك، حيث كانت المناسبة فرصة للتواصل مع ممثلي الجهات

الصباح: «لا تكمن قيمة الاجتماعات السنوية في متابعة التطورات العالمية فحسب، بل في فهم كيفية ترابطها وانعكاساتها على أسواقنا. فالتطورات الجيوسياسية، والأوضاع النقدية، والتكنولوجيا، وتدفقات رؤوس الأموال باتت من العوامل التي تشكل القرارات التي يتعين على البنوك اتخاذها اليوم. وبالنسبة إلى بنك برقان، فإن التواصل مع المجتمع المالي الدولي يعزز قدرتنا على استشراف المتغيرات، واتخاذ قرارات منضبطة، ودعم تطلعات الكويت والأسواق التي نخدمها على المدى الطويل».

وعكست هذه الأولويات أبرز المحاور التي ناقشتها الاجتماعات في بانكوك، وفي مقدمتها التئانة المالية، وآفاق النمو العالمي، والاستثمار، والدور المتغير للتكنولوجيا. وبالنسبة إلى بنك برقان، تكتسب هذه التطورات أهمية خاصة في ضوء استراتيجيته التي تشكل الكويت محوراً رئيسياً فيها، وحضوره الإقليمي، وتزايد احتياجات عملائه المالية العابرة للحدود. وضمن برنامج المشاركة، حضر الوفد برئاسة رئيس مجلس الإدارة حفل الاستقبال السنوي الذي نظمته اتحاد مصارف الكويت، بحضور الدكتور يعقوب يوسف الرفاعي، وزير المالية، و باسل أحمد الهارون، محافظ بنك الكويت المركزي؛ والدكتور مشعل أحمد المنصور، سفير دولة الكويت لدى

اختتم بنك برقان مشاركته في الاجتماعات السنوية لعام 2026 لصندوق النقد ومجموعة البنك الدولي، التي عقدت في بانكوك، تابلند، خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر. وترأس وفد البنك الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس الإدارة، حيث شارك الوفد في حوارات ولقاءات مع ممثلين عن المجتمع المالي الدولي، إلى جانب مشاركته في عدد من الفعاليات الرئيسية التي جمعت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بالدول الآسيوية، بما يعكس تركيز البنك على النمو المدروس، وتعزيز الترابط المؤسسي، وترسيخ مكانة الكويت في المشهد المالي الدولي.

وضم الوفد الذي ترأسه رئيس مجلس الإدارة، كلاً من فيصل محمد صرخوه، نائب رئيس مجلس الإدارة، وعبدالله عبدالمجيد معرفي، مدير عام – إدارة الخزينة والمؤسسات المالية، وبدر التركيت، نائب مدير عام – إدارة المؤسسات المالية، وضاري القبندي، مساعد مدير عام – إدارة العلامة التجارية واستراتيجية الاتصال. وجمع الوفد خبرات متنوعة في مجالات الخدمات المصرفية للمؤسسات، والخزينة، والاستثمار، والأسواق المالية، بما يعكس تنوع القدرات المالية لمجموعة بنك برقان. وفي معرض تعليقه على مشاركة البنك، قال الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد



المتخصصة في حلول الطلبات والتجارة الإلكترونية

بيت التمويل الكويتي يبرم شراكة استراتيجية مع «أوردبل»

العربيد: نواصل تنفيذ استراتيجيتنا الهادفة إلى قيادة التحول الرقمي في المدفوعات ودعم رواد الأعمال



ويأتي هذا التعاون امتداداً لنهج بيت التمويل الكويتي في تطوير منظومة متكاملة من الحلول والخدمات الرقمية التي تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتدعم نمو بيئة الأعمال في الكويت، من خلال توفير أدوات مبتكرة تساعد على تسريع التحول الرقمي وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والمرونة التشغيلية.

يُذكر أن خدمة «زاهب» من بيت التمويل الكويتي تعد حلاً مبتكراً للدفع الإلكتروني يتيح للشركات والمؤسسات تحصيل المدفوعات بسرعة وأمان عبر روابط الدفع الإلكترونية، بما يتوافق مع احتياجات مختلف الأنشطة التجارية وأساليب البيع الحديثة، ويسهم في تسهيل عمليات الدفع والتحصيل وتعزيز كفاءة الأعمال.

من جانبها، قالت منى البكر، شريك مؤسس في أوردبل /: «نعزز بشراكتنا الاستراتيجية مع بيت التمويل الكويتي، ونتطلع من خلالها إلى تمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت من إطلاق متاجرهم الإلكترونية وتطوير قنوات البيع الرقمية. ونؤمن بأن نجاح التحول الرقمي يبدأ بحلول سهلة الاستخدام تساعد أصحاب الأعمال على إدارة عملياتهم اليومية بكفاءة وتمنحهم مساحة أكبر للتركيز على عملاتهم وتنمية أعمالهم.



الحلول لإنشاء المتاجر الإلكترونية المتكاملة، والقوائم الرقمية الذكية عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، إلى جانب حلول نقاط البيع المتطورة وقنوات البيع الرقمية المتعددة.

وأكد العربيد أن بيت التمويل الكويتي يواصل تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى قيادة التحول الرقمي في القطاع المصرفي، ودعم رواد الأعمال والمؤسسات الوطنية من خلال بناء شراكات استراتيجية مع أبرز المنصات التقنية ومزودي الحلول الرقمية، بما يعزز مكانته كشريك موثوق في تمكين قطاع الأعمال وتزويده بحلول مصرفية وتقنية مبتكرة تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية.

المدفوعات والطلبات وتوفير الخدمات المالية الرقمية المتقدمة للتجار. ويتيح هذا التعاون لعملاء «زاهب» الاستفادة من مزايا حصريّة، أبرزها الحصول على خصم بنسبة 15% على اشتراك «أوردبل» / للسنة الأولى، بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة إدارة الأعمال.

وأشار العربيد إلى أن هذه الشراكة ستوفر للتجار أدوات متطورة تسهم في تبسيط العمليات اليومية وإدارة الطلبات والمدفوعات بكفاءة أعلى، من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتقدمة التي توفرها منصة «أوردبل» / باعتبارها منصة متكاملة صُممت خصيصاً لتلبية احتياجات قطاع الأعمال ودعم نموه. وتشمل هذه

في إطار التزامه المستمر بدعم الابتكار والتحول الرقمي وتمكين رواد الأعمال، أعلن بيت التمويل الكويتي عن عقد شراكة استراتيجية مع منصة «أوردبل» / المتخصصة في حلول الطلبات والتجارة الإلكترونية، في خطوة لتمكين الشركات المحلية من توسيع حضورها الإلكتروني، وإدارة عملياتها بكفاءة أعلى، وقبول المدفوعات بمرور وأمان.

وبهذه المناسبة، قال نائب مدير عام البطاقات المصرفية في بيت التمويل الكويتي، طلال العربيد، إن هذه الشراكة تعكس حرص البنك على دعم التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية في بيئة أعمال تشهد تسارعاً متواصلاً في التطور الرقمي.

وأضاف العربيد: «تمثل هذه الشراكة خطوة مهمة ضمن رؤية بيت التمويل الكويتي الهادفة إلى زيود التجار والعلماء من أصحاب الأعمال بأحدث الحلول الرقمية الذكية والأمنة، بما يسهم في تطوير قنوتاتهم الإلكترونية، ومواكبة التحولات المتسارعة في الأسواق، وتحقيق النمو المستدام لأعمالهم».

وأوضح أن الشراكة تأتي ضمن الجهود المتواصلة لتطوير خدمة «زاهب» التي أثبتت مكانتها كأحد الحلول الموثوقة لإدارة

تجربة الطلب والشراء وتحسين خدمة العملاء. ومن خلال تعاوننا مع خدمة زاهب، نسعى إلى توسيع استفادة التجار من حلول التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، ومساعدتهم على الوصول إلى عملاء جدد وبناء أعمال قابلة للنمو والتوسع».

وأضاف سالم معرفي، شريك مؤسس في أوردبل /: «تقدم أوردبل / حلاً كاملاً للتجارة الإلكترونية وإدارة الطلبات، تشمل إنشاء المتاجر الإلكترونية، وأنظمة نقاط البيع (POS)، والقوائم الرقمية (QR)، بما يساعد المطاعم والمقاهي ومتاجر التجزئة على تسهيل



تحليل الأسهم الأمريكية

أرباح الشركات والفائدة تحددان مصير صعود الأسهم الأمريكية

وول ستريت تفقد توازنها.. والتكنولوجيا أمام اختبار المليارات

الأسواق أمام اختبار الثقة

تدخل وول ستريت مرحلة قد تحدد ما إذا كانت مكاسب الأسهم الأمريكية تستند إلى نمو اقتصادي وأرباح مستدامة، أم إلى توقعات متفائلة يصعب تحقيقها بالكامل، خصوصاً في قطاع الذكاء الاصطناعي الذي استحوذ على جانب كبير من اهتمام المستثمرين.

وتتمثل المفارقة في أن الشركات الأمريكية مرشحة لتحقيق نمو قوي في الأرباح، بينما تتزايد الشكوك بشأن جدوى بعض الاستثمارات الضخمة، وتتزامن هذه المخاوف مع ارتفاع أسعار الطاقة واحتمالات استمرار السياسة النقدية المتشددة.

وإذا نجحت الشركات التكنولوجية في إثبات قدرتها على تحقيق عوائد متنامية من إنفاقها الرأسمالي، فقد تستعيد الأسواق زخمها. أما إذا كشفت النتائج عن فجوة بين الاستثمارات والعائد المتوقع، فقد تتسع عمليات إعادة تقييم الأسهم.

وبين أرباح الشركات وقرارات الفيدرالي وتطورات أسعار النفط، تبدو المرحلة المقبلة اختباراً لقدرة السوق الأمريكية على مواصلة الصعود دون الاعتماد المفرط على التفاؤل التكنولوجي، في وقت أصبحت فيه جودة النمو واستدامة العوائد أكثر أهمية من مجرد تسجيل مستويات قياسية جديدة.



الأرباح وإعادة شراء الأسهم وتمويل مشروعات جديدة.

غير أن مكاسب الطاقة تحمل جانباً آخر للاقتصاد الأمريكي، إذ قد تؤدي زيادة أسعار الوقود إلى ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، وتضغط على هوامش أرباح الشركات المستهلكة للطاقة. كما يمكن أن تعقد جهود السيطرة على التضخم، ما يجعل ارتفاع النفط عاملاً إيجابياً لقطاع محدد ومصدراً للمخاطر بالنسبة إلى قطاعات أخرى.

قرار الفائدة

تتربق الأسواق اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر الأسبوع المقبل، وسط توقعات بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند صدور قرار السياسة النقدية الأربعاء.

لكن تهيئة الفائدة، إذا تحقق، لن يكون بالضرورة الحدث الأهم للمستثمرين، إذ ستتركز الأنظار على لغة البيان وتصريحات المسؤولين بشأن احتمالات رفعها خلال اجتماع ديسمبر.

وتكتسب هذه الإشارات أهمية خاصة مع استمرار المخاوف التضخمية المرتبطة بالطاقة، في مقابل رغبة المستثمرين في الحفاظ على ظروف تمويل تدعم النمو الاقتصادي وأرباح الشركات.

فارتفاع الفائدة يزيد تكلفة الاقتراض على الشركات والأسر، وقد يقلل جاذبية الأسهم مقارنة بالسندات، خصوصاً أسهم التكنولوجيا التي تعتمد تقييماتها بدرجة كبيرة على توقعات الأرباح المستقبلية.

أما الإشارات إلى استقرار السياسة النقدية، فقد تساعد على تهدئة الأسواق، بشرط ألا تصاحبها تحذيرات من استمرار الضغوط السعرية أو الحاجة إلى تشديد إضافي.

مخاطر سياسية

تتجه أنظار المستثمرين أيضاً إلى انتخابات التجديد النصفي الأمريكية المقررة في الثالث من نوفمبر، التي ستحدد موازين السيطرة على الكونغرس، وما قد يترتب عليها من تغيرات في قدرة الإدارة الأمريكية على تمرير سياساتها الاقتصادية والمالية. وتتداخل هذه التطورات مع موسم الأرباح وقرارات الفائدة، بما يزيد صعوبة تحديد الاتجاه قصير الأجل للأسهم. فالمستثمرون مطالبون بتقييم نتائج الشركات، وتوقعات السياسة النقدية، ومستقبل الإنفاق الحكومي والتشريعات الاقتصادية في فترة زمنية متقاربة.

وقد تؤثر التحولات السياسية في توقعات الأسواق بشأن الضرائب والإنفاق العام واللوائح التنظيمية، لكن حجم التأثير سيتماد على النتائج الفعلية والسياسات التي يمكن إقرارها لاحقاً.

وتعكس هذه البيئة تزايد أهمية إدارة المخاطر وتنوع المحافظ الاستثمارية، بدلاً من الاعتماد على استمرار صعود مجموعة محدودة من الأسهم القيادية.

الذكاء الاصطناعي، ولن يقتصر اهتمام المستثمرين على حجم الإيرادات والأرباح المحققة، بل سيمتد إلى توقعات الإنفاق الرأسمالي وخطط بناء مراكز البيانات، ومدى قدرة هذه الاستثمارات على توليد تدفقات نقدية وعوائد تبرر تكلفتها.

وتواجه الشركات العملاقة معادلة دقيقة، إذ تحتاج إلى مواصلة الاستثمار للحفاظ على تفوقها التكنولوجي، لكنها مطالبة في الوقت نفسه بإقناع المساهمين بأن التوسع لا يأتي على حساب الربحية. وقد يؤدي إعلان إنفاق أعلى من التوقعات دون تحسن موازن في الإيرادات إلى ضغوط على الأسهم، بينما يمكن أن تمنح النتائج القوية والتوقعات الإيجابية الأسواق دفعة جديدة، خصوصاً إذا أظهرت الشركات تقدماً ملموساً في تحويل خدمات الذكاء الاصطناعي إلى مصادر دخل متنامية.

أرباح استثنائية

رغم التقلبات الأخيرة، لا تزال نتائج الشركات تمثل أحد أبرز عوامل الدعم للأسهم الأمريكية خلال العام الجاري، بعدما أسهم نمو الأرباح في تعزيز ثقة المستثمرين بقدرة المؤسسات الكبرى على مواجهة ارتفاع تكاليف التمويل والتشغيل.

وتشير بيانات مجموعة بورصات لندن إلى توقعات بزيادة أرباح الشركات المدرجة في «ستاندرد أند بورز 500» بأكثر من 32 ٪ خلال الربع الثالث، وهي نسبة تعكس قوة الأداء المتوقع للشركات المشمولة بالتقديرات.

لكن أهمية هذه الأرقام لا تكمن في النمو وحده، بل في مدى توافق النتائج الفعلية مع التقييمات المرتفعة للأسهم. فقد تحقق الشركات أرباحاً قوية دون أن ترتفع أسعارها إذا كانت الأسواق قد احتسبت مسبقاً نتائج أكثر تفاؤلاً.

ولهذا، يتوقع أن يركز المستثمرون على جودة الأرباح واستدامتها، وهوامش التشغيل والتدفقات النقدية، إلى جانب التوقعات المستقبلية للإدارة، باعتبارها مؤشرات أكثر قدرة على تحديد اتجاه الأسهم من النتائج التاريخية وحدها.

طفرة الطاقة

برز قطاع الطاقة باعتباره المستفيد الأكبر من اضطرابات أسواق النفط، بعدما ارتفع مؤشره بنسبة 2.5 ٪، مسجلاً مستوى قياسياً، في تحول يعكس انتقال جزء من الزخم الاستثماري نحو الشركات المرتبطة بإنتاج النفط والغاز.

وجاء الصعود بالتزامن مع ارتفاع خام برنت إلى أعلى مستوياته منذ أواخر أبريل، وسط مخاوف من اضطراب إمدادات الطاقة القادمة من الشرق الأوسط، عقب الهجمات التي أوردتها رويترز على السعودية.

وتمنح أسعار النفط المرتفعة شركات الإنتاج فرصة لتحسين إيراداتها وتدفقاتها النقدية، خصوصاً عندما تتجاوز زيادة الأسعار ارتفاع تكاليف التشغيل. وقد يعزز ذلك قدرتها على توزيع

بشأن سرعة تحقيق العوائد المالية المنتظرة.

ورغم استقرار أسهم التكنولوجيا نسبياً في جلسة الجمعة، فإن القطاع أنهى أسبوعاً متقلباً، في ظل مخاوف من احتمال تباطؤ الإنفاق على مشروعات الذكاء الاصطناعي خلال العام المقبل.

وقالت كريستينا هوبر، المحللة في «مان جروب»، إن التشكيك في جدوى بعض استثمارات الذكاء الاصطناعي لا يزال يلقي بظلاله على التداولات، مشيرة إلى احتمال انخفاض الإنفاق على بناء مراكز البيانات مستقبلاً مقارنة بالتوقعات السابقة.

وتبرز أهمية هذه المخاوف في أن شركات التكنولوجيا الكبرى أصبحت من أبرز محركات مكاسب الأسهم الأمريكية. ولذلك، فإن أي مراجعة لخططها الاستثمارية قد تؤثر في تقييماتها السوقية، كما يمكن أن تمتد تداعياتها إلى شركات أشباه الموصلات والطاقة ومعدات مراكز البيانات.

امتحان العملاقة

تستعد وول ستريت لأسبوع حاسم مع إعلان نحو ثلث الشركات المدرجة في مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» نتائجها الفصلية، وفي مقدمتها «ألفابت» و«مايكروسوفت» و«أمازون»، التي تمثل ركائز أساسية في التوسع العالمي باستثمارات

39.75 نقطة، تعادل 0.52 ٪، ليستقر عند 7623.86 نقطة، بينما تراجع مؤشر «ناسداك» المجمع 53.52 نقطة، أو 0.21 ٪، إلى 25955.34 نقطة. وسجل «داو جونز» الصناعي الخسارة الأكبر بين المؤشرات الرئيسية، بعدما فقد 658.82 نقطة، بنسبة 1.23 ٪، ليغلق عند 52215.16 نقطة.

وامتدت الضغوط إلى معظم القطاعات المدرجة في «ستاندرد أند بورز»، مع تراجع تجاوزت 1 ٪ في قطاعي السلع الاستهلاكية الأساسية والمؤسسات المالية، ما يعكس اتساع نطاق عمليات البيع خارج أسهم التكنولوجيا.

وعلى المستوى الأسبوعي، انخفض «ستاندرد أند بورز» بنسبة 0.5 ٪، وتراجع «ناسداك» بنسبة 0.7 ٪، بينما خالف «داو جونز» الاتجاه بمكاسب بلغت 0.4 ٪، محققاً ارتفاعه للأسبوع الثالث على التوالي. ويشير هذا التفاوت إلى اختلاف أداء الشركات والقطاعات رغم تعرض السوق عموماً لضغوط مشتركة.

شكوك تكنولوجية

عادت استثمارات الذكاء الاصطناعي إلى صدارة اهتمامات المستثمرين، بعدما أثارت التكاليف المتزايدة لبناء مراكز البيانات وتطوير البنية التحتية تساؤلات

أنهت بورصة وول ستريت أسبوعاً مضطرباً بخسائر طالت مؤشراتنا الرئيسية، في وقت بدأت فيه الأسواق الأمريكية إعادة تقييم الزهانات الضخمة على الذكاء الاصطناعي، وسط تساؤلات متزايدة بشأن قدرة شركات التكنولوجيا على تحويل استثمارات الهائلة إلى أرباح مستدامة. وجاءت التراجعات بالتزامن مع اقتراب سلسلة من الأحداث الاقتصادية التي قد تعيد رسم اتجاه الأسهم، تتقدمها نتائج أعمال الشركات العملاقة واجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إلى جانب انتخابات التجديد النصفي الأمريكية مطلع نوفمبر.

وتكشف تحركات السوق عن تباين لافت بين القطاعات، بعدما تعرضت الأسهم المالية والاستهلاكية لضغوط بيعية، بينما حققت شركات الطاقة مكاسب قوية بدعم ارتفاع أسعار النفط. ويعكس هذا التباين انتقال اهتمام المستثمرين من الرهان الواسع على صعود المؤشرات إلى تقييم أكثر انتقائية لفرص النمو والمخاطر، خصوصاً مع استمرار الضغوط التضخمية وحالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية الأمريكية.

خسائر متفاوتة

أغلق مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» منخفضاً

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	188.35	189.09	182.40	+0.80	+0.43%	6.59M	23/10
مجموعة شيفرون	233.21	233.74	227.98	+6.53	+2.88%	8.14M	23/10
شركة كاتربيلر	687.00	696.05	681.23	-17.05	-2.42%	3.02M	23/10
مجموعة مايكروسوفت	524.51	525.77	515.70	+3.43	+0.66%	13.68M	23/10
شركة والت ديزني	112.52	112.99	111.64	-0.61	-0.54%	6.6M	23/10
شركة سيسكو سيستمز	106.50	106.96	104.04	+1.61	+1.53%	13.56M	23/10
مجموعة غولدمان ساكس إنك	875.68	886.75	870.82	-15.62	-1.75%	1.78M	23/10
جي بي مورغان تشيس وشركاه	331.58	335.14	330.40	-4.96	-1.47%	4.78M	23/10
شركة كوكا كولا	92.71	95.05	92.64	-2.63	-2.76%	18.9M	23/10
شركة ماكдонаلدز	248.46	251.75	246.67	-4.17	-1.65%	4.16M	23/10
شركة ميرك اند كو	145.27	145.44	143.41	-1.97	-1.34%	8.38M	23/10
مجموعة 3 ام	173.46	175.28	170.87	-2.10	-1.20%	3.89M	23/10
أبل	347.73	351.73	345.75	-0.50	-0.14%	39.54M	23/10
شركة أمازون دوت كوم	248.00	250.01	246.45	-2.38	-0.95%	25.57M	23/10
شركة أمجين	439.26	444.59	439.07	-8.02	-1.79%	2.07M	23/10

الدوحة تشتري 4 ملايين طن سنوياً من «شينير إنرجي»

قطر تبرم اتفاقاً لاستيراد الغاز المسال من أميركا حتى 2054



وقّعت «قطر للطاقة» صفقة مع شركة «شينير إنرجي» لشراء 4 ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال حتى 2054، في أول صفقة من نوعها لشراء إنتاج أميركي تبرمها الدولة الشرق أوسطية، في وقت تعرّض فيه إنتاجها لاختناق بفعل حرب إيران.

تأتي هذه الصفقة في وقت تسعى قطر، التي كانت من أكبر مُصدري الغاز الطبيعي المسال قبل الصراع، إلى إمداد العملاء الذين تعطلت شحناتهم بعد تضرر منشأة رأس لفان التابعة للدولة الخليجية خلال الحرب. كما اضطرت «قطر للطاقة» إلى خفض التدفقات بشكل حاد، في ظل استمرار الاضطراب في حركة الشحن عبر مضيق هرمز البالغ الأهمية.

ستشتري «قطر للطاقة» مليوني طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال من كل من محطتي «شينير»، وهما «سابين باس» في ولاية لويزيانا و«كوروبوس كريستي» في ولاية تكساس..

وستبدأ عمليات التسليم في أوائل ثلاثينيات القرن الحالي وتستمر حتى 2054. وكانت الشركة تجري محادثات مع شركات أميركية للحصول على إمدادات طويلة الأجل، بحسب ما أفادت به «بلومبرغ نيوز» سابقاً.

ومن بين الكميات المتعاقد عليها، يخضع مليون طن سنوياً من محطة «سابين باس» لقرار الاستثمار النهائي بشأن مرحلة التوسعة في تلك المنشأة.

تمتلك «قطر للطاقة» حصة الأغلبية في محطة «غولدن باس» الأميركية لتصدير الغاز الطبيعي المسال في تكساس، التي تمر بمرحلة بدء التشغيل. كما أن «إكسون موبيل هولدينغز» مساهمة في المشروع.

واشنطن تعفي سلعاً كندية من جمارك 50 % وتقل الأعباء إلى منتجات أخرى

رسوم ترمب تتبدل.. وفاتورة التجارة تبحث عن دافع جديد

القرار يدخل حيز التنفيذ 30 أكتوبر قبل انتخابات الكونغرس بأربعة أيام

2

إعفاءات أميركية تشمل الأخشاب والورق ومعدات التبريد ومواد التعبئة الكندية

1

وقوارب التجديف ومعدات الرماية وبعض النفايات. ويعني ذلك أن تخفيف الأعباء عن قطاعات معينة ترافق مع نقل الضغوط إلى قطاعات أخرى، بدلاً من تقليص نطاق السياسة الجمركية بصورة عامة. وقد تواجه الشركات المستوردة للسلع المضافة ارتفاعاً في تكاليفها، بينما تختلف قدرتها على امتصاص الزيادة أو تمريرها إلى الأسعار بحسب المنافسة وتوافر البدائل.

كما أن تعدد الاستثناءات والتعديلات يفرض على المؤسسات التجارية متابعة مستمرة لقوائم السلع والتصنيفات الجمركية، ما يزيد أهمية التخطيط للمشتريات وإدارة سلاسل الإمداد.

يحمل توقيت القرار أبعاداً سياسية واضحة، مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي وخوض كولينز منافسة متقاربة للاحتفاظ بمقعدها في مجلس الشيوخ، بعدما طالبت البيت الأبيض بتخفيف الرسوم المؤثرة في اقتصاد ولايتها.

لكن الأثر الاقتصادي للإعفاءات لا يتوقف عند توقيتها الانتخابي، بل يرتبط بقدرتها على خفض تكاليف الإنتاج وتخفيف الضغوط عن الشركات والمزارعين. وتكشف التعديلات أن استخدام الرسوم الجمركية أداة للتفاوض التجاري قد يفرض تكاليف داخلية تستدعي مراجعة بعض القرارات، خصوصاً في الاقتصادات التي تتشابك فيها سلاسل التوريد عبر الحدود.

كما تبرز أهمية التمييز بين حماية الصناعات الأميركية من المنافسة الخارجية وبين فرض رسوم على مستلزمات تحتاج إليها هذه الصناعات لمواصلة الإنتاج.



الاستهلاكية النهائية، لأنه يساعد الشركات على ضبط تكاليفها التشغيلية.

لم يتضمن القرار إلغاء شاملاً للرسوم المفروضة على الواردات الكندية، إذ أضافت الإدارة الأميركية مجموعة أخرى من المنتجات إلى قائمة السلع الخاضعة للتعرفة البالغة 50%.

وشملت الإضافات السجاد والدهانات والشامبو ومسحوق الكاكاو والتوابل الخشبية وأعواد المتلجبات، إلى جانب مكيفات الهواء والمجمدات

على المصدر الأجنبي، بل يتحمل المستورد الأمريكي الرسوم عند دخول السلع، قبل أن تتوزع آثارها بين الشركات والمستهلكين بحسب ظروف السوق. وقد يؤدي ارتفاع تكاليف المدات والمواد الأساسية إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، خصوصاً عندما تعمل الشركات بهوامش ربح محدودة أو تواجه منافسة في أسواق أخرى.

لذلك، فإن تخفيف الرسوم عن مدخلات الإنتاج قد يحقق منفعة اقتصادية تختلف عن إعفاء المنتجات

30 أكتوبر، قبل انتخابات الكونغرس بأربعة أيام، ما يمنح الشركات المستفيدة فرصة لتقليص بعض الأعباء المرتبطة باستيراد مستلزمات الإنتاج.

وتكتسب هذه الإعفاءات أهمية خاصة بالنسبة إلى الأنشطة الزراعية والصناعية التي تحتاج إلى معدات متخصصة أو مواد تعبئة لا تتوافر لها بدائل محلية مناسبة من حيث السعر أو المواصفات.

زيادة تكلفة المستلزمات المستوردة لا تؤثر في فاتورة الشراء وحدها، بل قد تمتد إلى تكاليف التخزين والتجهيز والنقل والتوزيع، ما يضغط على هوامش أرباح المنتجين.

وعندما تكون قدرة الشركات على تمرير هذه الزيادات إلى المستهلكين محدودة، فإنها تتحمل جزءاً أكبر من الأعباء، الأمر الذي قد يقلص قدرتها على الاستثمار والتوسع.

تعد ولاية مين مثلاً على الترابط الاقتصادي بين الولايات الأميركية الحدودية وكندا، حيث تعتمد قطاعات زراعية وساحلية على تدفقات تجارية منتظمة للحصول على مستلزمات الإنتاج.

وقالت السيناتورة الجمهورية سوزان كولينز إن الإعفاءات ستساعد منجني التوت الأزرق والبطاطس والتفاح والأعشاب البحرية، وهي أنشطة تسهم في دعم المجتمعات الريفية والساحلية بالولاية.

وأوضحت أن عدداً كبيراً من المزارعين والمنتجين يعتمد على معدات ومواد تعبئة كندية، إما بسبب عدم وجود بدائل أميركية، أو لأن التحول إليها يتطلب تكاليف مرتفعة.

وتبرز هذه التصريحات جانباً مهماً من تأثير الرسوم الجمركية، إذ لا يقتصر عبؤها الاقتصادي

أعادت الإدارة الأميركية توزيع الأعباء الجمركية على مجموعة من الواردات الكندية، بعدما أصدر الرئيس دونالد ترمب أمراً تنفيذياً بإعفاء منتجات زراعية وغابية وصناعية محددة من الرسوم البالغة 50%، مقابل إخضاع سلع أخرى للمعدل نفسه، في خطوة تعكس تعقيدات السياسة التجارية الأميركية وتأثيرها المباشر في تكاليف الإنتاج داخل الولايات المتحدة.

ويأتي القرار قبل أيام من انتخابات التجديد النصفي للكونغرس المقررة في الثالث من نوفمبر، وسط ضغوط تواجهها الشركات والمزارعون في الولايات الحدودية التي ترتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع كندا.

وتبرز ولاية مين بين المناطق المعنية بالتعديلات الجديدة، إذ تعتمد قطاعات إنتاجية فيها على معدات ومواد تعبئة ومدخلات مستوردة من الجارة الشمالية، ما يجعل ارتفاع الرسوم الجمركية عاملاً مؤثراً في تكاليف التشغيل والقدرة التنافسية.

وتكشف الخطوة عن مفارقة اقتصادية في السياسة الحمائية، إذ تستهدف الرسوم حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، لكنها قد ترفع في الوقت نفسه تكلفة الإنتاج على الشركات الأميركية التي تعتمد على الواردات.

أعلن البيت الأبيض أن التعديلات الجديدة تشمل إعفاء ألواح الخشب الرقائقي وبعض المنتجات الورقية وأنواع من الآلات ومعدات التبريد وصناديق وعبوات التعبئة، إلى جانب الأعشاب البحرية الطازجة والمجففة.

ومن المقرر أن تدخل الإعفاءات حيز التنفيذ في

مفاعلات العالم تستعد لابتلاع الطلب الكهربائي

ما يجعلها خياراً مطروحاً أمام شركات التكنولوجيا التي تسعى إلى ضمان استمرارية عملياتها. كما أن انخفاض الانبعاثات الكربونية أثناء تشغيل المفاعلات يمنح هذا المصدر أهمية إضافية للشركات التي تستهدف تقليص البصمة البيئية لأنشطتها. لكن التوسع النووي يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة وفترات طويلة للتخطيط والإنشاء، ما يجعل الجدوى الاقتصادية للمشروعات مرتبطة بتكاليف التمويل والالتزام بالجدول الزمنية والقدرة على تشغيل المحطات لعقود.

يمثل التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي أحد المحركات الجديدة للطلب على الطاقة النووية، بعدما أصبحت مراكز البيانات تحتاج إلى كميات متزايدة من الكهرباء لتشغيل الخوادم وأنظمة المعالجة والتبريد. ومع انتشار التطبيقات الذكية وتوسع البنية التحتية الرقمية، تزايد أهمية تأمين مصادر كهرباء تستطيع العمل باستمرار، دون الاعتماد الكامل على الظروف الجوية أو تقلبات إنتاج بعض مصادر الطاقة المتجددة. وتوفر المحطات النووية ميزة اقتصادية تتمثل في قدرتها على إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء بصورة منتظمة، وهو

وتعكس هذه التوقعات تغييراً في النظرة الاقتصادية إلى الطاقة النووية، بعدما أصبحت قدرتها على إنتاج الكهرباء بصورة مستمرة عاملاً مهماً في تلبية احتياجات القطاعات كثيفة الاستهلاك، خصوصاً مراكز البيانات التي تتطلب إمدادات موثوقة على مدار الساعة. وتشير تصريحات غروسي، الواردة في التقرير السنوي للوكالة المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى أن أمن الطاقة لم يعد يرتبط فقط بتوافر الوقود، بل أصبح يعتمد أيضاً على قدرة الدول على توفير الكهرباء بصورة مستقرة لمواكبة التحولات التكنولوجية والصناعية.

تستعد صناعة الطاقة النووية لمرحلة توسع غير مسبوقة، مدفوعة بالارتفاع المتوقع في استهلاك الكهرباء وانتشار مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، في تحول يعيد المفاعلات إلى صدارة الخيارات الاستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة العالمية خلال العقود المقبلة. وتوقع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي أن يتضاعف استخدام الطاقة النووية ثلاث مرات بحلول عام 2060، مع تزايد اعتماد الاقتصادات على الكهرباء واتجاه شركات التكنولوجيا الكبرى إلى البحث عن مصادر طاقة مستقرة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية.

واشنطن تستبدل الاقتراض الطويل بتمويل أسرع وأخطر

أميركا تقامر بديونها.. و40 تريليون دولار على المحك

الخزانة الأميركية تدرس تقليص إصدارات سندات العشرين عاماً تدريجياً

2

الاقتراض القصير يوفر فوائد أقل لكنه يضاعف مخاطر إعادة التمويل

حسابات الفائدة

يراهن بيسنت أيضاً على أن ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل لا يعكس بالضرورة المسار الحقيقي للاقتصاد الأميركي، بل يتأثر بعوامل مؤقتة، من بينها صعود أسعار الطاقة وزيادة إصدارات الشركات التكنولوجية لتمويل استثمارات الذكاء الاصطناعي.

وقد حذر الاحتياطي الفيدرالي في دالاس من أن التوسع الكبير في إصدارات ديون الشركات قد يزاحم الاستثمارات الأخرى، ويرفع تكلفة التمويل في الأسواق. لكن وزير الخزنة يتوقع أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تحسين الإنتاجية وتسريع النمو الاقتصادي، بما يساعد الولايات المتحدة على تحمل أعباء ديونها.

وتشبه هذه المقاربة استراتيجية المراجعة التي تستخدمها صناديق التحوط للاستفادة من فروق الأسعار، وهي مجال يمتلك فيه بيسنت خبرة مهنية سابقة. غير أن نجاحها يعتمد على تحقق افتراضات اقتصادية غير مضمونة، خصوصاً بشأن التضخم والنمو واتجاه أسعار الفائدة.



العوائد رغم تكثيف عمليات إعادة شراء الديون طويلة الأجل.

ويشير ذلك إلى أن الأسواق قد تكون أقل استجابة للأدوات الفنية عندما تتزايد المخاوف بشأن المسار المالي للحكومة. فالمستثمرون لا يراقبون حجم الإصدارات وأجلها فقط، وإنما يقيمون أيضاً احتمالات استمرار التضخم، وقدرة الاقتصاد على النمو، ومدى استعداد الإدارة الأميركية لاتخاذ إجراءات لمعالجة العجز. وتزداد أهمية هذه المخاوف مع اتساع الفجوة بين هدف بيسنت خفض العجز إلى 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتوقعات صندوق النقد الدولي بتجاوزه 8 % خلال العام الجاري.

فاتورة الديون تهدد المستقبل الأميركي

تكشف استراتيجية الخزنة الأميركية عن معضلة تتجاوز المفاضلة بين السندات القصيرة والطويلة، وتتعلق بقدرة واشنطن على تمويل ديونها دون زيادة تعرضها لتقلبات الأسواق. فخفض تكلفة الاقتراض اليوم قد يتحول إلى عبء أكبر مستقبلاً إذا اضطرت الحكومة إلى تجديد التزاماتها بأسعار فائدة أعلى. وبينما يعول بيسنت على مكاسب الإنتاجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي واستمرار الطلب العالمي على الدولار، يرى المنتقدون أن هذه الرهانات لا تعوض الحاجة إلى إصلاح مالي يعالج العجز المتزايد.

ولهذا، قد يتحول إعلان الرابع من نوفمبر إلى مؤشر مهم على الاتجاه الذي ستسلكه السياسة المالية الأميركية؛ فإما أن تنجح الخزنة في تخفيف أعباء التمويل مؤقتاً، وإما أن يؤدي تقصير آجال الاستحقاق إلى ترحيل المخاطر نحو سنوات مقبلة، حين تصبح إعادة تمويل الدين أكثر تكلفة وتعقيداً.

والرافعة المالية لتحقيق أرباح من فروق الأسعار بين السندات والعقود المستقبلية. ورغم مساهمة هذه العمليات في توفير السيولة، فإنها قد تزيد حدة التقلبات عندما تضطر الصناديق إلى تقليص مراكزها سريعاً أثناء الأزمات.

تدخلات واسعة

لم يقتصر نشاط الخزنة على تعديل هيكل الإصدارات، بل امتد إلى إجراءات تهدف لتعزيز الطلب على السندات الأميركية، من بينها تغييرات تنظيمية لتشجيع البنوك على زيادة حيازاتها، ودعم نمو العملات المستقرة، والعمل على الحفاظ على اهتمام المستثمرين اليابانيين بالسوق الأميركية.

كما توسعت الخزنة في إعادة شراء السندات القديمة لتحسين السيولة وتقليل الاختلالات بين الإصدارات. وتبرز أيضاً أفكار أكثر إثارة للجدل، مثل الاستفادة من احتياطات الذهب الأميركية أو إعادة تقييمها محاسبياً، خصوصاً بعد تعيين جودي شيلتون، المعروفة بدفاعها عن ربط العملات بالذهب، مستشارة لبيسنت.

وقد تتجه الأنظار كذلك إلى الاحتياطي الفيدرالي وإمكانية استئناف شراء السندات عبر التيسير الكمي، رغم تحفظ رئيسه كيفن وارث على هذه السياسة. وتظل هذه الاحتمالات خيارات مطروحة في التحليل، وليست قرارات معلنة أو مؤكدة التنفيذ.

اختبار الأسواق

نجح بيسنت خلال العام الماضي في إبقاء عوائد سندات الخزنة لأجل عشر سنوات دون مستوى 4.5 %، لكن المؤشرات الأخيرة أثارت الشكوك بشأن استمرار فاعلية تدخلاته، بعدما ارتفعت

الداعمة لهذا التوجه، إذ تعتمد الشركات المصدرة لهذه العملات على أصول سائلة وأمنة نسبياً، وفي مقدمتها أذون الخزنة الأميركية قصيرة الأجل، لتغطية التزاماتها.

وبحسب المعطيات الواردة في التحليل، أصبحت حيازات قطاع العملات المستقرة من أدوات الدين الأميركية تتجاوز الحيازات المجمع للـسعودية وألمانيا. ويعني ذلك أن قطاعاً مالياً حديثاً بات يمثل مصدراً مهماً للطلب على الديون الحكومية، بعدما كانت الحكومات الأجنبية والبنوك والمؤسسات الاستثمارية التقليدية تستحوذ على الجزء الأكبر من الاهتمام.

كما يتجه الاحتياطي الفيدرالي نحو تقليص متوسط آجال استحقاق الأوراق المالية التي يحتفظ بها، في تحول يعزز حضور الأدوات الأقصر أجلاً داخل النظام المالي. لكن الاعتماد المتزايد على قطاعات حديثة قد يخلق مخاطر إضافية إذا تعرضت هذه القطاعات لموجات سحب أموال أو تغييرات تنظيمية مفاجئة.

نفوذ الصناديق

لا يقتصر تغير هيكل المستثمرين على العملات المستقرة، إذ كشفت أبحاث الاحتياطي الفيدرالي أن صناديق التحوط ضاعفت حيازاتها من الديون الأميركية بين عامي 2023 و2025، لترتفع حصتها إلى نحو 8.5 % من السوق. وتتجاوز هذه النسبة الحيازات الرسمية المجمع للمستثمرين من اليابان والصين والسعودية، وهو تحول يعكس اتساع نفوذ المؤسسات الاستثمارية التي تعتمد على استراتيجيات تداول نشطة، بدلاً من الاحتفاظ طويل الأجل بالسندات. وتكمن أهمية هذا التطور في أن بعض صناديق التحوط تستخدم الاقتراض

إذ تسمح للحكومة بخفض مدفوعاتها الحالية. غير أن المشكلة تكمن في ضرورة إعادة تمويل الديون بوتيرة أسرع، مما يجعل الموازنة الفيدرالية أكثر تعرضاً لتقلبات السوق. وإذا ارتفعت الفوائد عند استحقاق الإصدارات القديمة، فقد تجد الخزنة نفسها مضطرة إلى الاقتراض بشروط أعلى تكلفة، بما يزيد الضغوط على العجز والمديونية.

تناقض لافت

تثير تحركات بيسنت جدلاً إضافياً بسبب موقفه السابق من السياسة نفسها، بعدما انتقد في مايو 2024 وزيرة الخزنة السابقة جانيت يلين لاعتمادها على آجال استحقاق أقصر، محذراً من أن هذا النهج يجعل الحكومة أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة. لكن بيسنت بات يدافع عملياً عن استراتيجية مشابهة، مستنداً إلى تغير الظروف المالية وظهور مصادر جديدة للطلب على أدوات الدين القصيرة. ويرى مسؤولون في الخزنة أن التحولات التي شهدتها الأسواق تمنح الحكومة فرصة للاستفادة من المستثمرين الراغبين في الاحتفاظ بأذون الخزنة، بدلاً من الاستمرار في إصدار سندات طويلة بعوائد مرتفعة.

ويعكس هذا التحول اختلافاً في تقييم المخاطر؛ فبينما يركز المنتقدون على تكلفة إعادة التمويل مستقبلاً، يراهن بيسنت على أن الظروف الاقتصادية ستسمح بانخفاض العوائد، بما يجعل الاقتراض القصير خياراً أكثر جدوى.

مستثمرون جدد

يشكل التوسع السريع في سوق العملات المستقرة أحد أبرز العوامل

تستعد الولايات المتحدة لاختبار مالي بالغ الحساسية مطلع نوفمبر المقبل، مع اقتراب وزارة الخزنة الأميركية من إعلان خططها الفصلية لإصدار أدوات الدين في الرابع من الشهر، بعد يوم واحد من انتخابات التجديد النصفي. ولا يتعلق الأمر بمجرد تعديل فني في مواعيد بيع السندات، بل بتحول محتمل في استراتيجية إدارة مديونية تقترب من 40 تريليون دولار، قد يعيد توزيع المخاطر بين الحكومة والمستثمرين، ويحدد مقدار ما ستدفعه واشنطن لتمويل التزاماتها خلال السنوات المقبلة.

وتشير التوقعات إلى اتجاه الخزنة نحو زيادة الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل، مع احتمال تقليص أو إنهاء إصدارات السندات لأجل 20 عاماً، والتوسع في إعادة شراء الديون طويلة الأجل. ويعكس هذا التوجه محاولة للاستفادة من انخفاض الفوائد قصيرة الأجل مقارنة بالعوائد الطويلة، لكنه يثير تساؤلات بشأن قدرة أكبر اقتصاد في العالم على إدارة ديونه إذا ظلت أسعار الفائدة مرتفعة أو تعرضت الأسواق لاضطرابات مفاجئة.

رهان مكلف

تقوم الاستراتيجية التي يتبناها وزير الخزنة سكوت بيسنت على تقليص متوسط آجال استحقاق الدين الحكومي، الذي يبلغ حالياً أقل من ست سنوات، مقابل نحو 13 عاماً في بريطانيا وثمان سنوات تقريباً في ألمانيا وفرنسا واليابان. ويعني ذلك أن الولايات المتحدة تحتاج إلى تجديد جزء أكبر من التزاماتها خلال فترات أقصر، بدلاً من تثبيت تكاليف الاقتراض لعقود طويلة.

وتبدو هذه السياسة جذابة عندما تكون الفوائد قصيرة الأجل أقل تكلفة،

العملات
المستقرة تمتلك
سندات أميركية
تفوق حيازات
دولتين كبيرتين

صناديق
التحوط تسيطر
على 8.5 % من
سوق الديون
الأميركية

بيسنت يراهن
على الذكاء
الاصطناعي
لتخفيف أعباء
المديونية
المتضخمة

صندوق النقد
يتوقع عجزاً
يتجاوز 8 %
رغم وعود
خفضه

«إتش إس بي سي»: 97 % من المستثمرين عالمياً يراهنون على فرص البنية التحتية

الإمارات على رادار المليارات.. وثقة المستثمرين تقترب من الإجماع

88 % من قادة الأعمال يخططون للتوسع بالشرق الأوسط خلال أربع سنوات

2

99 % من المستثمرين الآسيويين يرون الإمارات وجهة جاذبة للاستثمار

1

على الخدمات المصرفية، إذ لم تعد المنافسة تقتصر على جذب الودائع، بل امتدت إلى إدارة الاستثمارات وتقديم حلول مالية عابرة للحدود. يدعم التوسع في التكنولوجيا المالية قدرة البنوك على تطوير خدماتها واستقطاب شرائح جديدة من المستثمرين، خصوصاً مع تزايد الطلب على سرعة تنفيذ العمليات وإدارة الأصول عبر منصات رقمية. وفي هذا الإطار، أطلق «إتش إس بي سي» عشرة صناديق استثمارية محلية في يناير، وقدم خدمة الودائع الرقمية المرمزة في يونيو لتسهيل حركة العملات المتعددة على مدار الساعة.

كما أطلق البنك أول سند رقمي في المنطقة بسوق أبوظبي للأوراق المالية، في خطوة تعكس اتساع استخدام التقنيات الحديثة في الخدمات الاستثمارية. وتتيح هذه التطورات للمؤسسات المالية فرصاً لتحسين كفاءة العمليات وتوسيع نطاق المنتجات، مع استمرار الحاجة إلى إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي.

الإمارات تعزز موقعها المالي العالمي

تشير نتائج الاستطلاع وخطط التوسع المصرفي إلى أن جاذبية الإمارات تركزت على مسارين متكاملين: أولهما استقطاب الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية، وثانيهما تعزيز مكانتها مركزاً لإدارة الثروات وتدفقات رأس المال الدولية. ورغم أن المخاطر الجيوسياسية قد تدفع بعض المستثمرين إلى تأجيل قراراتهم، فإنها لا تلغي بالضرورة الفرص الاستراتيجية طويلة الأجل، وفقاً لتقديرات مسؤولي البنك.

وتبرز أهمية العلاقات مع الأسواق الآسيوية، خصوصاً هونغ كونغ، في توسيع قنوات الاستثمار المتبادل وربط المستثمرين بالفرص الإقليمية والعالمية.

وبذلك، لا تقتصر المنافسة على جذب الأموال إلى الإمارات، بل تشمل أيضاً قدرتها على تحويل هذه التدفقات إلى استثمارات منتجة وخدمات مالية متطورة، بما يعزز دورها في حركة رأس المال العالمية خلال السنوات المقبلة.



ويعتزم بنك «إتش إس بي سي» افتتاح مركز جديد لإدارة الثروات في أبوظبي خلال ديسمبر المقبل، ضمن أكبر استثمار له في الشرق الأوسط منذ عقدين، بعد افتتاح مركز مماثل في دبي العام الماضي.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك في الإمارات محمد المرزوقي إن الصراعات الإقليمية لم توقف نمو الطلب على خدمات إدارة الثروات، مشيراً إلى استمرار استقطاب عملاء جدد من أصحاب الثروات الكبيرة خلال النصف الأول من العام.

وأوضح أن عدداً متزايداً من المستثمرين يتجه إلى توظيف حصة أكبر من أمواله داخل الإمارات، بالتزامن مع استمرار تنويع محافظه عبر مراكز مالية عالمية مثل سنغافورة وهونغ كونغ ولندن وجنيف. وتعكس هذه التحركات تغيراً في طبيعة الطلب

الخدمات الهندسية والمواد والمعدات والتمويل، إلى جانب تحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية عند اكتمال المشروعات. وتتجاوز أهمية هذه الاستثمارات قيمتها المباشرة، إذ يمكن للبنية التحتية المتطورة أن تسهم في خفض تكاليف ممارسة الأعمال وتحسين الربط بين الأسواق وجذب أنشطة اقتصادية جديدة. لكن تحويل المشروعات المعلنة إلى عوائد فعلية يظل مرتبطاً بسرعة التنفيذ وكفاءة التمويل والقدرة على إدارة التكاليف والمخاطر.

سياق الثروات

بالتوازي مع الاهتمام بالبنية التحتية، تتوسع المؤسسات المصرفية العالمية في خدمات إدارة الثروات بالإمارات، استجابة للطلب المتزايد من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

طويلة الأجل، رغم استمرار المخاوف المرتبطة بالاضطرابات الإقليمية وتأثيرها المحتمل في قرارات الاستثمار.

مشروعات ضخمة

تستند جاذبية المنطقة إلى قاعدة واسعة من مشروعات البنية التحتية، إذ تشير بيانات الاستطلاع إلى وجود نحو 4500 مشروع قيد التنفيذ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 872 مليار دولار.

ويمثل هذا الحجم من المشروعات فرصة للمؤسسات المالية وشركات الإنشاءات والمستثمرين المتخصصين في تمويل الأصول طويلة الأجل.

كما أن توسع الاستثمار في البنية التحتية يمكن أن يدعم النشاط الاقتصادي عبر زيادة الطلب على

تواصل الإمارات تعزيز موقعها على خريطة الاستثمار العالمي، مستفيدة من تنامي الطلب على مشروعات البنية التحتية وخدمات إدارة الثروات، في وقت تتزايد فيه المنافسة بين المراكز المالية الدولية لاستقطاب رؤوس الأموال. وكشف استطلاع عالمي أجراه بنك «إتش إس بي سي» أن 97 % من المستثمرين حول العالم يعتبرون الإمارات وجهة جاذبة للاستثمار في البنية التحتية خلال السنوات الأربع المقبلة، وترتفع النسبة إلى 99 % بين المستثمرين الآسيويين.

وتعكس هذه النتائج مستوى مرتفعاً من الثقة بالفرص الاستثمارية في الدولة، رغم التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، كما تشير إلى استمرار اهتمام المؤسسات المالية بتوظيف رؤوس أموالها في المشروعات طويلة الأجل.

وشمل الاستطلاع أكثر من 1600 من كبار قادة الأعمال و800 مستثمر مؤسسي في 16 سوقاً، ما يوفر مؤشراً إلى توجهات الشركات والمؤسسات المالية بشأن توزيع استثماراتها خلال السنوات المقبلة.

ثقة عالية

تكتسب نتائج الاستطلاع أهمية خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها حركة رؤوس الأموال العالمية، إذ يبحث المستثمرون عن أسواق توفر فرصاً للنمو والبنية التحتية والخدمات المالية المتقدمة.

وتشير نسبة التأييد المرتفعة بين المستثمرين الآسيويين إلى أهمية الروابط الاقتصادية بين الإمارات والأسواق الآسيوية، خصوصاً مع تنامي دور الدولة بوصفها مركزاً يربط تدفقات التجارة والاستثمار بين الشرق والغرب.

ولا تعني هذه النسب أن جميع المشاركين قرروا ضخ استثمارات فعلية، لكنها تعكس تقييماً إيجابياً لجاذبية السوق وإمكاناتها المستقبلية.

كما أظهر الاستطلاع أن 88 % من قادة الأعمال يخططون للتوسع في الشرق الأوسط خلال السنوات الأربع المقبلة، فيما يعتزم 14 % زيادة استثماراتهم في المنطقة بأكثر من 25 %.

وتعكس هذه التوجهات اهتماماً متزايداً بالفرص

أزمة صناديق استثمارية تهز بورصة إسطنبول وتفتح ملف الرقابة على المضاربات

أرباح من ورق.. وخسائر بـ100 مليار دولار

إجراءات لتصفية أكثر من 100 صندوق بأصول تبلغ نحو 20 مليار دولار

2

طلبات استرداد تتجاوز 6 مليارات دولار تشعل موجة بيع اضطرارية

1



كامل المبالغ التي وضعوها، لأن الحصيلة النهائية تعتمد على الأسعار الفعلية التي يمكن بيع الأصول بها.

وتوضح القضية أن الخطر الأكبر في بعض الصناديق لا يظهر أثناء صعود السوق، بل عندما يحاول المستثمرون الخروج في وقت واحد، فتتحول الأرباح الدفترية إلى خسائر يصعب احتواؤها. تضع الأزمة المؤسسات المالية والرقابية التركية أمام تحديين متلازمين: حماية حقوق المستثمرين المتضررين، واستعادة الثقة في قدرة السوق على كشف الممارسات غير السليمة قبل تفاقمها. وتشير التطورات إلى أن سرعة ارتفاع أسعار الأسهم لا تكفي للحكم على نجاح الاستثمار، كما أن حجم الأصول المعلن للصندوق لا يعكس بالضرورة مقدار السيولة المتاحة لديه.

بنتائج التحقيقات والأحكام القضائية، لكن الأزمة كشفت بالفعل أهمية الرقابة على تركيز الاستثمارات والاقتراض ومخاطر السيولة.

فاتورة المستثمرين

امتدت الدعايات إلى مئات الآلاف من أصحاب الأموال الذين واجهوا صعوبة في الوصول إلى استثماراتهم، مع بدء إجراءات تصفية الصناديق وتحويل أصولها إلى نقد. وفي تطور لاحق، أقر البرلمان التركي تشريعاً ينظم سداد مستحقات المستثمرين، يمنح أولوية لأصحاب الاستثمارات الصغيرة ويسمح بدفعات مرحلية، بينما أعلنت السلطات استكمال إجراءات تصفية 84 صندوقاً من أصل 131. ولا تعني التصفية بالضرورة استرداد المستثمرين

تحذيرات مبكرة بشأن التداولات غير المعتادة والارتفاعات الحادة في بعض الأسهم. وأعلنت السلطات التركية تصفية 131 صندوقاً استثمارياً، فيما أظهرت بيانات الجهات المعنية أن نحو 455 ألف مستثمر تأثروا بالإجراءات، وأن قيمة الأصول المشمولة تجاوزت 18 مليار دولار وفق التقديرات المنشورة في سبتمبر. وفتحت السلطات تحقيقات بشأن شبكات التلاعب والاحتيال، شملت مؤسس مجموعة «تيرا» الاستثمارية إمري تيزمن وعددًا من المسؤولين الآخرين.

ونفى تيزمن الاتهامات، مؤكداً أن ارتفاع قيمة الشركات ارتبط بأنشطتها واستثماراتها، وأنه لم يكن مسؤولاً عن قرارات شراء الأسهم وبيعها داخل الصناديق. وتبقى المسؤوليات القانونية النهائية رهناً

وبحسب المعلومات المتداولة، اعتمدت بعض الصناديق على شراء هذه الأسهم، بالتزامن مع استخدام الاقتراض وتداول الاستثمارات بين صناديق مختلفة. وقد ساهمت هذه الآليات، وفق الرواية الواردة عن القضية، في تضخيم التقييمات السوقية بوتيرة تجاوزت تطور الأساسيات المالية للشركات. وتمكن خطورة هذا النمط في أن المكاسب المسجلة على الورق قد تتراجع بسرعة إذا توقف المشترون الجدد عن الدخول أو حاول عدد كبير من المستثمرين البيع في الوقت نفسه.

أزمة السيولة

جاءت نقطة التحول عندما بدأت الشكوك تتزايد بشأن استدامة الأسعار، وارتفعت طلبات المستثمرين لاسترداد أموالهم من الصناديق.

وبحسب الأرقام الواردة، تجاوزت طلبات السحب 6 مليارات دولار، ما وضع المؤسسات المعنية أمام تحدٍ يتعلق بقدرتها على تحويل استثماراتها إلى سيولة نقدية.

فامتلاك صندوق أصولاً مرتفعة القيمة لا يعني بالضرورة قدرته على بيعها سريعاً بالسعر المسجل في دفاتره، خصوصاً إذا كانت الأسهم قليلة التداول. ومع اضطرار الصناديق إلى البيع لتلبية طلبات الاسترداد، تراجعت الأسعار، الأمر الذي ضغط على قيمة الأصول المتبقية وزاد مخاوف المستثمرين الآخرين. وهكذا تحولت مشكلة السيولة إلى دائرة متتالية من السحوبات والبيع وانخفاض التقييمات، وهي آلية يمكن أن تضاعف الخسائر عندما تتركز الاستثمارات في عدد محدود من الأسهم.

رقابة متأخرة

أعادت الأزمة فتح ملف الرقابة على الصناديق الاستثمارية، بعدما أشارت تقارير إلى ظهور

لم تكن القفزات التي تجاوزت 2000 % في بعض الأسهم التركية مجرد موجة صعود استثنائية، بل كانت، وفق المعلومات المتداولة حول أزمة مجموعة إمري تيزمن، مقدمة لاختبار قاس كشف هشاشة استثمارات اعتمدت على ارتفاع الأسعار واستمرار تدفق الأموال الجديدة.

فبعد سنوات من المكاسب التي جذبت المستثمرين الباحثين عن عوائد سريعة، تحولت السوق إلى ساحة بيع اضطراري، مع تصاعد طلبات استرداد الأموال وانكشاف ضعف السيولة في الأصول التي تحتفظ بها بعض الصناديق الاستثمارية.

وتشير المعلومات الواردة في القضية إلى أن الأزمة ترافقت مع خسارة أكثر من 100 مليار دولار من القيمة السوقية للأسهم التركية، وإجراءات لتصفية أكثر من 100 صندوق متعثر تبلغ أصولها الإجمالية نحو 20 مليار دولار.

وتتجاوز أهمية هذه التطورات حجم الخسائر المعلنة، إذ تطرح تساؤلات بشأن كيفية تضخم أسعار أسهم محدودة التداول، وقدرة الصناديق على الوفاء بالتزاماتها، ومدى فعالية الرقابة في اكتشاف الاختلالات قبل انتقالها إلى السوق الأوسع. بدأت القصة بصعود سريع لمجموعة من الأسهم المرتبطة بأنشطة استثمارية نسبت إلى مجموعة إمري تيزمن، حتى تجاوزت مكاسب بعضها 2000 %.

وجذبت هذه الارتفاعات مستثمرين رأوا في الأداء السابق فرصة لتحقيق أرباح إضافية، ما ساهم في زيادة الطلب على الأسهم ودفع أسعارها إلى مستويات أعلى.

لكن الارتفاع السعري لا يعكس بالضرورة تحسناً مماثلاً في أرباح الشركات أو قيمتها الاقتصادية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بأسهم محدودة السيولة يصعب تداول كميات كبيرة منها دون التأثير في الأسعار.



«غولدمان ساكس»: الانضباط المؤسسي يحسم سباق التكنولوجيا الذكية

الذكاء الاصطناعي يقلب موازين الربح والخسارة

آلاف التطبيقات الجديدة تعد بتحولات اقتصادية وإنتاجية غير مسبوقة

الشركات تتحمل مسؤولية أخطاء الأنظمة الذكية وليس مطوريها وحدهم

النماذج بصورة مستمرة، بدلاً من إخفاء العيوب حتى تتحول إلى أزمات أكبر.

رقابة متخصصة

يرفض الطرح استنساخ القواعد التنظيمية المصرفية وتطبيقها بصورة مباشرة على الذكاء الاصطناعي، رغم إمكانية الاستفادة من خبرات البنوك في إدارة المخاطر. فالأنظمة الذكية تختلف عن المنتجات المالية في طبيعة تشغيلها وسرعة تطورها وتعدد استخداماتها. وتتوزع المسؤولية بين الحكومات التي تضع الأطر التنظيمية، والمطورين الذين يصممون النماذج، والشركات التي تحدد كيفية استخدامها والصلاحيات الممنوحة لها. ويعد المستوى الأخير محورياً، لأن المؤسسة المستخدمة هي التي تقرر مدى تدخل الذكاء الاصطناعي في عملياتها الفعلية.

وتتطلب الرقابة الفعالة قواعد تتناسب مع حجم المخاطر وطبيعة الاستخدام، بحيث لا تؤدي الإجراءات المفرطة إلى تعطيل الابتكار، ولا يسمح غياب الضوابط بانتشار أنظمة يصعب تفسير قراراتها أو محاسبة المسؤولين عنها.

الانضباط يصنع الميزة التنافسية

تتجه المنافسة الاقتصادية في عصر الذكاء الاصطناعي نحو مرحلة لن تكون فيها الأفضلية مرتبطة بحجم الإنفاق التكنولوجي أو سرعة إطلاق التطبيقات وحدهما، بل بقدرة الشركات على تشغيل الأنظمة الذكية بصورة موثوقة وقابلة للتوسع.

فالمؤسسات التي تنجح في الجمع بين الابتكار والمساءلة واختبارات المخاطر تستطيع الاستفادة من مكاسب الإنتاجية مع تقليل احتمالات التعطل والخسائر، وهو ما يمنحها قدرة أكبر على جذب العملاء والاستثمارات وتعزيز الثقة في عملياتها.

في المقابل، قد تجد الشركات التي تتوسع دون ضوابط نفسها أمام تكاليف غير متوقعة تلتهم الوفورات التي وعدت بها التكنولوجيا. ولذلك، فإن العائد الاقتصادي الحقيقي للذكاء الاصطناعي لن يقاس بعدد الأنظمة المستخدمة، وإنما بما تحقّقه من نتائج قابلة للاستمرار، وبقدرة المؤسسات على تحويل الابتكار إلى نمو منتج وآمن، دون التضحية بالرقابة أو تحمل مخاطر لا تستطيع إدارتها.

ظروف تشغيل تتجاوز الحالات المعتادة. وتسمح هذه المراجعات باكتشاف المخاطر في بيانات خاضعة للرقابة، قبل انتقالها إلى العمليات الحقيقية وما قد يصاحبها من خسائر. وتزداد أهميتها مع استخدام وكلاء الذكاء الاصطناعي القادرين على تنفيذ سلسلة من المهام دون تدخل بشري عند كل خطوة.

ويرى «غولدمان ساكس» أن الشركات الأكثر قدرة على الاستفادة من التكنولوجيا ستكون تلك التي تجعل اختبارات التحمل ممارسة دورية، وليست إجراء استثنائياً يسبق إطلاق الأنظمة فقط.

ثقافة الإفصاح

لا تكتمل إدارة المخاطر بالاختبارات التقنية وحدها، إذ تحتاج المؤسسات إلى بيئة عمل تشجع الموظفين على الإبلاغ عن الثغرات والمخارج غير الطبيعية دون الخوف من العواقب المهنية.

ويؤكد الطرح أهمية إنشاء قنوات واضحة لتصعيد المخاوف، تتيح للعاملين في مختلف المستويات الإبلاغ عن المشكلات فور اكتشافها. فقد تظهر مؤشرات الخلل لدى الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع الأنظمة، قبل أن تصل إلى الإدارة العليا أو فرق الرقابة.

وتساعد هذه الثقافة على تقليل الفترة الفاصلة بين اكتشاف المشكلة ومعالجتها، وهو عامل مؤثر في احتواء الخسائر التشغيلية. كما تعزز قدرة المؤسسات على التعلم من الأخطاء وتحسين

الأنظمة في وظائف أساسية يصعب تعطيلها أو استبدالها سريعاً.

وقد يؤدي تعطل خدمات المورد أو تغيير شروط التسعير أو تراجع جودة النموذج إلى اضطرابات تشغيلية واسعة، إذا كانت المؤسسة تفتقر إلى بدائل مناسبة. كما أن الارتباط العميق بمزود واحد قد يزيد تكاليف الانتقال إلى أنظمة أخرى، ويضعف قدرة الشركات على التفاوض بشأن الأسعار والخدمات. ولمواجهة هذه المخاطر، يدعو «غولدمان ساكس» إلى تقييم الموردين بصورة شاملة، وإخضاع النماذج لمراجعات مستقلة، وتوثيق قدراتها وحدودها، ومراقبة أدائها باستمرار. وتساعد هذه الإجراءات المؤسسات على معرفة حجم المخاطر التي تنتقل إليها من الشركات المطورة، بدلاً من افتراض أن شراء التكنولوجيا ينقل المسؤولية إلى المورد.

اختبارات قاسية

تعد اختبارات الضغط والتحمل من الأدوات الأساسية التي يقترح القطاع المالي نقل مبادئها إلى إدارة الذكاء الاصطناعي، مع تكييفها لتناسب الطبيعة التقنية لهذه الأنظمة. وتقوم الفكرة على تعرض النماذج لسيناريوهات تشغيلية صعبة قبل منحها صلاحيات واسعة، بهدف اكتشاف نقاط الضعف والأخطاء المحتملة والنتائج غير المقصودة. وقد تشمل الاختبارات التعامل مع بيانات ناقصة أو متعارضة، أو محاولات التلاعب بالتعليمات، أو

الاصطناعي محركاً محتملاً لرفع الإنتاجية في قطاعات متعددة.

مسؤولية مباشرة

يشدد «غولدمان ساكس» على أن المؤسسات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي يجب أن تتحمل المسؤولية عن القرارات الناتجة عن أنظمتها، بدلاً من تحميل التكنولوجيا وحدها تبعات الأخطاء. ويستند هذا المبدأ إلى خبرة القطاع المالي في تشغيل منصات التداول الآلية، التي تعتمد منذ عقود على نماذج التعلم الآلي لتنفيذ معاملات

تتطلب رقابة دقيقة. فإذا تسبب نظام آلي في تنفيذ صفقة خاطئة، لا يمكن للمؤسسة الاكتفاء بتبرير الخسارة باعتبارها خللاً تكنولوجياً. وينطبق المنطق نفسه على الشركات التي تمنح وكلاء الذكاء الاصطناعي صلاحيات تنفيذية، إذ ينبغي تحديد المسؤول عن اعتماد النظام، وحدود استخدامه، وآليات التدخل عند ظهور نتائج غير متوقعة.

وتكتسب المساءلة أهمية اقتصادية لأنها تقلل احتمالات اتخاذ قرارات مرتفعة المخاطر دون رقابة، وتساعد على حماية أموال المساهمين وثقة العملاء، فضلاً عن الحد من النزاعات التنظيمية والقانونية المحتملة.

تبعية مكلفة

يحذر الطرح من مخاطر الاعتماد المفرط على مزود واحد لنماذج الذكاء الاصطناعي، خصوصاً مع انتقال الشركات إلى استخدام هذه

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية تتنافس الشركات على اقتنائها، بل تحول إلى قوة اقتصادية تعيد تشكيل الإنتاجية وتوزيع الموارد وإدارة المخاطر في مختلف القطاعات. ومع تسارع استخدام النماذج المتطورة، تتسع الفرص لتحقيق مكاسب غير مسبوقة، لكن هذه التحولات تطرح سؤالاً أكثر أهمية من سرعة الابتكار: كيف تستطيع المؤسسات تحويل القدرات التكنولوجية إلى قيمة اقتصادية مستدامة دون تعريض أعمالها لخسائر تشغيلية أو قرارات يصعب التحكم فيها؟

وتبرز أهمية هذا السؤال في ظل انتقال الذكاء الاصطناعي من مرحلة التجارب المحدودة إلى التشغيل الفعلي داخل الشركات، حيث تتولى الأنظمة الذكية مهام التحليل والتنبؤ وتنفيذ الإجراءات. ويؤكد الطرح الذي يقدمه «غولدمان ساكس» أن النجاح الاقتصادي لن يكون حكراً على المؤسسات الأسرع تبنياً للتكنولوجيا، وإنما سيتحدد بقدرة تلك المؤسسات على بناء منظومة رقابية تضمن الاستخدام المسؤول، وتربط القرارات الآلية بمساءلة بشرية واضحة.

قفزة طبية

تقدم التطبيقات الصحية نموذجاً لحجم العوائد المحتملة من الذكاء الاصطناعي، بعدما أظهرت «مايو كلينيك»، في أبريل من العام الجاري، قدرة نموذج طورته على رصد 73% من حالات سرطان البنكرياس قبل ظهور الأعراض بنحو ثلاث سنوات، وفق النتائج الواردة في المادة الأصلية. ويمثل هذا التطور فرصة لتحسين فرص التدخل الطبي المبكر في مرض يصعب اكتشافه غالباً قبل وصوله إلى مراحل متقدمة.

وتتجاوز الدلالات الاقتصادية لهذه التطبيقات المجال الطبي المباشر، إذ يمكن أن يسهم الاكتشاف المبكر للأمراض في تخفيف تكاليف العلاج المتأخر، وتقليل فترات الانقطاع عن العمل، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الصحية. ومع ذلك، فإن تحويل النتائج البحثية إلى وفورات مالية فعلية يتطلب التحقق السريري من دقة النماذج وقياس تكاليف تطبيقها على نطاق واسع.

وتعكس هذه التجربة جانباً من الفرص التي يمكن أن تمتد إلى اكتشاف الأدوية والزراعة والنقل والصناعات الإبداعية، بما يجعل الذكاء

3 اختبارات التحمل تكشف الثغرات قبل تحولها إلى خسائر تشغيلية

4 مراجعات مستقلة ومراقبة مستمرة لضمان سلامة القرارات الآلية

5 الاعتماد على مزود تكنولوجي واحد يهدد استقرار العمليات المؤسسية

المعدن الأصفر يتراجع 4% تحت ضغوط التضخم والفائدة

الذهب يفقد حصانته.. ويواجه أسبوعاً من الخسائر

الأونصة تهبط دون 4000 دولار والعقود الآجلة تتراجع إلى 4010 دولارات

2

خسائر أسهم التكنولوجيا تدفع المستثمرين لبيع الذهب وتغطية مراكزهم



تزايدت هذه المخاطر، ترتفع احتمالات إبقاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة أو اللجوء إلى تشديد إضافي إذا استدعت الظروف الاقتصادية ذلك.

ويضع هذا السيناريو الذهب أمام تحدٍ مزدوج؛ فمن جهة، تدعم الاضطرابات الجيوسياسية جاذبيته باعتباره وسيلة للحوط، ومن جهة أخرى، تؤدي توقعات الفائدة المرتفعة إلى تعزيز جاذبية السندات والأصول المدرة للدخل. ولهذا، فإن العلاقة بين النفط والذهب ليست إيجابية بصورة دائمة، إذ تتوقف على طبيعة الصدمة الاقتصادية وكيفية استجابة البنوك المركزية لها.

تكلفة الاحتفاظ

يتعرض الذهب لضغوط عندما ترتفع عوائد السندات، لأن المستثمر يستطيع الحصول على دخل من أدوات الدين، بينما يعتمد العائد من المعدن النفيس على ارتفاع سعره عند البيع.

ومع زيادة توقعات تشديد السياسة النقدية الأمريكية، ترتفع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب، خصوصاً لدى المؤسسات التي تدير محافظ كبيرة وتقاارن باستمرار بين عوائد الأصول المختلفة.

وتزداد حساسية السوق لهذه التحولات عندما تكون أسعار الذهب مرتفعة بالفعل، إذ قد تدفع التغيرات المحدودة في توقعات الفائدة بعض المستثمرين إلى جني الأرباح أو تقليص انكشافهم على المعدن.

ولا يعني ذلك أن الذهب يفقد دوره باعتباره مخزناً للقيمة على المدى الطويل، لكنه يوضح أن أداءه قصير الأجل يتأثر بالسيولة والعوائد الحقيقية وتوقعات

تعرضت أسعار الذهب لموجة بيع حادة خلال الأسبوع، بعدما تحولت قفزة أسعار الطاقة إلى مصدر ضغط على المعدن النفيس، في مفارقة اقتصادية تعكس تغير أولويات المستثمرين بين البحث عن الملاذات الآمنة والخوف من استمرار التضخم وتشديد السياسة النقدية الأمريكية. ورغم تصاعد التوترات الجيوسياسية التي تمنح الذهب عادة دعماً قوياً، فإن ارتفاع النفط أعاد المخاوف بشأن مسار أسعار الفائدة إلى الواجهة، ودفع المستثمرين إلى إعادة تقييم تكلفة الاحتفاظ بالمعدن الذي لا يدر عائداً.

وانخفض الذهب في التعاملات الفورية بنسبة 4.06 % خلال الأسبوع، ليصل إلى 3995.52 دولار للأونصة، مسجلاً أسوأ أداء أسبوعي منذ يونيو الماضي، بينما تراجعت العقود الأمريكية الآجلة تسليم ديسمبر بنسبة 4.09 % إلى 4010 دولارات للأونصة.

وتكشف هذه الخسائر عن تحول مهم في سلوك الأسواق، إذ لم تعد المخاطر الجيوسياسية وحدها كافية لدفع الذهب إلى الارتفاع، بعدما أصبحت توقعات التضخم والفائدة وتحركات السيولة عوامل أكثر تأثيراً في تحديد اتجاه الأسعار.

مفارقة الطاقة

شكل ارتفاع أسعار النفط أحد أبرز أسباب الضغط على الذهب، رغم أن التوترات التي تدفع أسعار الخام للصعود غالباً ما تعزز الطلب على الأصول الآمنة. وتكمن المفارقة في أن زيادة تكاليف الطاقة قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار النقل والإنتاج والسلع، بما يزيد مخاطر استمرار التضخم لفترة أطول من المتوقع، وعندما

فيما تراجعت مخاوف التضخم وانخفضت توقعات العوائد، فقد يستعيد المعدن بعض جاذبيته الاستثمارية. أما استمرار ارتفاع النفط وتزايد احتمالات التشديد النقدي، فقد يبقيان الضغوط قائمة.

وبذلك، لا تعكس خسارة الذهب أكثر من 4 % خلال أسبوع تراجعاً في أهمية المعدن باعتباره ملاذاً آمناً، بقدر ما تكشف أن المستثمرين باتوا يمنحون تكلفة الأموال وتوقعات الفائدة وزناً أكبر عند تحديد وجهة استثماراتهم، حتى في أوقات الاضطرابات العالمية.

الملاذ الآمن أمام اختبار جديد

تكشف خسائر الذهب الأسبوعية أن الأسواق دخلت مرحلة أكثر تعقيداً، لم يعد فيها تصاعد التوترات الجيوسياسية ضماناً لتحقيق مكاسب للمعدن النفيس، خصوصاً عندما تتزامن هذه التوترات مع ارتفاع أسعار النفط ومخاوف التضخم. وسيظل اتجاه الذهب خلال الفترة المقبلة مرتبطاً بمدى استمرار صعود الطاقة، وتطور توقعات الفائدة الأميركية، وحجم الضغوط التي تتعرض لها أسواق الأسهم والسيولة.

مراكزهم. وفي مثل هذه الظروف، قد يبيع المستثمر الذهب ليس بسبب تغير نظرته إلى قيمته، وإنما للحصول على سيولة عاجلة.

وتفسر هذه الآلية سبب تعرض الملاذات الآمنة أحياناً لخسائر متزامنة مع انخفاض الأسهم، رغم أن العلاقة التقليدية بينهما قد توجي بتحركهما في اتجاهين متعاكسين. كما أن تزايد عمليات البيع لتغطية المراكز يمكن أن يضاعف التقلبات، خصوصاً إذا تزامن مع جني الأرباح وتراجع شهية المخاطرة في الأسواق العالمية.

السياسة النقدية، وليس بالمخاطر السياسية وحدها.

ضغوط السيولة

أضاف تراجع أسهم التكنولوجيا مصدراً آخر للضغط على سوق الذهب، بعدما اضطر بعض المستثمرين إلى بيع أصول سائلة لتغطية متطلبات الهامش المرتبطة بمراكزهم الاستثمارية.

وتحدث هذه العمليات عندما تتراجع قيمة الاستثمارات الممولة بالاقتراض، فتطالب شركات الوساطة المستثمرين بتقديم ضمانات إضافية أو تقليص

موجة بيع تضرب العملات المشفرة مع تراجع شهية المخاطرة

«بيتكوين» تفقد زخمها.. و81 ألف دولار خط الدفاع

القيمة السوقية لأكثر عملة رقمية تهبط إلى 1.64 تريليون دولار

1

2

«إيثريوم» تتراجع إلى 2396 دولاراً وسط ضغوط على العملات الكبرى



تواجه سوق العملات المشفرة موجة جديدة من الضغوط البيعية، بعدما تراجعت «بيتكوين» إلى مستوى 81 ألف دولار، متأثرة بانخفاض شهية المستثمرين للمخاطرة، في ظل اضطرابات أسهم التكنولوجيا العالمية واستمرار ارتفاع أسعار النفط والمخاوف من بقاء أسعار الفائدة الأميركية عند مستويات مرتفعة.

ويعكس هذا التراجع ارتباط العملات الرقمية المتزايد بتحركات الأسواق المالية التقليدية، خصوصاً أسهم التكنولوجيا، بعدما أصبحت التقلبات في توقعات النمو والسياسة النقدية عاملاً مؤثراً في قرارات المستثمرين بشأن الأصول عالية المخاطر.

وتراجعت «بيتكوين» بأكثر من 4 % خلال 24 ساعة، لتصل إلى 81607 دولارات، مسجلة خسارة أسبوعية بلغت 1.8 %، بعدما كانت قد تجاوزت مستوى 86 ألف دولار خلال الفترة الماضية.

وتشير هذه التحركات إلى تراجع الزخم الذي دعم العملة خلال الربع الثالث، بعدما ظلت تتحرك ضمن نطاق تداول محدود خلال الشهر الماضي، قبل أن تتعرض لضغوط بيع جديدة مع تدهور معنويات المستثمرين.

اختبار الثقة

تزامنت خسائر العملات المشفرة مع موجة تراجع واسعة في أسهم التكنولوجيا العالمية، عقب إعلان نتائج أعمال مخيبة للآمال لدى بعض الشركات الكبرى في «ول ستريت»، ما انعكس على تداولات الأسواق الآسيوية والأوروبية. وأعادت هذه التطورات المخاوف

دولار واحد، بقيمة سوقية بلغت 182.48 مليار دولار، ما يعكس اختلاف طبيعة العملات المستقرة عن الأصول الرقمية التي تتعرض لتقلبات سريعة واسعة.

وسجلت «سولانا» تراجعاً أسبوعياً بنسبة 2.3 % إلى 104.05 دولارات، بينما انخفضت «إكس ريبيل» بنسبة 1.7 % خلال الأسبوع إلى 1.31 دولار. ولم تشمل الخسائر جميع العملات؛ إذ ارتفعت «بي إن بي» بنسبة 2.2 % أسبوعياً إلى 746.44 دولاراً، ما يشير إلى تفاوت أداء الأصول الرقمية رغم الاتجاه العام الهابط.

السوق أمام مرحلة حاسمة

تكشف التطورات الأخيرة أن سوق العملات المشفرة تواجه اختباراً يتجاوز حركة الأسعار اليومية، بعدما أصبحت أكثر حساسية للتغيرات في السياسة النقدية الأمريكية وأداء شركات التكنولوجيا واتجاهات السيولة العالمية. ويمثل مستوى 81 ألف دولار محطة مهمة في التداولات الأخيرة لـ«بيتكوين»، لكنه لا يشكل ضماناً لوقف التراجع، إذ يعتمد اتجاه الأسعار على قدرة المشترين على استعادة الزخم وتحسن شهية المخاطرة. وإذا استمرت الضغوط على أسهم التكنولوجيا وارتفعت توقعات الفائدة، فقد تواجه العملات الرقمية مزيداً من التقلبات. أما انحسار المخاوف الاقتصادية وتحسن أداء الأسواق المالية، فقد يوفران فرصة لتعافي الأسعار. وتؤكد هذه المرحلة أن قوة العملات المشفرة لم تعد تقاس فقط بحجم الإقبال عليها أو توسع استخدامها، وإنما بقدرتها على الاحتفاظ بثقة المستثمرين في بيئة مالية تتسم بارتفاع تكلفة الأموال وتزايد الحذر من المخاطر.

خسائر متفاوتة

انخفضت القيمة السوقية المجمعة لعملة «بيتكوين» إلى نحو 1.64 تريليون دولار، لكنها احتفظت بموقعها المهيمن على السوق بحصة بلغت 60.07 % من إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة. وتراجعت «إيثريوم»، ثاني أكبر العملات الرقمية، بنسبة 4.2 % خلال 24 ساعة، وبنسبة 2.6 % خلال الأسبوع، ليصل سعرها إلى 2396 دولاراً، فيما بلغت قيمتها السوقية نحو 292.73 مليار دولار.

وفي المقابل، استقرت «تيزر» قرب

وتؤثر هذه التوقعات في العملات المشفرة من خلال زيادة جاذبية الأصول المدرة للعائد وتقليص استعداد المستثمرين لتحمل المخاطر.

كما أن ارتفاع تكلفة التمويل قد يحد من السيولة المتاحة للاستثمار في الأسواق المضاربة، خصوصاً لدى المتعاملين الذين يعتمدون على الاقتراض أو المراكز الاستثمارية ذات الرافعة المالية. وبذلك، لا تنحصر أسباب هبوط «بيتكوين» في التطورات الداخلية لسوق العملات الرقمية، بل تمتد إلى البيئة الاقتصادية العالمية، التي باتت تلعب دوراً رئيسياً في تحديد اتجاهاتها.

العزوف عن المخاطرة التي تجتاح الأسواق العالمية.

ضغوط الفائدة

ساهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة الضغوط على الأصول الرقمية، بعدما عزز المخاوف من استمرار التضخم وتأخر تخفيف السياسة النقدية الأمريكية. فعندما ترتفع تكاليف الطاقة، تتزايد احتمالات انتقال الضغوط السعرية إلى قطاعات اقتصادية أخرى، ما قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

مضيق هرمز يعيد تسعير المخاطر بالأسواق العالمية

برنت عند القمة..

والإمدادات تحت التهديد

الهجمات على الناقلات ترفع تكلفة تأمين الشحنات النفطية عالمياً

الخام الأميركي يتخطى 103 دولارات مع تصاعد المخاطر الجيوسياسية

مساعي الإدارة الأميركية لخفض أسعار الديزل قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر. وتشير هذه التطورات إلى أن الدول المستهلكة تبحث عن خيارات متنوعة لتأمين احتياجاتها، سواء باستخدام المخزونات أو إعادة ترتيب مسارات التجارة. غير أن قدرة هذه الإجراءات على تهدئة الأسواق تعتمد على حجم الإمدادات الإضافية وسرعة وصولها، ومدى استمرار الاضطرابات في مناطق الإنتاج والنقل الرئيسية.

مستقبل الأسواق تحت الضغط

تدخل أسواق النفط الأسبوع الجديد أمام اختبار حاسم، يتمثل في قدرة تدفقات الإمدادات على الصمود أمام التوترات الأمنية والسياسية. ومن المرجح أن تظل حركة الناقلات عبر مضيق هرمز، وتطورات الحرب مع إيران، وقرارات السحب من الاحتياطيات، أبرز العوامل المؤثرة في اتجاه الأسعار.

وبالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن استمرار النفط عند مستويات مرتفعة يزيد تكاليف الوقود والنقل والإنتاج، وقد يعيد الضغوط التضخمية إلى الواجهة، بينما تستفيد الدول المصدرة من تحسن الإيرادات النفطية ما دامت صادراتها مستقرة. وتبقى المفارقة أن ارتفاع الأسعار يمنح المنتجين عوائد أكبر، لكنه قد يضغط على الطلب مستقبلاً إذا تباطأ النشاط الاقتصادي. ولذلك، فإن استقرار السوق لا يتوقف على وفرة النفط وحدها، وإنما يرتبط أيضاً بسلامة طرق نقله وقدرة الحكومات والشركات على احتواء المخاطر دون إحداث اختلالات جديدة في التوازن العالمي للطاقة.

ويعكس القرار تنامي المخاوف الأوروبية من انتقال ارتفاع أسعار النفط الخام إلى المنتجات المكررة، خصوصاً الديزل المستخدم في النقل والصناعة والخدمات اللوجستية. وقد يساعد تحرير جزء من الاحتياطيات على تحسين الإمدادات المتاحة مؤقتاً، إلا أن تأثيره على الأسعار يظل مرتبطاً بحجم الكميات المطروحة واستمرار تدفق الشحنات التجارية بصورة طبيعية.

وتواجه الحكومات معادلة اقتصادية دقيقة، تتمثل في ضرورة احتواء الضغوط السعريّة الحالية دون استنزاف المخزونات المخصصة لمواجهة حالات الطوارئ الأشد خطورة. فكل سحب من الاحتياطي يوفر متنفساً قصير الأجل، لكنه يفرض لاحقاً الحاجة إلى إعادة بناء المخزون، وربما بأسعار مرتفعة إذا استمرت الأزمة.

إمدادات بديلة

في ليبيا، أضاف تعطل أحد خطوط الأنابيب تحدياً جديداً إلى مشهد الإمدادات العالمية، بعدما أعلن رئيس المؤسسة الوطنية للنفط إغلاق صمام الخط الممتد من حقل الحمادة والطهارة إلى ميناء الزاوية، مما تسبب في انخفاض إنتاج الحقلين. ورغم عدم الإعلان عن حجم الخسائر الإنتاجية، فإن الحادث يوضح حساسية السوق تجاه أي تراجع إضافي في المعروض، في وقت تتزايد فيه المخاوف من تعطل الشحنات القادمة من الشرق الأوسط. وفي تطور آخر، كشفت بيانات تتبع السفن توجه ناقله إلى نيويورك تحمل أول شحنة من الديزل الروسي منذ اتفاق التصدير الذي أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع موسكو. ويأتي التحرك ضمن

عن البيع المباشر للنفط، إذ تقوم على توفير كميات بصورة مؤقتة مقابل إعادتها وفق شروط محددة. ويمكن لهذه الإجراءات تخفيف أزمة محلية أو تشغيلية، لكنها لا تمثل بالضرورة تنافس في الأسواق التطورات البحرية بحساسة مرتفعة. ولا يقتصر التأثير المحتمل لمثل هذه الحوادث على الجانب البيئي، بل يمتد إلى عمليات الشحن والموانئ والتأمين البحري إذا استدعت المعالجة فرض قيود تشغيلية أو إجراءات احترازية.

ومع ذلك، فإن تحديد الأثر الفعلي للتسرب على إمدادات النفط يتطلب معرفة حجمه وطبيعة الاستجابة له، ولا تكفي واقعة رصده وحدها للجزم بحدوث تعطيل تجاري واسع.

تحرك أوروبي

امتدت إجراءات مواجهة اضطرابات الطاقة إلى أوروبا، حيث طرحت وكالة تخزين النفط الألمانية عطاء لبيع كميات من الديزل وزيت التدفئة والنفط الخام من الاحتياطيات الاستراتيجية، في أول تحرك ألماني من نوعه منذ موافقة دول مجموعة السبع على استخدام المخزونات مطلع أكتوبر.

واشنطن تلجأ للاحتياطي الاستراتيجي لمواجهة اضطرابات إمدادات مصافي التكرير

نفطي من ناقله قبالة سواحل أم القيوين بحداً جديداً للمخاطر التي تواجه حركة نقل الطاقة في المنطقة. وأكدت وزارة التغير المناخي والبيئة الإماراتية رصد الحادث، في وقت تتابع فيه الأسواق التطورات البحرية بحساسة مرتفعة.

ولا يقتصر التأثير المحتمل لمثل هذه الحوادث على الجانب البيئي، بل يمتد إلى عمليات الشحن والموانئ والتأمين البحري إذا استدعت المعالجة فرض قيود تشغيلية أو إجراءات احترازية. ومع ذلك، فإن تحديد الأثر الفعلي للتسرب على إمدادات النفط يتطلب معرفة حجمه وطبيعة الاستجابة له، ولا تكفي واقعة رصده وحدها للجزم بحدوث تعطيل تجاري واسع.

احتياطيات الطوارئ

في مواجهة ضغوط الإمدادات، لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام جزء من احتياطياتها النفطية الاستراتيجية، بعدما أعلنت وزارة الطاقة الأميركية السماح بمبادلة طارئة تصل إلى 400 ألف برميل، لمعالجة انقطاع أثر على مصفاة ليك تشارلز التابعة لشركة «فيليبس 66» في ولاية لويزيانا. وتكشف هذه الخطوة أهمية الاحتياطي الاستراتيجي بوصفه أداة للتعامل مع الاختناقات المفاجئة في منظومة الطاقة، لكنها تسلط الضوء أيضاً على محدودية قدرة المخزونات الحكومية على تعويض الاضطرابات الممتدة. وبحسب المعطيات الواردة في التقرير الأصلي، تراجعت مستويات الاحتياطي الأميركي إلى أدنى مستوى منذ عام 1982، بعدما استخدمته الإدارة الأميركية لمواجهة تداعيات الحرب مع إيران على خطوط الإمداد.

اقتصادياً، تختلف عمليات المبادلة

دولاراً للبرميل، مسجلة أعلى تسوية منذ 29 أبريل الماضي. وفي الاتجاه نفسه، صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بمقدار 3.80 دولارات، أو 3.8 %، ليلعب 103.27 دولارات للبرميل. وتعكس هذه الارتفاعات اتساع نطاق القلق في الأسواق، خصوصاً أن المكاسب لم تقتصر على جلسة واحدة، وإنما جاءت امتداداً لاتجاه صعودي متواصل يعزز احتمالات استمرار التقلبات خلال الفترة المقبلة.

مكاسب متلاحقة

أنهى خام برنت الأسبوع بمكاسب تجاوزت 6 %، محققاً ارتفاعه الأسبوعي الخامس على التوالي، بينما سجل الخام الأميركي زيادة أسبوعية بلغت 2.3 %، ليواصل مكاسبه للأسبوع الثالث. ويشير هذا الأداء إلى أن المستثمرين لم يعودوا يتعاملون مع اضطرابات الإمدادات باعتبارها أحداثاً مؤقتة، بل باتوا يضعون احتمالات استمرارها ضمن حساباتهم عند تسعير العقود المستقبلية. وتبرز أهمية هذا التحول في أن ارتفاع الأسعار المتواصل يضيف علواً للمخاطر الجيوسياسية فوق القيمة التي تحددها أساسيات السوق. فكلما زادت احتمالات تعطل صادرات النفط أو تأخر وصول الشحنات، ارتفعت استعدادات المشترين لدفع أسعار أعلى مقابل ضمان الإمدادات، حتى في غياب نقص فعلي ومؤكد في الكميات المتاحة. ويجعل ذلك الأسعار أكثر حساسية للأخبار الأمنية والسياسية، ويزيد احتمالات التحركات الحادة خلال جلسات التداول.

تسرب بحري

أضاف إعلان الإمارات رصد تسرب

دخلت أسواق النفط العالمية مرحلة جديدة من الاضطراب السعري، بعدما أنهت تعاملات الجمعة على ارتفاعات قوية دفعت خام برنت إلى أعلى مستوى تسوية منذ نحو ستة أشهر، في ظل تزايد المخاوف من اتساع اضطرابات الإمدادات القادمة من الشرق الأوسط. ولم تعد حركة الأسعار مرتبطة بالتوازن التقليدي بين العرض والطلب وحده، بل أصبحت المخاطر الأمنية التي تحيط بالممرات البحرية وناقلات النفط عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه التداولات، وسط قلق متزايد من قدرة الأسواق على تأمين احتياجاتها إذا تعرضت حركة الشحن لمزيد من التعطيل.

وقفزت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 3.55 دولارات، بما يعادل 3.14 %، لتستقر عند 116.72

مضيق هرمز يتحول إلى مصدر قلق متجدد لتجار الطاقة



ممر حيوي

تتركز المخاوف حول أمن الملاحة في مضيق هرمز والممرات المائية المجاورة، التي تشكل شرياناً رئيسياً لتجارة الطاقة العالمية. وأثارت الهجمات على السفن التجارية مخاوف جديدة بشأن سلامة الناقلات واستقرار تدفقات الخام، خصوصاً مع تزايد الحوادث البحرية خلال أكتوبر الجاري.

وفي التاسع من الشهر، تعرضت الناقله «جيم نمبر 2» للإصابة بمقنوف مجهول على مسافة 13 ميلاً بحرياً، تعادل نحو 24 كيلومتراً، غربي منطقة الجزيرة في الإمارات، وفق مصادر بقطاع الشحن. وأظهرت بيانات مركز أبحاث مقره واشنطن، يتابع حوادث الأمن البحري منذ عام 2017، أن أكتوبر سجل أسوأ حصيلة للهجمات على السفن التجارية في مضيق هرمز والممرات المجاورة خلال فترة الرصد.

وحذر رئيس شركة «ليبو أوليل أسوشيتس»، أندرو ليبو، من استمرار الهجمات على الناقلات، مشيراً إلى أن زيادة كميات النفط العابرة للمضيق لا تعني بالضرورة استقرار حركة الإمدادات، إذ يمكن أن تتغير الأوضاع بصورة مفاجئة. وتنعكس هذه المخاطر على قرارات شركات الشحن والتأمين، وقد تؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وإطالة مدد التسليم إذا اضطرت الناقلات إلى تعديل مساراتها أو اتخاذ إجراءات أمنية إضافية.

بي إم دبليو أي إكس 3

صغيرة لكن شقية

كتب محمد عطوي

على مدى عقود طويلة، رسخت «بي إم دبليو» مكانتها بين أبرز الأسماء في عالم صناعة السيارات، مستندة إلى إرث هندسي عريق جمع بين الأداء الرياضي والدقة الألمانية والابتكار المستمر. ولم تكن مسيرتها مجرد رحلة لتطوير السيارات، بل سعت خلالها إلى ترسيخ هوية خاصة جعلت من متعة القيادة عنواناً يميز طرازاتها، ومن التطور التقني ركيزة أساسية في فلسفتها الصناعية. وبين المحافظة على هذا الإرث ومواكبة التحولات المتسارعة في صناعة السيارات، تواصل العلامة الألمانية رسم ملامح مستقبلها، متمسكة بشخصيتها التي صنعت حضورها في الأسواق العالمية.

في العادة، كثيراً ما نبدأ حديثنا عن أي سيارة بتحليل الأسباب التي دفعت الشركة إلى إنتاجها، أو باستعراض مراحل تطورها جيلاً بعد جيل. لكن مع هذه السيارة تحديداً، ربما علينا أن نبدأ من مكان مختلف، وأن نستهل الحديث بتحليل تسميتها، وما تحمله من دلالات تعكس توجه «بي إم دبليو» في هذه المرحلة.

تقدم «بي إم دبليو أي إكس 3» الجديدة جيلاً متطوراً من السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات العاملة بالطاقة الكهربائية، مستندة إلى لغة تصميم جديدة وتقنيات دفع وبطاريات متقدمة، إلى جانب منظومة رقمية متكاملة تستهدف تعزيز كفاءة القيادة ورفع مستويات الراحة والاتصال داخل المقصورة.

وتنتمي السيارة إلى مفهوم «نيو كلاس»، الذي يمثل توجهاً جديداً في تطوير طرازات العلامة الألمانية، من خلال الجمع بين التصميم العصري والأداء الكهربائي والتقنيات الرقمية، مع التركيز على كفاءة استهلاك الطاقة والاستدامة طوال دورة حياة السيارة.

أداء قوي ودفع كهربائي رباعي

تعتمد «أي إكس 3» على منظومة دفع كهربائية تضم محركين، أحدهما على المحور الأمامي والآخر على المحور الخلفي، لتوفير نظام دفع رباعي كهربائي تتوزع

فيه القوة وفقاً لظروف القيادة ومتطلباتها. وتولد المنظومة قوة إجمالية تبلغ 345 كيلوواط، أي ما يعادل 469 حصاناً، مع عزم دوران أقصى يصل إلى 645 نيوتن متر، وتتيح هذه الأرقام للسيارة التسارع من الثبات إلى سرعة 100 كيلومتر في الساعة خلال 4.9 ثانية، فيما تصل سرعتها القصوى إلى 210 كيلومترات في الساعة. وتعتمد منظومة الدفع على الجيل السادس من تقنية «بي إم دبليو إي درايف»، التي تجمع بين الحركات الكهربائية المطورة وإدارة الطاقة المتقدمة، بهدف تقليل الفاقد وتحسين الكفاءة. وتقول الشركة إن هذه التقنية تخفض خسائر الطاقة بنسبة 40 ٪، والوزن بنسبة 10 ٪، وتكاليف التصنيع بنسبة 20 ٪ مقارنة بالجيل الخامس من منظومة الدفع الكهربائية.

مدى يصل إلى 805 كيلومترات

تضم السيارة بطارية عالية الجهد بسعة طاقة قابلة للاستخدام تبلغ 108.7

كيلوواط ساعة، ما يمنحها مدى قيادة يصل إلى 805 كيلومترات وفق دورة الاختبار الأوروبية «دبليو إل تي بي»، مع اختلاف المدى الفعلي بحسب ظروف القيادة ودرجة الحرارة وطريقة الاستخدام. وتستند البطارية إلى خلايا أسطوانية جديدة بقطر 46 ملم وارتفاع 95 ملم، مع دمج الخلايا مباشرة في حزمة البطارية بدلاً من تجميعها أولاً داخل وحدات منفصلة، ويسهم هذا التصميم في تحسين كثافة الطاقة وكفاءة استغلال المساحة، كما ترتفع كثافة الطاقة على مستوى الخلايا بنسبة 20 ٪ مقارنة بتقنية البطاريات السابقة التي اعتمدت عليها الشركة.

شحن سريع بقدرة 400 كيلوواط

تدعم «أي إكس 3» الشحن السريع بالتيار المستمر بقدرة قصوى تصل إلى 400 كيلوواط، مستفيدة من بنية كهربائية بجهد 800 فولت. ويمكن، وفق بيانات الشركة، إضافة مدى يصل إلى 372

كيلومتراً خلال عشر دقائق من الشحن في الظروف المناسبة، فيما يستغرق شحن البطارية من 10 ٪ إلى 80 ٪ نحو 21 دقيقة.

وتشمل الابتكارات أيضاً تقنيات الشحن ثنائي الاتجاه، التي تتيح استخدام الطاقة المخزنة في البطارية لتشغيل أجهزة خارجية، أو تزويد المنزل بالكهرباء، أو إعادة الطاقة إلى الشبكة الكهربائية وفق التجهيزات والبنية التحتية المتاحة. وبذلك لا تقتصر وظيفة السيارة على استهلاك الكهرباء للتنقل، بل يمكن أن تصبح جزءاً من منظومة إدارة الطاقة.

تصميم جديد وأبعاد رحبة

تتبنى السيارة لغة تصميم مختلفة تعكس توجه «نيو كلاس»، مع خطوط أكثر بساطة ووضوحاً، وتفاصيل تجمع بين الطابع الرياضي والهوية المعروفة للعلامة الألمانية، ويعكس التصميم الخارجي محاولة لتحقيق توازن بين المظهر القوي والكفاءة الهوائية، إذ يبلغ معامل مقاومة الهواء 0.24، وهو ما يساعد على تقليل مقاومة الحركة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

وتبلغ سعة صندوق الأمتعة الخلفي 520 لتراً، ويمكن زيادتها إلى 1,750 لتراً عند طي المقاعد الخلفية، فيما توفر السيارة مساحة تخزين إضافية أمامية

بسعة 58 لتراً. كما تصل قدرة السحب القصوى إلى طنين، ما يعزز من مرونتها في الاستخدامات المختلفة.

مقصورة رقمية تتمحور حول السائق

تعتمد المقصورة على مفهوم «بي إم دبليو بانوراميك أي درايف»، الذي يعيد تنظيم طريقة عرض المعلومات والتحكم بوظائف السيارة، مع وضع السائق في مركز التجربة الرقمية. ويجمع النظام بين عرض المعلومات على امتداد الجزء السفلي من الزجاج الأمامي، وشاشة مركزية، وعناصر تحكم مصممة لتسهيل الوصول إلى الوظائف الأساسية وتقليل تشتيت الانتباه أثناء القيادة.

وتسعى الشركة من خلال هذا المفهوم إلى توفير تجربة أكثر وضوحاً وتكاملاً، بحيث تظهر المعلومات المهمة ضمن مجال رؤية السائق، مع إمكانية تخصيص بعض البيانات المعروضة وفق تفضيلاته، وتدعم السيارة منظومة متطورة من البرمجيات والخدمات الرقمية، إلى جانب مساعد شخصي يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يتيح تفاعلاً أكثر طبيعية مع بعض وظائف السيارة والمعلومات المتاحة فيها. كما توفر منظومة المفتاح الرقمي إمكانية استخدام الهاتف المتوافق لفتح السيارة وتشغيلها، وفق التجهيزات والأجهزة المدعومة.

أربعة حواسيب فائقة لإدارة السيارة

تستند البنية الإلكترونية في «أي إكس 3» إلى أربعة حواسيب عالية الأداء تصفها الشركة بأنها «العقول الفائقة»، إذ يتولى كل منها مجموعة من الوظائف الأساسية، تشمل إدارة منظومة الدفع وديناميكيات القيادة وأنظمة مساعدة السائق والوظائف الرقمية. ويبرز ضمن هذه البنية نظام «هارت أوف جوي»، المسؤول عن إدارة الدفع وديناميكيات القيادة، إذ يعمل على تنسيق استجابة المحركات وأنظمة التحكم بما يعزز الدقة والثبات وسلاسة الاستجابة. ويهدف هذا التكامل بين الأجهزة والبرمجيات إلى تحسين تفاعل السيارة مع أوامر السائق وظروف الطريق.

في النهاية، تعكس «بي إم دبليو أي إكس 3» توجهاً يتجاوز مجرد التحول إلى الطاقة الكهربائية. لتقدم مزيجاً من الأداء الرياضي والكفاءة والتطور الرقمي ضمن حزمة واحدة. ومع قوة تبلغ 469 حصاناً، ومدى قيادة يصل إلى 805 كيلومترات، وقدرة شحن قصوى تبلغ 400 كيلوواط، تضع السيارة معايير متقدمة ضمن فئتها، فيما تؤكد تقنياتها الجديدة أن مستقبل المنافسة لن يحسم بالقوة والمدى وحدهما، بل بقدرة الشركات على تقديم تجربة قيادة متكاملة تحافظ على هوية العلامة وتواكب في الوقت نفسه متطلبات التنقل الحديث.



في هذه الصفحة، سنأخذكم في رحلة عبر الزمن لنستعرض سلسلة مميزة عن السيارات القديمة، حيث نكشف عن تاريخ كل طراز، تصميمه الفريد، وأبرز الخصائص التي جعلته أيقونة خالدة في عالم السيارات، سوف نتعرف على الطرازات التي شكلت صناعة السيارات، والتقنيات التي سبقت عصرها، والحكايات المرتبطة بها، كما نغوص في تفاصيل التصميم والفخامة والأداء الذي ميز كل سيارة في عصرها. انضموا إلينا لمتابعة روائع الماضي، واستعادة ذكريات السيارات الكلاسيكية التي تركت بصمة لا تُنسى في تاريخ السيارات، وللاستمتاع بعالم مليء بالشغف، الطرازات النادرة، والقصص الشيقة وراء كل محرك وعجلة.

رينو فلوريد

تصميم كلاسيكي خارج حسابات الزمن



طبيعة السيارة الخفيفة المخصصة للقيادة الممتعة، وليس للأداء الرياضي المرتفع وفق معايير اليوم. جاءت فلوريد بطول يبلغ نحو 4.26 متر، وعرض 1.58 متر، وارتفاع يقارب 1.31 متر، ما منحها حضوراً منخفضاً وأبعاداً متناسقة تتناسب مع تصميمها الرياضي. وتوافرت السيارة بنسخ الكوبيه والمكشوفة، كما أمكن تجهيز النسخة المكشوفة بسقف صلب قابل للإزالة، ليجمع التصميم بين متعة القيادة المفتوحة وإمكانية الاستفادة من السيارة في ظروف الطقس المختلفة. داخل المقصورة، ظهرت فلسفة التصميم البسيط في لوحة

تجسد رينو فلوريد واحدة من أبرز ملامح التصميم الفرنسي في أواخر خمسينيات القرن الماضي ومطلع الستينيات، حين كانت السيارات الأوروبية الصغيرة تجمع بين الأناقة والبساطة والعملية. فقد ظهرت عام 1958 بتصميم رياضي مميز، مستوحى من خطوط السيارات الأمريكية، لتقدم مزيجاً من الجمال الأوروبي ومتعة القيادة في الهواء الطلق.

تميّزت فلوريد بخطوط انسيابية وواجهة أمامية أنيقة ومصباح دائرية بارزة، فيما جاء تصميمها الخلفي متناسقاً مع طبيعتها الرياضية. وصممت شركة «غيا» الإيطالية هيكل السيارة، فيما استندت تقنياتها الأساسية إلى طراز رينو دوفين، لتجمع بين المظهر الجذاب والبنية الميكانيكية المدمجة. اعتمد الطراز الأساسي من فلوريد على محرك بنزين رباعي الأسطوانات، بسعة 845 سم³، وضع طولياً في الجزء الخلفي من السيارة، وبلغت قوته نحو 40 حصاناً وفق معيار القوة الإجمالية، عند 5000 دورة في الدقيقة، مع عزم دوران يقارب 58 نيوتن متر.

واتصل المحرك بناقل حركة يدوي من ثلاث سرعات، مع توافر ناقل من أربع سرعات اختياريًا في بعض النسخ، فيما انتقلت القوة إلى العجلات الخلفية. وبلغت السرعة القصوى المعلنة نحو 125 كم/ساعة، وهي أرقام تعكس



إرث يتجاوز ستة عقود

استمر إنتاج فلوريد وكارافيل المرتبطة بها بين عامي 1959 و1968، بإجمالي بلغ نحو 117 ألف سيارة وفق بيانات رينو. وفي مراحل لاحقة، ظهرت نسخ مطوّرة بمحركات أكبر، وصولاً إلى محرك سعة 1.1 لتر بقوة بلغت 55 حصاناً في طراز كارافيل، ما عزز الأداء مقارنة بالنسخة الأولى.

ورغم مرور أكثر من ستة عقود، لا تزال رينو فلوريد تحتفظ بمكانتها بين عشاق السيارات الكلاسيكية، بفضل تصميمها الذي جمع بين البساطة والأناقة والروح الرياضية. وهي اليوم قطعة من تاريخ صناعة السيارات الأوروبية، تجسد مرحلة كانت فيها الهوية التصميمية والتفاصيل الدقيقة من أبرز عناصر تميز كل طراز.

خط الإنطلاق اعرف سيارتك

كيف تقرأ أكواد فحص السيارة وتفهم دلالاتها



أربعة أحرف تكشف طبيعة الأعطال.. من المحرك وناقل الحركة إلى الأنظمة الإلكترونية

عند فحص السيارة إلكترونياً، تظهر رموز وأرقام قد يصعب على أصحاب السيارات فهمها، رغم أنها تساعد على تحديد الأنظمة التي تعاني من خلل. ويتكون كود العطل عادةً من حرف وأربعة أرقام، وقد يتضمن رموزاً إضافية في السيارات الحديثة. ويشير الحرف الأول إلى مجموعة النظام المرتبط بالعطل، بينما تحدد بقية الرموز تفاصيل أكثر دقة.

P.. المحرك وناقل الحركة

يرمز الحرف P إلى مجموعة نقل الحركة، ويشمل الأعطال المرتبطة بالمحرك وناقل الحركة وأنظمة الاحتراق وإدارة المحرك. وعند ظهوره، يجب قراءة الكود كاملاً لتحديد طبيعة المشكلة والجزء الذي يحتاج إلى الفحص.

B.. الهيكل والتجهيزات الداخلية

يشير الحرف B إلى الأنظمة الكهربائية والإلكترونية المرتبطة بهيكل السيارة وتجهيزاتها، مثل المكيف والنظام الصوتي والنوافذ والأقفال وفتحة السقف والحساسات والكاميرات. وتساعد بقية أرقام الكود على تحديد النظام الذي سجل الخلل.

C.. الشاسيه والتعليق والثبات

يرتبط الحرف C بأنظمة الشاسيه والتحكم في حركة السيارة، ومنها المكابح المانعة للانغلاق «ABS»، وأنظمة الثبات والتعليق وبعض أنظمة الدفع الرباعي. وقد تشمل الأعطال أنظمة التعليق الهيدروليكي أو الهوائي، بحسب تجهيزات السيارة.

U.. الاتصال بين وحدات التحكم الإلكترونية

تضم السيارات الحديثة وحدات إلكترونية متعددة تدير وظائف المحرك وناقل الحركة والمكيف والإضاءة وغيرها، وقد يتجاوز عددها 30 وحدة في بعض الطرازات. ويشير الحرف U عادةً إلى مشكلات الاتصال وتبادل البيانات بين هذه الوحدات، وقد يكون السبب خللاً في الشبكة أو الأسلاك والتوصيلات، وليس بالضرورة تلف إحدى الوحدات نفسها.

الكود بداية التشخيص

يساعد الحرف الأول على تحديد المجموعة التي ينبغي فحصها، لكنه لا يكفي وحده لتشخيص العطل. لذلك، يجب قراءة الكود كاملاً والرجوع إلى البيانات الفنية الخاصة بالسيارة وإجراء الفحوصات اللازمة قبل إصلاح أي جزء أو استبداله.

أخبار وقصص من العالم... بعجلات

فيراري نادرة لم تخض سباقاً.. وسعرها يتجاوز 8 ملايين دولار

من كل زاوية على كوكبنا، تخرج حكايات وأحداث قد تبدو للموهلة الأولى بعيدة عن عالم المركبات، لكنها في جوهرها تتقاطع معه بطريقة أو بأخرى. سواء كانت ابتكارات تقنية في أقاصي الشرق، أو مغامرات قيادة في طرقات وعرة بأميركا الجنوبية، أو حتى قوانين جديدة تُعيد تشكيل مفهوم التنقل في أوروبا، كل قصة هناك تدور عجلاتها في اتجاه واحد... عالم التنقل الذكي والحركات المتطورة.



تطرح دار كريستيز سيارة «فيراري 499 بي مودفيكاتا» طراز 2024 في مزادها المقرر إقامته في جنيف الشهر المقبل، بسعر تقديري يتجاوز 7.5 ملايين فرنك سويسري، أي نحو 8.25 ملايين دولار، وتتميز السيارة بأنها مخصصة للحلبات فقط، ولم تُستخدم سوى في تجارب التشغيل الأولية داخل المصنع، من دون المشاركة في أي سباق تنافسي.

وتنتمي السيارة إلى طرازات محدودة مستوحاة من «فيراري 499 بي»، التي حققت الفوز بسباق لومان للحمل لمدة 24 ساعة عامي 2023 و2024، ما يمنحها قيمة خاصة لدى هواة جمع السيارات الخارقة. تعتمد السيارة على محرك من ست أسطوانات بسعة 3.0 لترات وشاحنين

توربينيين، يعمل بالتكامل مع محرك كهربائي بقوة 268 حصاناً، لتبلغ القوة الإجمالية 697 حصاناً. كما توفر وظيفة «بوش تو پاس» قوة إضافية تبلغ 161 حصاناً لمدة تصل إلى سبع ثوانٍ، لترتفع القوة الإجمالية إلى 858 حصاناً. وكُشِف عن الطراز للمرة الأولى

خلال فعالية «فيراري فينالي» موندالي» عام 2023 على حلبة مونغيلو الإيطالية، وهو جزء من برنامج «سبورت برونوتيني كليتني»، الذي يتيح للعملاء قيادة سيارات السباقات على الحلبات ضمن فعاليات يشرف عليها المصنع. وتخطط فيراري للاحتفاظ بالسيارة في منشأتها بمدينة مارانيو حتى ديسمبر 2028، وفق المعلومات الواردة عنها، وبسعرها التقديري المرتفع وحالتها شبه الجديدة، تجمع السيارة بين الأداء الرياضي وإرث فيراري في سباقات التحمل، مع ندرة تجعلها محط اهتمام جامعي السيارات المميزة.

خياراتنا

مروحة صغيرة لمقاعد السيارة.. راحة إضافية في الصيف



مع ارتفاع درجات الحرارة، توفر مراوح تهوية المقاعد حلاً عملياً لتحسين راحة السائقين والركاب، عبر تحريك الهواء بين الجسم والمقعد، بما يساعد على الحد من التعرق خلال الرحلات الطويلة. وتثبت هذه المراوح على المقعد أو المرتبة، وتعمل بعض أنواعها عبر منفذ الطاقة في السيارة بجهد 12 فولت، لتوزيع الهواء حول الظهر ومناطق الجلوس.

ولا تعتمد هذه المراوح على التبريد الفعلي، مثل أنظمة التكييف، بل تحسّن تدفق الهواء وتخفف الشعور بالحرارة، مع اختلاف قوة التهوية والتصميم بحسب الطراز.

الذكاء الاصطناعي يدعم الاستثمار.. وارتفاع الطاقة والفائدة والديون يضع النمو أمام اختبارات صعبة

الاقتصاد العالمي يصمد أمام الأزمات.. ومخاطر التباطؤ تلوح في الأفق

كتب جورج حبيب



رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف الطاقة واستمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، يواصل الاقتصاد العالمي إظهار قدرة ملحوظة على الصمود، مدعوماً بالإنفاق الاستثماري المرتبط بالذكاء الاصطناعي ومئات أداء عدد من الاقتصادات الكبرى. غير أن هذه المؤشرات الإيجابية لا تعني أن مسار النمو أصبح بمنأى عن المخاطر، في ظل تراكم الضغوط المالية وتزايد التحديات أمام صناعات السياسات النقدية والمالية.

وتشير التوقعات المحدثة لصندوق النقد الدولي إلى إمكانية ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.4% في عام 2027، مقارنة بنحو 3.1% خلال عام 2026، بما يعكس استمرار النشاط الاقتصادي بوتيرة أفضل من السيناريوهات الأكثر تشاؤماً. لكن الحفاظ على هذا المسار سيعتمد على قدرة الاقتصادات الكبرى على احتواء تداعيات الأزمات الجيوسياسية، وتجنب الأخطاء في إدارة السياسات الاقتصادية. وتبرز طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بوصفها أحد أبرز محركات النمو الحالية، بعدما دفعت الشركات إلى زيادة إنفاقها على مراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية والتقنيات المتقدمة. ومع ذلك، فإن استمرار هذا الزخم يظل مرتبطاً بقدرة الاستثمارات الضخمة على تحقيق عوائد إنتاجية وتجارية تبرر تكلفتها.

نمو متماسك ومخاطر متزايدة

على الرغم من الضغوط المتعددة، لم تنتج التطورات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة حتى الآن في دفع الاقتصاد العالمي إلى تباطؤ حاد. فقد أظهرت الأسواق قدرة على امتصاص صدمات متتالية، فيما واصلت قطاعات اقتصادية رئيسية نشاطها، مدعومة بالاستثمارات التكنولوجية والطلب في الاقتصادات الكبرى.

لكن هذا التماسك يخفي وراءه مجموعة من نقاط الضعف التي قد تؤثر في النمو خلال المرحلة المقبلة. فارتفاع أسعار الطاقة يضغط على تكاليف الإنتاج والنقل، فيما تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة إلى اضطراب إمدادات بعض السلع الأساسية وارتفاع أسعارها. وفي الوقت نفسه، تتزايد التساؤلات بشأن جدوى الإنفاق المتسارع على التقنيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، واحتمالات المبالغة في تقدير العوائد المستقبلية منها.

وتعيد هذه التطورات طرح تساؤلات بشأن طبيعة التباطؤ المحتمل إذا تراجعت قدرة الاقتصاد العالمي على امتصاص الصدمات. فهل سيكون تأثيره محدوداً، على غرار تداعيات انفجار فقاعة شركات الإنترنت عام 2001، أم سيحول إلى أزمة أعمق تشبه تداعيات انهيار مؤسسة «ليمان براذرز» عام 2008، أو الانكماش الذي رافق الإغلاقات خلال جائحة كورونا؟

وتزداد أهمية هذا السؤال في ظل محدودية الخيارات المتاحة أمام الحكومات، بعدما ارتفعت مستويات الدين وتزايدت تكاليف الاقتراض، ما قد يقلص قدرتها على التدخل لدعم النشاط الاقتصادي عند وقوع أزمة جديدة.

الولايات المتحدة والصين تقودان النمو

تعكس توقعات صندوق النقد الدولي استمرار الولايات المتحدة والصين في لعب دور محوري في دعم الاقتصاد العالمي، مع ترجيحات بأن يتجاوز النمو الأمريكي التقديرات السابقة بصورة طفيفة، بينما يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 4% في عام 2027، وفق الأرقام الواردة في التقرير الأصلي.

في المقابل، تواجه فرنسا ظروفاً اقتصادية ومالية أكثر صعوبة، بعدما أصبحت إحدى أبرز بؤر الضغوط في أسواق السندات لدى الاقتصادات المتقدمة، وسط مخاوف بشأن أوضاع المالية العامة وارتفاع تكاليف الاقتراض.

وجاءت هذه التوقعات خلال اجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بانكوك، لتعكس قدرة الاقتصاد العالمي على تجاوز عدد من الصدمات التي كان من الممكن أن تؤدي إلى نتائج أكثر سلبية.

فمنذ عام، كانت الأسواق لا تزال تتعامل مع تداعيات الرسوم الجمركية الأميركية المرتفعة، وسط مخاوف بشأن مستقبل الدولار واحتمالات تراجع جاذبية الأصول

الأمريكية. غير أن السيناريو الذي راهن على موجة واسعة للخارج من هذه الأصول لم يتحقق بالصورة المتوقعة. كذلك، لم تؤد فقرة أسعار النفط التي أعقبت الهجوم الأميركي على إيران، وفق سياق الأحداث الوارد في التقرير الأصلي، إلى تقويض التوقعات الاقتصادية بالدرجة التي كانت تخشاها الأسواق.

ولا يعني ذلك أن الاقتصاد العالمي أصبح محصناً ضد الصدمات، بل يشير إلى أن دفع معدلات النمو بعيداً عن نطاق 3% يتطلب عادة اضطرابات واسعة وطويلة الأمد. فقد أدت جائحة كورونا إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.7%، فيما تسببت الأزمة المالية العالمية في تراجع حاد للنشاط الاقتصادي، بعدما انتقلت تداعيات أزمة الرهن العقاري إلى المؤسسات والأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم.

الذكاء الاصطناعي.. محرك للنمو أم مصدر للمخاطر؟

يمثل التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي أحد العوامل التي تدعم النشاط الاستثماري العالمي، إذ تتجه الشركات إلى توسيع قدراتها التقنية وتطوير البنية التحتية اللازمة لتشغيل الأنظمة الذكية، بما يشمل مراكز البيانات والخوادم وشبكات الاتصالات.

وتوفر هذه الاستثمارات فرصاً لزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة العمليات وتطوير منتجات وخدمات جديدة، فضلاً عن تحفيز

البنوك المركزية والحكومات دوراً حاسماً في توفير السيولة ودعم المؤسسات والحد من انهيار النشاط الاقتصادي. أما اليوم، فقد تصبح الاستجابة أكثر تعقيداً بسبب ارتفاع مستويات الدين وتزايد تكاليف التمويل.

وتبرز هنا محدودية الخيارات المالية المتاحة أمام عدد من الحكومات، بعدما أدى ارتفاع عوائد السندات إلى زيادة تكلفة الاقتراض وإعادة تمويل الالتزامات القائمة، ما يقلص مساحة التحرك عند الحاجة إلى حزم دعم واسعة.

الديون تضيق هامش المناورة

تواجه الاقتصادات المتقدمة تحدياً متزايداً في إدارة أوضاع المالية العامة، إذ أصبحت الأسواق أكثر حساسية لمستويات الدين وقدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها ضمن مسارات مالية قابلة للاستمرار.

وتقدم فرنسا مثلاً واضحاً على هذه الضغوط، في ظل تصاعد التوترات الاجتماعية وارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل. وقد يتطلب التعامل مع مشكلاتها المالية إجراءات واسعة لإعادة ترتيب الموازنة وتعزيز الثقة، بما يجعل التحدي أكثر تعقيداً مقارنة بالتجارب السابقة لبعض الاقتصادات الأوروبية التي واجهت أزمات ديون.

وفي هذا السياق، يرى رئيس سنغافورة ثارمان شانموغاراتنام أن اضطرابات أسواق أدوات الدخل الثابت يمكن أن توفر فرصة للحكومات لإعادة تقييم أوضاعها المالية واتخاذ قرارات طال تأجيلها.

ويستند هذا الطرح إلى خبرته وزيراً للمالية خلال الأزمة المالية العالمية بين عامي 2007 و 2009، ورئاسته السابقة للبنك المركزي قبل دخوله العمل السياسي.

وخلال نقاش استضافته جامعة سنغافورة الوطنية بمشاركة مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيففا، شدد ثارمان على ضرورة استغلال الضغوط الراهنة لإعادة تنظيم المالية العامة، بدلاً

البنوك المركزية أمام اختبار جديد

في الوقت الراهن، يعتمد استمرار التماسك الاقتصادي بدرجة كبيرة على قدرة صناعات السياسات على تجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى تفاقم الضغوط القائمة. وتشير التوقعات الواردة في التقرير إلى احتمال عودة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة، بعدما أجرى زيادة محدودة خلال الشهر السابق. كما أرسلت البنوك المركزية في منطقة اليورو والهند وأستراليا إشارات تميل إلى التشدد النقدي، في ظل استمرار التضخم فوق المستويات المستهدفة في عدد من الاقتصادات.

وتعكس هذه المواقف صعوبة الموازنة بين احتواء التضخم والمحافظة على النشاط الاقتصادي. فالإبقاء على الفائدة مرتفعة لفترة طويلة يزيد تكلفة الاقتراض على الشركات والأسر، وقد يحد من الاستثمار والاستهلاك، بينما قد يؤدي التيسير المبكر إلى إطالة أمد الضغوط السعيرية.

لكن التحدي الأكبر يتمثل في كيفية التعامل مع أزمة اقتصادية جديدة إذا تجاوزت قدرة الأسواق على استيعاب الصدمات. ففي الأزمات السابقة، لعبت

الحفاظ على مسار نمو مستقر على مدى نجاح الحكومات في معالجة الاختلالات المالية، وقدرة البنوك المركزية على احتواء التضخم من دون دفع النشاط الاقتصادي إلى تباطؤ حاد، فضلاً عن استمرار الاستثمارات الإنتاجية في تحقيق عوائد ملموسة.

وفي ظل تقلص هامش المناورة لدى عدد من الاقتصادات المتقدمة، قد تصبح إدارة الأزمات المقبلة أكثر صعوبة من سابقتها، خصوصاً إذا تزامنت سمة جديدة مع ارتفاع

تكشف المؤشرات الراهنة أن الاقتصاد العالمي لا يزال قادراً على الصمود أمام مجموعة من الأزمات المتزامنة، مستفيداً من قوة بعض الاقتصادات الكبرى واستمرار الاستثمار في التقنيات المتقدمة. غير أن هذه المتانة لا تلغي المخاطر المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة، واستمرار التشدد النقدي، وتزايد أعباء الديون، واحتمالات المبالغة في تقدير العوائد المستقبلية للذكاء الاصطناعي. وستتوقف قدرة الاقتصاد العالمي على

متانة الاقتصاد لا تعني غياب الخطر

تكاليف الاقتراض وضعف الثقة في المالية العامة. وبذلك، فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل في استمرار النمو خلال المرحلة الحالية فحسب، بل في قدرة الاقتصاد العالمي على الحفاظ على تماسكه عندما تتراجع العوامل الداعمة وتتزايد الضغوط. فالصمود الراهن يمنح الأسواق مساحة للتنفس، لكنه لا يوفر ضماناً بأن المرحلة المقبلة ستكون أقل اضطراباً.

معلومة ورقم

140

مليار دولار

فرضت الصين ضريبة بنسبة 20 % على أرباح الصناديق الاستثمارية الخارجية، قد تطل 8 مليار ديرات صينيين تبلغ حيازاتهم نحو 140.2 مليار دولار، وفقاً لـ«بلومبرغ»، دون تأكيد خضوعهم للضريبة.

تكاليف الاقتراض تقفز لأعلى مستوياتها منذ 2002

اضطرابات فرنسا تهز ثقة الأسواق العالمية



تؤجج الاضطرابات التي تشهدها فرنسا مخاوف المستثمرين بشأن الأفق المالية للبلا، بعدما سجلت تكاليف الاقتراض أعلى مستوياتها منذ عام 2002 في وقت سابق من هذا الأسبوع.

ومع التخطيط لتنظيم مزيد من التظاهرات، يقيم مديرو الأصول ما إذا كانت حالة الاضطراب الممتدة قد تؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي، وتقويض ثقة المستثمرين والمستهلكين، وجعل تنفيذ الحكومة لخططها الرامية إلى خفض الإنفاق والعجز أكثر صعوبة.

وأبقت وكالة التصنيف الائتماني موديز يوم الجمعة على التصنيف السيادي لفرنسا عند مستوى Aa3 الذي لا تزال تعتبره ضمن الفئة الاستثمارية المرتفعة الجودة، لكنها حافظت على النظرة المستقبلية السلبية للبلا.

وقالت «موديز» في تقريرها: «تعكس النظرة السلبية تزايد مخاطر أن يستمر تفتت المشهد السياسي الفرنسي في إضعاف فعالية المؤسسات التشريعية في البلا، وفقاً

للتقرير نشرته شبكة CNBC الأميركية. وأضافت الوكالة أنه يمكنها إعادة النظرة المستقبلية إلى «مستقرة» إذا تمكنت المؤسسات الفرنسية من تقليص عجز الموازنة. وتستهدف الحكومة الفرنسية خفض عجز الموازنة إلى 5 % من الناتج المحلي

الإجمالي بحلول 2027، مقارنة مع 5.4 % متوقعة في 2026. ومن المقرر أن تستأنف الجمعية الوطنية الفرنسية في 27 أكتوبر مناقشة الإجراءات الضريبية الواردة في الموازنة، والتي تهدف إلى تحقيق وفورات مالية، إلا أن أحزاب المعارضة تواصل رفض تلك الخطط.

ناسا تتمسك بجدول إعادة البشر إلى القمر

أكد جاري أيزاكمان، مدير وكالة الفضاء الأميركية «ناسا»، أن الوكالة تسير وفق خططها لإعادة البشر إلى القمر، رغم المخاوف من عدم جاهزية المعدات اللازمة للمهمة المقبلة في الوقت المحدد.

وقدّم أيزاكمان ومسؤولون في «ناسا» تحديثاً بشأن تسريع برنامج «أرتميس» الهادف إلى إعادة رواد فضاء أميركيين إلى سطح القمر. وكان أيزاكمان قد أبلغ موظفي الوكالة في مذكرة خلال

سبتمبر بأن المهمة المقبلة، «أرتميس 3»، متأخرة ثلاثة أشهر عن الجدول الزمني، لكنه أشار إلى وجود فرص لتدارك التأخير. وقال أيزاكمان خلال مؤتمر صحفي إن المذكرة ينبغي أن تفهم باعتبارها «رسالة تبعث على الثقة».

وأضاف: «هل يعني ذلك أننا سنتمكن من تعويض الأيام التسعين كاملة؟ هناك الكثير من الجوانب التي وردت في المذكرة ويمكن تقليص التأخير فيها، لكن ستظهر أيضاً تحديات جديدة».

دردشة اقتصادية

الاستثمار منخفض التكلفة يعيد تسعير الخبرة في الأسواق المالية

مديرو المحافظ يخسرون السباق.. والمليارات تعود إليهم

1 79 % من صناديق الأسهم الأميركية النشطة عجزت عن التفوق على السوق

2 «جيل زد» يفضل التكنولوجيا لكنه لا يستغني عن المشورة البشرية

ولا تعني هذه التدفقات أن المستثمرين عادوا إلى دفع الرسوم مقابل محاولة التفوق على مؤشرات الأسهم وحدها؛ فبعض المنتجات الجديدة يستهدف توفير دخل دوري، بينما يركز بعضها الآخر على الحد من الخسائر أو تنفيذ استراتيجيات استثمارية محددة.

وتشير البيانات أيضاً إلى اختلاف فرص الإدارة النشطة بين فئات الأصول؛ إذ بلغت نسبة نجاح صناديق السندات النشطة في التفوق على نظيراتها السلبية 45 % خلال العقد المنتهي في يونيو 2026، وهي أعلى بكثير من النسبة المسجلة لصناديق الأسهم الأميركية الكبيرة.

ويعني ذلك أن تقييم الإدارة النشطة يجب أن يرتبط بطبيعة السوق والخدمة المقدمة، وليس بحكم موحد على جميع الصناديق.

الخبرة تبحث عن قيمة جديدة

تكشف التحولات الأخيرة أن مستقبل مديري المحافظ لن يتحدد بقدرتهم على مقاومة التكنولوجيا، وإنما بمدى نجاحهم في إعادة تعريف الخدمات التي يقدمونها للمستثمرين. فالصناديق منخفضة التكلفة جعلت امتلاك السوق أمراً متاحاً بسهولة، لكنها لم تلغ الحاجة إلى إدارة المخاطر والتخطيط المالي واختيار الاستراتيجيات الملائمة للأهداف المختلفة.

وبينما تواصل المؤشرات الضغط على رسوم الإدارة التقليدية، تمنح المنتجات المتخصصة المؤسسات الاستثمارية فرصة لتطوير مصادر دخل جديدة.

وهكذا، لا يبدو أن مدير المحفظة يواجه الاختفاء بقدر ما يواجه اختباراً اقتصادياً أكثر صرامة؛ إذ لم يعد المستثمر مستعداً لدفع مقابل الخبرة وحدها، بل يريد نتائج وخدمات واضحة تبرر تكلفتها وتضيف قيمة لا يستطيع الحصول عليها بضغطة واحدة.



إلى تفسيرها واتخاذ قرارات مناسبة. وتزداد أهمية المستشار المالي خلال فترات اضطراب الأسواق، عندما يصبح التحكم في المخاطر وتوزيع الأصول وتجنب القرارات العاطفية أكثر تأثيراً من مجرد اختيار الأسهم.

عودة المليارات

رغم ضعف أداء معظم الصناديق النشطة للأسهم الكبيرة، اجتذبت الصناديق المتداولة المدارة بنشاط في الولايات المتحدة نحو 475 مليار دولار خلال عام 2025، وفق بيانات «مورنينج ستار». ومثلت هذه التدفقات قرابة ثلث الأموال الجديدة الداخلة إلى الصناديق المتداولة، بالتزامن مع إطلاق نحو ألف صندوق نشط جديد، في تطور يعكس استمرار الطلب على الإدارة المتخصصة.

التطبيقات والمنصات الرقمية مصدراً رئيسياً للمعلومات وتنفيذ الصفقات. وكشف استطلاع أميركي أجرته «بيترمنت» أن 60 % من مستثمري جيل زد يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار المالية، في مؤشر إلى تغير قنوات الوصول إلى المعلومات الاستثمارية.

لكن الاعتماد على التكنولوجيا لا يعني بالضرورة الاستغناء عن الخبرة البشرية؛ فقد أظهرت دراسة لمعهد «CFA»، شملت أكثر من 2400 مستثمر ميسور في ست دول، أن المستثمرين الشباب يفضلون الجمع بين الأدوات الرقمية والمشورة المتخصصة.

وتصدر المستشارون البشر مصادر المشورة الأكثر موثوقية لدى المشاركين، ما يشير إلى أن سهولة الوصول إلى المعلومات لا تلغي الحاجة

السلبية خلال العقد المنتهي في يونيو 2026. وتبرز أهمية هذه الأرقام عند احتساب أثر الرسوم على المدى الطويل، إذ يمكن للفروق الصغيرة في التكاليف السنوية أن تتراكم وتؤثر في الثروة النهائية للمستثمر.

لكن الاستثمار السلبي ليس خالياً تماماً من القرارات البشرية؛ فاختيار الشركات المدرجة في مؤشر «إس أند بي 500» يخضع لمعايير ولجنة متخصصة. وبذلك لا تختفي الإدارة البشرية، وإنما تنتقل جزئياً من اختيار الأسهم إلى تصميم المؤشرات وتحديد قواعدها.

جيل رقمي

تزداد الضغوط على مديري المحافظ مع دخول أجيال جديدة إلى الأسواق المالية، بعدما أصبحت

تواجه صناعة إدارة المحافظ الاستثمارية تحولاً جذرياً يهدد نموذج أعمالها التقليدي، بعدما أتاحت التطبيقات المالية والصناديق المتداولة للمستثمرين امتلاك مئات الأسهم بتكاليف منخفضة وبدون الحاجة إلى مدير محترف. لكن المفارقة أن هذه الصناعة، التي تتزايد الشكوك بشأن قدرتها على تحقيق عوائد تفوق على السوق، نجحت في اجتذاب مئات المليارات من الدولارات، ما يطرح تساؤلاً اقتصادياً حول القيمة التي لا يزال المستثمرون مستعدين لدفع المال مقابل الحصول عليها.

ويعكس هذا التحول تغيراً في طبيعة المنافسة داخل قطاع إدارة الأصول؛ فلم تعد الخبرة وحدها مبرراً كافياً للرسوم المرتفعة، خصوصاً مع انتشار الصناديق التي تتبع المؤشرات الرئيسية وتمنح المستثمر أداءً قريباً من السوق. وفي المقابل، تتجه المؤسسات الاستثمارية إلى تقديم خدمات أكثر تخصصاً تشمل إدارة المخاطر وتوفير الدخل وتنوع المحافظ، بدلاً من الاكتفاء بوعد التفوق على المؤشرات.

تفوق المؤشرات

تكشف البيانات حجم التحدي الذي يواجه مديري الاستثمار النشط، إذ أظهر تقرير «إس أند بي جلوبال» أن 79 % من صناديق الأسهم الأميركية الكبيرة المدارة بنشاط فشلت في التفوق على مؤشرها المرجعي خلال عام 2025.

وتعني هذه النتيجة أن غالبية المستثمرين الذين دفعوا رسوماً للحصول على قرارات استثمارية احترافية لم يحققوا الأداء الذي كان بإمكانهم محاكاته عبر صندوق يتتبع السوق بتكلفة أقل. ولا تقتصر المشكلة على عام واحد؛ فقد أظهرت بيانات «مورنينج ستار» أن 13 % فقط من الصناديق النشطة للأسهم الأميركية الكبيرة استطاعت الاستمرار والتفوق على نظيراتها

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com